جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية التركية اتجاه الأزمة السورية (2011-2016)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص : دراسات دولية. .

إعداد الطالب:

مصطفى شيباح

إشراف الأستاذ :

أ.عبد الكريم شكاكطة

لجنة المناقشة

د/ جميلة طيب	رئيسا
أ / عبد الكريم شكاكطة	مشرفا
أ / مستاك يحي محمد لمين	عضوا مناقشا

2016/2015

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية التركية اتجاه الأزمة السورية (2011-2016)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص : دراسات دولية. .

إعداد الطالب:

مصطفى شيباح

إشراف الأستاذ :

أ.عبد الكريم شكاكطة

لجنة المناقشة

د/ جميلة طيب	رئيسا
أ / عبد الكريم شكاكطة	مشرفا
أ / مستاك يحي محمد لمين	عضوا مناقشا

2016/2015

الشكر والتقدير:

الإهداء:

خطة الدراسة:

مقـــــــــــــــدمة.

الفصـــــــــــــــــــــل الأول: التعاطي التركي مع الأزمة السورية.

المبحـــــــث الأول: الموقف التركية اتجاه الأزمة السورية.

المبحـــــــث الثاني:محددات المواقف التركية من الأزمة السورية.

المبحـــث الثالث: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية التركية في لأزمة السورية.

الفصـــــــــــــــل الثاني: تداعيات الانخراط التركي في الأزمة السورية على تركيا.

المبحـــــــــث الأول: التداعيات الداخلية.

المبحـــــــــث الثاني: التداعيات الإقليمية.

المبحـــــــــث الثالث: التداعيات على العلاقات الدولية.

الفصـــــــــــــــــــــل الثالث: الخيارات التركية إزاء الأزمة السورية.

المبحث الأول: التسوية السلمية.

المبحث الثاني: التدخل العسكري.

المبحث الثالث: مواصلة نفس السياسة.

الخاتـــــــــــمة.

مقدمة:

لقد مثل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا سنة 2003، لحظة تاريخية مهمة، انعكست لاحقا على توجهات تركيا الخارجية ومواقفها من قضايا المنطقة، مما عجل بعودها نحو بيئتها الطبيعة في الشرق الأوسط بعد فترة طويلة تنكر فيها القادة الأتراك إلى معطيات الجغرافيا والتاريخ المشترك الذي جمع بينهم والمجتمعات الشرقية طوال 06 قرون من الزمن تحت حكم الدولة العثمانية، وقد مثل رفض البرلمان التركي الترخيص للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام القواعد العسكرية التركية في حرب العراق سنة 2003 المدخل الرئيس، أو نقطة التحول الرئيسة في علاقات أنقرة مع دول المنطقة ، والتي سرعان ما تطورت إلى شركات حقيقية بين أنقرة ومختلف الدول في المنطقة، فقد وقعت تركيا سنة 2008 اتفاقية إنشاء المجلس الإستراتيجي للتعاون مع العراق، وبعدها مع سوريا سنة 2009، وتلتها السعودية وقطر لاحقا....، كل هذا تما وفق إستراتيجية محكمة نسج فصولها مهندس نجاحات السياسة الخارجية التركية، رئيس الوزراء تركيا وزير للخارجية السابق السيد "أحمد داود أغلو" ، تقوم هذه الخطة على توظيف كل العناصر المشتركة من تاريخ وجغرافيا و...وتفعيلها فيما عرف بالقوة الناعمة .

إلا أن هذا الوضع المريح لم يستمر أكثر من عقد من الزمن، فمع حلول سنة 2011 هبت رياح التغير الديمقراطي في المنطقة، أو ما عرف بأحداث الربيع العربي الذي انطلقت شرارة الأولى من تونس، وانتشر في أغلب بلدان العالم العربي، مما دفع بالقيادة التركية–التي بدا عليها وكأنها متفاجئة ومرتبكة إزاء التطورات–إلى التعاطي مع هذه المستجدات بفعالية قصد الحفاظ على ما تحقق لها من قبل، واستثمار الأحداث في محاولة لمضاعفة فوائدها في المنطقة.

رغم إن القادة الأتراك كانوا يجاهرون من قبل بأن مصير الأنظمة الحالية لزوال، وأن التحول الديمقراطي آتي لا محالة، إلا أنهم بدو غير مستعدين لمثل هذه التطورات الهائلة، وقد ظهر ذلك في الارتباك الذي ميز الموقف التركي من الأحدث، فقد أبدت الخارجية التركية قليل من الاهتمام بما جرى في تونس ومصر، بحكم عدم وجود مصالح

كبرى لتركيا هناك، واتضح هذا التخبط أيضا في السياسية الخارجية التركية عندما وصلت رياح التغير إلى ليبيا في فبراير2011، أين وقفت أنقرة مع النظام الليبي وانتقدت المتظاهرين، الأمر الذي جلب لها عاصفة من انتقادات ما جعلها تعود لتصحح مواقفها عن طريق المشاركة في الحملة العسكرية لحلف الناتو على ليبيا "فجر الأوديسا".

وقد مثلت الثورة السورية تحدي من نوع خاص لأنقرة كون سوريا المدخل الرئيسي الذي استندت إليه تركيا لاختراق المنطقة العربية، وبيدها الكثير من الأوراق والملفات التي يمكن أن تستعملها ضد تركيا والمنطقة، ولكن انفتاح تركيا على جميع مكونات الشعب السوري وعدم خوفها من البديل لنظام الحالي، جعل أنقرة تحسم اختيارها مبكرا وتختار الانحياز للمتظاهرين بدل النظام، مع السعي لتحقيق الإصلاح بالطرق السلمية التي تؤدي إلى الانتقال الديمقراطي المأمول، بعيدا عن العنف والتدخل العسكري الخارجي، لذلك وظفت تركيا كل عناصر التأثير التي تملكها في سوريا قصد الحيلولة دون وقع ذلك، لكن مع تطور الأحداث واختيار النظام لروية الإيرانية في قمع الحركات الاحتجاجية-إيران الخظراء2009- وتفضيله للحل الأمني بدل الإصلاح السياسي والاستجابة لمطالب المتظاهرين، اضطرت أنقرة إلى التعبير الصريح عن مواقفها ودعوة النظام مباشرة إلى الرحيل وترك الشعب السوري يقرر مصيره بنفسه.

وفي ظل رفض النظام لهذا المطلب وازدياد عدد القتلى، خلال التظاهرات عملت أنقرة على دعم المحتجين بجميع الوسائل السلمية والعسكرية ،كانخراط مباشر من تركيا في عملية إسقاط النظام بشراكة مع العديد من القوى الإقليمية والدولية أبرزها العربية السعودية وإمارة قطر، الأمر الذي خلف تداعيات كبيرة سواء على الوضع الداخلي التركي، أو على مستوى الإقليم الذي شهد تشكل محاور جديدة خلفت النظام الإقليمي العربي الذي انهار بعدد احتلال بغداد سنة 2003.

وأبانت تركيا طوال الأربع سنوات الماضية من عمر الأزمة السورية، عن مقدرة كبيرة في التعاطي مع تطورات الأوضاع في الداخل السوري وقلبها لصالحها، من أجل حصد الدعم والتأيد في جميع الخطوات التي قامت بها اتجاه الأزمة السورية، إلا أن التدخل الروسي كان تطور من نوع خاص لتركيا التي يجمعها مع روسيا تاريخ مرير من

الصراع تخللته ستة حروب مباشرة، وحرب أخرى غير مباشرة أتت في إطار الحرب الباردة أين مثلت تركيا نقطة دفاع متقدمة أمام المد الشيوعي في المنطقة.

هذا التاريخ الأسود جعل الأتراك يتوجسون من الخطوة الروسية، ويعتبرونها موجهة ضدهم، بهدف خنق المعارضة واستبعاد أي دور لتركيا في المستقبل، الذي بدأت ملامحه تترسم فيما بعد اجتماعات فيينا ولقرار رقم 2245 الصادر عن مجلس الأمن، ما نتج عنه انحسار في البدائل والخيارات التركية بعد أن انتقلت أوراق اللعبة السورية إلى يد القوى الكبرى-أمريكا و روسيا- وبدا تنسيق كبير بينهما، على مخرجات النهائية للأزمة.

التعريف بالموضوع:

يندرج موضوع السياسة الخارجية التركية اتجاه الأزمة السورية، ضمن مواضيع تحليل السياسة الخارجية، التي تعد جزء من العلاقات الدولية، وهي تشكل مدخل أساسي لفهم العلاقات الدولية، واستنباط القواعد التي تحكم سلوكيات الفواعل الدولية، بحيث تقدمك لنا السياسة الخارجية العديد من المسائل التي تستوجب التحليل و الدراسة.

وموضوع السياسة الخارجية التركية اتجاه الأزمة السورية لا يخرج عن هذا الإطار، لذا حاولنا فهم وإدراك سبب الأهمية الكبيرة التي توليها تركيا لسوريا، بالرجوع إلى معطيات التاريخ والجغرافيا التي جمعت بين البلدين في أكثر من مناسبة، بالإضافة إلى معطيات ظرفية أخرى تختلف في كل مرحلة تاريخية يمر بها البلدين، قد تنتقل من بلد لأخر كمظاهر القوة العسكرية والاقتصادية، و...

كما حاولت الدراسة إبراز حجم الرهان التركي على تطور الأوضاع في سوريا ، و الأهداف المرجو من خلال الدور في سوريا، من خلال إبراز الخطوات المتخذة قصد التأثير في الأحداث،

أهمية الموضوع:

لقد أصبحت السياسة الخارجية و دراستها ، خاصة بعد الحرب الباردة من الدراسات المستعصية ، و ذلك نظرا لتعدد الفاعلين الدوليين بالإضافة إلي تشابك و تعدد القضايا المطروحة على الساحة العالمية، بفضل العولمة و تزايد الاعتماد المتبادل ، كما أصبح من الصعب تحديد المحددات الأساسية لأي سياسة خارجية لأي دولة في العالم ، ناهيك عن معرفة المتغيرات التفسيرية المتحكمة في الظواهر الدولية ، كما بات من الصعب علي الدول تحديد أولوياتها في السياسة الخارجية ، و كذا تحديد الأخطار الأمنية التي تهدد مصلحتها القومية

تعتبر السياسة الخارجية التركية بصفة عامة من المظاهر المميزة في العلاقات الدولية، من حيث الرغبة في فهم خفايا وأسس الدينامكية الكبيرة التي تميزت بها في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، الذي نجحت فيه بالانتقال بكثير من علاقاتها مع الدولة المجاورة من مستوى متأزم إلى شراكة حقيقية أو تنسق مشترك في عدة ميادين.

وقد اختصصنا في السياسية الخارجية التركية ، في هذا الموضوع بتلك الموجه لتطور الأحداث في سوريا، التي تعاطي مثال حقيقي لمجل التحديات التي يمكن أن تعترض القوى الناشئة بصفه، وكذا تبيان مدى مقدرة أي قوة إقليمية على التأثير في المناطق المجاورة في ظل هيمنة على القرار الدولي من طرف القوى الكبرى.

ثم إن دراسة السياسة الخارجية التركية قد يفيد صناع الق ا رر والباحثين في هذا الشأن، طالما أن العلاقات التركية العربية وسوريا جزء منها، ظلت في حالة من التجاهل لفترة من الزمن ويشوبها الحذر، إذن فإننا نأمل أن يضيف الخوض في دراستها جديد اً للمكتبة العربية، بهدف الفائدة للقارئ فيما يتعلق بالمنطقة.

وسعت الدراسة لأن تفتح آفاق اً جديدة للباحثين في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية من خلال تسليطها الضوء على تحولات جديدة ومهمة في العلاقات التركية العربية وخاصة التركية- السورية.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية:

1- إضافة جديد لمكتبة العلوم السياسية والدراسات الدولية، تساعد على فهم وتوضيح العديد من نقاط الالتباس التي تحيط بأحداث الربيع العربي، والدور التركي في المنطقة.

2- تناول الظاهرة التركية السورية، بتحولاتها وتداعياتها التي تشكل فيهاهذه الفترة الدراسة ظاهرة التنافر بعد عقد من التقارب الذي سبقه فترة من الخلاف والتنافر.

3- استعراض أهم محددات السياسة الخارجية التركية اتجاه الأزمة السورية، وكيف أسهمت هذه المحددات في صوغ الموقف التركي على الشكل الذي نتلمسه.

4- إبراز دور مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا.

5- تحديد دور وأهمية الأدوات القهرية المختلفة التي ارتكزن عليها السياسة الخارجية التركية اتجاه الأزمة السورية.

6- تحليل أثر و دور الأطراف الإقليمية كمحدد رئيسي، يسم في صياغة المواقف التركية اتجاه سوريا.

7- استعراض وتحليل الدور الإقليمي للسياسة الخارجية التركية، في ظل ثورات الربيع العربي، بالإلمام بطرق التعاطي التركي مع الأزمة السورية كنموذج لدراسة، يمكن من خلاله تحقيق فهم أفضل.

الأسباب الذاتية:

1- الرغبة في إحراز سبق دراسي، والإنفراد بمعالجة السياسة الخارجية التركية اتجاه الأزمة السورية، كجزء مهم من ظاهرة العلاقات السورية التركية وإضافة جديدة لها.

2- كما دفعتنا الرغبة أيضا في دراسة هذا الموضوع من أجل تطبيق مجمل الأساليب والمناهج التي قمنا بدراستها من قبل.

حدود الدراسة:

1- الحدود الزمنية: الدراسة مرتبطة مباشرة بالأزمة السورية وتطوراتها المختلفة، وتحاول تسليط الضوء على الدور التركي في كل مجرياتها، لذلك فهي تنطلق منذ انطلاقتها في مارس2011، إلى غاية اليوم بدايات شهر أيار/مايو 2016 موعد إيداع المذكرة.

2- الحدود المكانية: تدور الدراسية في حدود منطقة الشرق الأوسط، بحكم انتماء كل من تركيا وسوريا إلى نفس المنطقة ونحاول فهمها بالاستناد إلى مدركتنا حول المنطقة وخصوصيتها الطبيعة، والتنوع العرقي و الإثني الذي تزخر به.....

إشكالية الدراسة.

لقد أبانت الأزمة السورية وجه جديد لسياسة الخارجية التركية لم نعهده من قبل، يختلف كليا عن ما كان معمول به ، الأمر الذي يبعث على اثارة الفضول والاستفسار عن: كيف أثرت الأزمة السورية في توجهات السياسة الخارجية التركية؟.

التساؤلات البحثية.

1. ما هي أهم المواقف التركية من الأزمة السورية؟.

2. لماذا اختارت أنقرة الوقوف مع المعارضة بدل النظام؟.

3. ما هي العوامل الرئيسة التي ساهمت في إنتاج الموقف التركي، بشكله معلن؟.

4. ما هي أهم الآليات التي استندت إليها تركيا لتأثير في الأوضاع السورية؟.

5. ما هي أهم انعكاسات الأزمة السورية على تركيا، وكيف تعاطت الحكومة مع التهديدات المختلفة؟.

6. هل للموقف التركي من سوريا دور في عودة التوتر إلى الكثير من علاقات تركيا مع دول الجوار، خاصة مع العراق وإيران؟.

7. كيف أسهمت السياسة الخارجية التركية اتجاه الأزمة السورية، في تحقيق التقارب بين أنقرة ودول الخليج العربي، وتخفيف دواعي التوجس من دورها الإقليمي؟.

8. هل أصبح الحديث ممكن عن تشكل محور سني في المنطقة، بقيادة الرياض وأنقرة يهدف إلى مجابهة المحور الشيعي المشكل من إيران والعراق وسوريا وحزب الله؟.

9. كيف تم التعاطي التركي مع التطورات الميدانية في الشمال السوري، بعد التدخل العسكري الروسي في سوريا، التي تهدف إلى عزل تركيا عن ما يجري في سوريا؟.

10. ما هي أهم البدائل والخيارات المتاحة لأنقرة لتأثير في الأزمة السورية لصالحها، وهل بإمكان تركيا القيام بعملية عسكرية في سوريا من أجل قلب الأوضاع لصالحها؟.

فروض الدراسة.

1. اختارت تركيا منذ بداية الثورة السورية المراهنة على المعارضة لإيمانها بضرورة، حدوث تحول ديمقراطي في المنطقة، يفضي إلى الوصول نخب الإسلام السياسي التي تتشارك مع النخبة الحاكمة في تركيا في المشارب والمعتقدات.

2. يخضع الموقف التركي من الأزمة السورية لعديد من المحددات الداخلية والخارجية، أسهمت في تبلور الموقف التركي بالشكل الذي رأيناه في تعاطي القادة الأتراك مع تطور الأوضاع في سوريا.

3. ليس باستطاعة تركيا تجاهل الأزمة السورية بسب الارتباط التاريخي والجغرافي مع سوريا والمنطقة بصفة عامة.

4. أفضت السياسة التركية المنتهجة اتجاه سوريا، إلى مجموعة تداعيات أمنية خطيرة تهدد وجود الدولة التركية بالشكل الحالي على خريطة المنطقة.

5. مثل الملف الكردي الهاجس الرئيس لدى أنقرة من تطور الأحداث في الداخل السوري، وهو المعيار الذي اعتمدته في خفض أو ترقية علاقاتها مع دور المنطقة، حسب مواقف هاته الدول من القضية الكردية.

6. نتج عن الدور الروسي العزل النهائي لتركيا غن التطورات السورية، وقضى على حلم تركيا بالإسهام في صياغة و وضع الترتيبات المستقبلية لتسوية السياسية في سوريا.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على:

1 –منهج التحليل النظمي لبريتشر:

إن منهج تحليل النظم لبريتشر يحلل السياسة الخارجية تحليلا نظميا، من منطلق أنها تصاغ بالاعتماد على نوعين من العوامل(الخارجية والداخلية) ضمن فكرة التأثير والتأثر، والتغذية الراجعة بينهما.

فنظام السياسة الخارجية حسب مايكل بريتشر يتكون من مجموعة متغيرات هي البيئة، ومجموعة فاعلين، ومكونات النظام، ثم إن نظام السياسة الخارجية يبدأ بقرارات استجابة لتحديات وعمليات تدعم، أو تؤجل تدفق المطالب.

يشمل نظام السياسة الخارجية ثلاث مراحل وهي:

1. المدخلات وتتضمن:

أ– البيئة الواقعية سواء الخارجية منها بمستواها الدولي والإقليمي، والداخلية وتشمل القدرة البشرية والاقتصادية والبناء السياسي ومجموعات المصالح والنخب المتنافسة.

ب– البيئة النفسية لصناع القرار وتشمل الميول والإدركات والقيم.... الخ.

2. لعملية: وتعني عملية صنع القرار في السياسة الخارجية وتتم على مرحلتين:

أ – مرحلة الصياغة والإعداد.

ب – مرحلة تنفيذ القرار من خلال المؤسسات والأجهزة المختصة.

3. المخرجات:

وهي مجموعة القرارات السياسية التي تهدف لإحداث تأثير في البيئة الواقعية سواء الخارجية أو الإقليمية، ولا ينتهي القرار السياسي بإعلانه و إنما يؤسس لمدخلات جديدة ليأخذ شكل نظام وأثره.

فالسياسة الخارجية وفق ذلك تتمثل في تدفق سياسات المؤسسات التي عبرها يتم اتخاذ القرار وتعود باستخدامها كمدخلات للتدفق واستمرار العملية مرة أخرى.

وعليه فان هذا المنهج:

- يجمع بين دراسة الحالة وبين الإطار النظامي.
- يكون مرشداً في البحث عن العلاقات.
- يعتبر مساعد اً في البحث عن النماذج المتكررة.
- يحاول التنبؤ بالخيارات المحتملة للسياسة الخارجية.
- يبرز الطابع الديناميكي للنظام.
- يساعد في جمع وتصنيف المعلومات، وعرض النتائج.

ب – المنهج التاريخي:

والذي يقوم على تتبع الوضع التاريخي ولكن لكي لا تكون الدراسة تاريخية بحتة أي حتى لا تكون وصفا للأحداث فقط، فانه سيخضع للتحليل بهدف الاستفادة من الماضي وتكوين رؤية للمستقبل

وبالتطبيق على موضوع السياسية الخارجية التركية اتجاه الأزمة السورية، فإن هذا المنهج قد أتاح إمكانية رصد جميع الخطوات التركية اتجاه الأزمة السورية منذ بداية الأزمة وإلى اليوم، كما ممكننا من معرفة الخلفيات الكامنة وراء كل تصرف اتجاه الأزمة.

نظريات الدراسة:

1- نظرية الـدور الإقليمي:

يعرف الدور بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية، وهو ينصرف إلى الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التى تقوم بها الدولة فى الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك فى سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية.

كذلك يعرف بأنه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية. ومن هذا المنطلق لا ينشأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به وصياغته صياغة واعية.

ويقسم كلاً من : الدكتور على الدين هلال والدكتور بهجت قرني الدور إلى فرعين: أحدهما مرتبط بالتوجه أو التصور العام المعبر عن المعتقدات والتصورات المجتمعية، والأغلب الأعم إن تكون مسبقة، مساهِمة فيها بعمق عمليات سياسية واقتصادية واجتماعية ودولية ونفسية معقدة ومتعددة المستويات، وثانيهما متصل بالسلوك المحدد بشأن قضايا بعينها في إطار زمني مقيد .

وبعبارة أخرى، يقسم الدور إلى، أولا، مفهوم الدور، ثانيا، أداء الدور، أي أن كل صانع قرار في السياسة الخارجية لديه مفهوم للدور وأسلوب لأدائه .

ويعتبر هذا المفهوم أن السياسة الخارجية هي نظام مفتوح يعبر عن تطور مجتمعي في لحظة تاريخية محددة، آخذا في الاعتبار دروس الماضي وتصورات المستقبل، وان مفهوم الدور هو مفهوم وظيفي بامتياز سواء في تصوره عند صانع القرار او في تطبيقه او تنفيذه، وأن النظام الدولي يتغير في إطار الاستمرار في معالم القوة الدولية المعروفة، لهذا يعتقد هؤلاء أن صانع القرار يحتاج إلى نفاذ رؤية لإدراك الفرص الدولية، بينما يرى الدكتور جهاد عودة إن صانع القرار يحتاج إلى معرفة ذات طبيعة مختلفة لتخليق هذه الفرص الدولية

2 - خصائص الدور :

كأحد مكونات السياسة الخارجية للدولة فان للدور أربع خصائص أساسية هي :

أ- انه يتجاوز حدود التصور ليرتبط بالممارسة، او إن مجرد تقديم تصور له لا يعنى بالضرورة تحققه، فأداء او تنفيذ الدور يرتبط بتخصيص الموارد المطلوبة لذلك.

ب- انه يتضمن تصورات صانع السياسة الخارجية للأدوار التي يؤديها أعداؤه، بمعنى إن دور الدولة لابد ان يأخذ في اعتباره تصوره لأدوار الدولة أو الدول المعادية وأسلوب التعامل معها.

ج- إن أدوار الدولة تتعدد في نفس الوقت، وهذا يعنى أن الدولة الواحدة ممكن أن تقوم بأدوار متعددة حسب

د- الظروف الدولية السائدة في كل فترة.

من الممكن أن يتباين او يختلف دور الدولة الواحدة فى المستويات المختلفة(اقليميا ودوليا)، وهذا يتضح فى قيام الولايات المتحدة بمهام رجل شرطة العالم ، بينما اقليميا تلعب دوراً تكامليا فى امريكا الشمالية.

3- أهداف الدور

تتعدد أهداف الدور الخارجي للدولة، كما يلي:

أ- قد يهدف إلى تغيير الأوضاع الراهنة بشكل جذري, ومن ثم يتضمن دورا تدخليا نشيطا في الشئون الدولية مثل دور الدولة (قاعدة الثورة) وتصورها لمسئوليتها في قيادة الحركات الثورية في الخارج وإمدادها، بأشكال المعونة المتنوعة .

ب- قد يستهدف(تقديم نموذج) كأن تقوم الدولة ببناء نموذج تنموي داخلي، يمكن أن يشكل نقطة جذب للقوى الدولية الأخرى.

ج- ممكن أن يسعى إلى تكريس استخدام القوة في العلاقات الدولية.

د) قد يقتصر على مجرد الدفاع الإقليمي عن مجموعة من الدول في مواجهة العدوان الخارجي .

مفاهيم الدراسة:

1- **تاريخ العلاقات السورية التركية:** تميزت العلاقات السورية التركية قبل وصول حزب العدالة والتنمية بعدة خلافات ومشاكل ميزتها نذكر منها:

أ- لواء اسكندرونة "هايتي" :ظهرت هذه المشكلة بعد الحرب العالمية الأولى خلال فترة كسب الدولتين لاستقلالهم عن الاستعمار. حاول الاستعمار الفرنسي قبل خروجه من سوريا التخطيط لتقسيمها إلى ست دول كانت على الشكل التالي: "دولة الشام، دولة حلب، الدولة العلوية، الدول الدرزية في جبل الدروز، دولة لبنان، جمهورية "هاتي."

لكن فرنسا لم تنجح في تقسيم سوريا وفي تاريخ 09/09/ 1936 وقعت فرنسا وسوريا اتفاقية تقضي باعتراف فرنسا بسوريا ، بعد إعلان فرنسا هذه الاتفاقية أبدت تركيا اعتراضها الشديد وقدمت شكوى إلى عصبة الأمم بحجة وجود أكثرية تركية في الإسكندرون "هاتي"، ويجب أن تكون هاتي تابعة لتركيا وليس لسوريا، وبتاريخ 09/02/ 1938 توصلت عصبة الأمم إلى تنظيم استفتاء نتج عنه انضمام "هاتي" الى تركيا.

ب- مشكلة الماء "بنهر الفرات": لقد أدى التطور العلمي والمدني خلال الفترة الخمسينيات في كلا الدولتين إلى رفع الحاجة إلى المياه والطاقة بشكل كبير، كما أنّ الزيادة السكانية المرتفعة زادت كذلك من الطلب على المياه. هذان العاملان فتحا التنافس بين تركيا وسوريا على المياه، خاصة تركيا، التي تُعد منبع النهر.

عملت تركيا على بناء الكثير من السدود المنتجة للطاقة والمخزنة للمياه، 1960 . 1973، أبرزها سد أتاتورك على مجرى الفرات، وكذا مشروع "غاب" لتنمية الجنوب، الأمر الذي زادا من تخوفات سوريا بما يخص كمية المياه التي كانت تتدفّق إليها من نهري دجلة والفرات، خاصة سد غاب الذي كان سيخفض من كمية المياه المتدفقة لسوريا بنسة 29بالمائة.

ج– مشكلة الأمن والإرهاب: فبعد تقليل تركيا لكمية المياه المتدفّقة الخاصة بسوريا، اتجهت الأخيرة لدعم المجموعات الإرهابية المستهدفة لتركيا مثل حزب العمال الكردستاني "bkk" و"أصالة". بشكل خاص دعمًا لوجستيًا وماديًا كبيرًا من سوريا، حيث أقام زعيمه عبدالله أوجولان لفترات طويلة في دمشق وأنشأ في سوريا مخيمات تدريبية عسكرية لقواته،ممّا أدى إلى تدهور العلاقات بين الدولتين بشكل كبير.

انتهت هذه الأزمة بعد تهديد تركيا لسوريا بالتدخل العسكري، ولإثبات جديتها في الأمر حشدت قواتها البرية والجوية على الحدود السورية، لتقوم سوريا على الفور تجنبًا لحرب محتملة بإخراج عبد الله أوجلان من أراضيها بتاريخ 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998 وإيقاف الدعم المادي والتدريبي للقوات المسحلة الخاصة بتنظيم بي كي كي.

د– مشكلة المحاور: ظلت سوريا منذ أن تأسست متحالفة مع الإتحاد السوفيتي وبعده روسيا، فحين اختار أتاتورك لدولته النهج العلماني الغربي منذ قيامها سنة 1924، وبتالي العلاقات بين البلدين ظلت خاضعة لطبيعة العلاقة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وقد تبدل الأمر بعض الشيء بمجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في العقد الأخير، غير أن الأزمة السورية أعاد الأمور إلى ماكانت عليها أثناء الحرب الباردة.

2– الأزمة السورية:هي تلك الانتفاضة التي انطلقت في شكل ثورة سلمية على نظام الحكم في مارس2011، للتحول فيما بعد إلى صراع مسلح على السلطة بعد القمع الشديد الذي تعرض إليه المتظاهرين السلميين، وقد جلب هذا الوضع أطرفا دولية وإقليمية أسهمت في خروج الموضوع من يد السورين وتحول الثورة إلى صراع بين إقليمي وبين قوى دولية، تسعى لفرض إرادتها على الشعب السوري، الذي هجر قرابة النصف من سكانه المقدر عددهم ب23 مليون ساكن، فما قتل لحد الساعة حوالي700.000 سوري، نهيك عن كثير من الجرحى والمفقودين، و...

3– **حزب العدالة والتنمية:** يطلق عليه بالتركية مسمى " الأق بارتي" أي الحزب الأبيض، جاء إلى السلطة نتيجة انتخابات تشريعية أجريت في 11 نوفمبر 2002 ، بحيث تحصل الحزب على351 مقعدا من مقاعد البرلمان البالغة550 مقعد، وهو بذالك قد فاز فوزا ساحقا بأغلبية كبيرة رغم أنه لم يمضي على تأسيسه سنة ونصف، حيث تأسس 14أوت 2001، وقد كان شعاره "الانفتاح على التنوير، الانغلاق على العتمة"، يدعى الحزب أن مرجعيته الأساسية هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فيما يتهمه خصومه بأنه من خلفية إسلامية –الإخوان المسلمين– مضادة للعلمانية الأتاتوركية، ومن أبز قادة رجب طيب أردوغان و عبد الله غول، وأحمد داود أغلوا.

أدبيات الدراسة:

1 –**كتاب الدكتور أحمد داود أوغلو(2010)** :العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، والدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة وبي روت. وهو من أكثر الكتب أهمية ، وربما أهمها التي يتناولها الدارسون والباحثون والمثقفون والأكاديميون والسياسيون، حيث يعتبره البعض نظرية جديدة تضاف إلى علوم السياسة المعاصرة، فهو يصوغ رؤية إستراتيجية تطبيقية شاملة لما يمكن أن تكون عليه تركيا، وهذا الكتاب يعد مرجعا لكل المنشغلين بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية في تركيا ولاسيما في فترة حكومة العدالة والتنمية، وقد تم تنظيم الكتاب على ثلاثة أقسام أساسية، يتألف القسم الأول من ثلاثة أجزاء تعرض المفاهيم والمسائل الأساسية ويعتبر إطار مفاهيمي وتاريخي.

أما القسم الثاني، ففيه عرض الإطار النظري للتحليل الاستراتيجي ويتكون من أربعة أجزاء.

فيما يتكون القسم الثالث من خمسة فصول، ويتم فيه تطبيق الإطار النظري في مجال السياسة الخارجية .ويعرض الفصل الأول من هذا القسم مواضيع تتعلق بحلف شمال الأطلسي، ومنظمة التعاون والأمن الأوروبي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجموعة الدول النامية الثماني، ومنظمة التعاون الاقتصادي، كأدوات إستراتيجية أساسية يمكن ، لتركيا أن تستخدمها في تشكيل سياستها الخارجية .وفي الأجزاء اللاحقة، يتم تقييم الواقع السياسي

لكل من البلقان والشرق الأوسط واسيا الوسطى والاتحاد الأوروبي ، والعمل على وضع الركائز الأساسية للسياسة الخارجية التي يجب أن تواكب التطورات المحتملة، عن طريق رؤية عمق استراتيجي يستند إلى تحليلات تاريخية وجغرافية.

وقد خلص الكاتب إلى أن الواقع يفرض على تركيا انفتاحاً وتكيفاً حضارياً جديداً، وليس صداماً حضارياً كالذي أعلنه هانتينغتون .وأن تركيا تواجه في ذلك مسؤولية التوفيق بين عمقها التاريخي وعمقها الاستراتيجي ، في إطار جديد وذي جدوى، ومسؤولية تفعيل ذلك كله في عمقها الجغرافي .وقد اعتبر الكاتب أن تركيا إذا استطاعت، وهي دولة محورية، أن تقوم بمسؤولياتها هذه، فستصبح دولة مركز، تحقق التكامل الجيوسياسي و الجيوثقافي و الجيو اقتصادي.

2 -**كتاب عقيل سعيد محفوض(2009)**: سوريا وتركيا...الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

وقد تناول الكتاب دراسة العلاقات بين سوريا وتركيا : عوامل التجاذب وعوامل التنافر، بصورة تتأسس على مكونات رئيسية تخص الجانب المنهجي والتاريخي، والإمكانات الداخلية، والسياسات الخارجية، والواقع الراهن، وأخيراً احتمالات المستقبل، وهي دراسة تتكون من إحدى عشر فصلا ، تناولت العلاقات العربية التركية، واهتمامات البلدين في الشؤون الإقليمية والدولية.

وقد تناول الكاتب موضوعاته بطرح آلية التجاذب والتنافر على افتراض أن كل مفردة من مفردات العلاقات بين سوريا وتركيا تنطوي على بعد تقاربي، كما تنطوي على بعد تنافري.

أما المنهج المستخدم، فقد اعتمد بشكل أساسي على النظرية العامة للنظم، ومداخل فرعية وسيطة، مثل :الجغرافيا السياسية، والقومية، والقوة، والاعتماد المتبادل، وتحليل السياسة الخارجية، والدراسات المستقبلية.

وقد خلص الكاتب إلى أن العلاقة بين البلدين قابلة للارتكاس ما لم تؤسس على التغيير والتجديد في النظر إلى الآخر، وتفهمه والتفاعل معه.

3- **كتاب علي حسين باكير**: الثورة السورية في المعادلة التركية الإيرانية: المأزق الحالي والرهانات المتوقعة، وهو كتاب صادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بتاريخ كانون الثاني/يناير2012، يتكون الكتاب من مقدمة وأربع محاور رئيسية، بالإضافة إلى الخاتمة.

تضمن المحور الأول بعد التمهيد منظور كل من تركيا وإيران للثورة السورية وعلامات الاختلاف بينهم، فحين تطرق في المحو الثاني إلى المنطلقات الأساسية التي إنبنى عليها موقف كل دولة، كمدركات عن واقع الأحدث و أهداف الثورة السورية مثلا.

واستعرض الكاتب في الفصل الربع أهم الخطوات المتخذة من الطرفين اتجاه الأزمة في سوريا، التي أحدثت حالة من التوتر والفتور في العلاقات التركية الإيرانية، وهذا التوتر تناوله الكاتب كمحور رابع لهذه الدراسة، فحين قدم في الخاتمة دراسة استشرافية عن تطور الأوضاع في سوريا، و مآلاتها على كل من تركيا وإيران.

صعوبات الدراسة:

1. حداثة الموضوع وبتالي عدم توفر المصادر والمراجع اللازمة لإعداد الدراسة، واقتصارها على المقالات والكتب الإلكترونية، وبعض القراءات والتصريحات المختلفة التي تعكس وجهة نظر أصحابها و ميولاتهم الذاتية، البعيدة في الكثير من الأحيان عن المعطى الموضوعي.
2. تداخل الأطراف والفواعل الإقليمية في الأزمة السورية، وهو ما يصعب عملية الحصر وتتبع دور كل طرف.
3. ضبابية المشهد السوري و عدم انجلاء الغبار على كل الحقائق والوقائع، بعيدا عن التحريف والتهويل الإعلامي للحدث.
4. تضارب الراويات الرسمية عن المجريات والأحداث، وعدد الضحايا وصحة الخطوات المتخذة من الأطراف النزاع والدول الداعمة لهم.
5. تسارع الأحداث والتطورات الدراماتيكية على أرض الواقع، بشكل يصعب عملية الاستشراف، واحتمال وقوع أي من السيناريوهات المدركة عن الأزمة.

6. التبادل التأثير بين سوريا وتركيا، ما يشكل صعوبة في حصر التداعيات المختلفة لدور التركي في سوريا أو العكس.

7. تواصل الأزمة في سوريا، وتواصل التعاطي التركي معها مم ينبأ بظهور تداعيات غير منظورة في الوقت الراهن، مؤجلة للمستقبل القريب.

تقسيم الدراسة:

حاولنا من خلال الخطة الموضوعة الإلمام بجميع جوانب الموضوع، سواء الراهنة أو المطروحة في المستقبل القريب، لذلك قسمنا دراستنا إلى مقدمة زائد ثلاث فصول، تضمن كل واحد منها ثلاث مباحث رئيسة حوت العديد من النقاط الرئيسية للموضوع.

فقد حمل الفصل الأول عنوان التعاطي التركي مع الأزمة السورية، قمنا فيه باستعراض أهم المواقف التركية من الأزمة منذ مارس 2011 إلى اليوم في شكل مبحث، فحين تطرقنا في المبحث الثاني إلى مجموع المحددات الداخلية والخارجية المأثرة في عملية صياغة القرار التركي، وأخير كمبحث ثالث في هذا الفصل حاولنا في حصر وتبيان جميع الوسائل والآليات التي استند عليها السياسة الخارجية التركية في الأزمة السورية، سواء الآليات الدبلوماسية ذات الطابع السلمي، أو تلك التي تتضمن الإكراه والطابع القهري كالعقوبات الاقتصادية، وحظر التسلح،و....

وفي الفصل الثاني الذي عنوانه التداعيات الانخراط التركي في الأزمة السورية على تركيا، حاولنا تحديد مجموع الانعكاسات المختلفة لتورط التركي في الأزمة السورية، لذلك درسنا في المبحث الأول مجمل التداعيات على الداخل التركي، سواء السياسية أو الاقتصادية،و...، فحين درسنا في الثاني تداعيات هذا الدور على علاقات تركيا مع دول الجوار الجغرافي، فاخترنا العلاقات مع كل من إيران والعراق كنماذج للتوتر والخلاف، والسعودية ودول الخليج كعنوان لتقارب والتنسيق بسب الأزمة السورية، أم علاقات تركيا مع القوى الكبرى، روسيا والولايات المتحدة الأمريكية الفاعل الرئيس في الساحة السورية، فقد خصصنا لها المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل.

وكفصل ثالث وأخير لهذه الدراسة حمل عنوان الخيارات التركية إزاء الأزمة السورية خاصة بعد التدخل العسكري الروسي في سوريا، حاولنا استعراض أهم البدائل والخيارات المتاحة بيد صانع القرار التركي، الذي يسعى إلى تغير الوضع الغير المريح الذي باتت فيه تركيا، فقمنا بمناقشة التدخل العسكري البري، وحدود القدرة التركية في المبحث الأول، فحين تطرقنا في المبحث الثاني إلى عملية التسوية السلمية للأزمة السورية وأفاق المراهنة عليه بالنسبة لتركيا، التي ربما تختار الاستمرار في سياستها وإعادة تفعيلها كخيار ثالث خصصنا له المبحث الثالث.

أما الخاتمة فقد حاولنا فيها الخروج بمجوعة من الاستنتاجات حول الأزمة، بنضرة تقييمية للخطوات المتخذة،والإمكانيات المتاحة، للحصول على أهداف المسطرة في المستقبل القريب.

الفصل الأول: التعاطي التركي مع الأزمة السورية.

لقد مثلت العلاقات السورية التركية، بِؤرة من بؤر التوتر في المنطقة الشرق الأوسطية، وصلت في العديد من الممرات التأزم والتهديد بالحرب، كما حصل في خريف 1998 حين هدد الجيش التركي باجتياح سورية إن لم تتوقف عن إيواء وتقديم الدعم إلى حزب العمال الكردستاني، غير أنه وبوصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم سنة 2003 تبدل ذلك جذريا، وانتقلت العلاقات من التهديد بالحرب إلى مستوى عالي من التعاون وشراكة وتجسد ذلك بإنشاء "المجلس السوري التركي للتعاون" سنة 2009 كنتيجة حتمية لتطور العلاقات الاقتصادية، والتنسيق السياسي بين البلدين، الذي تطور إلى صداقة شخصية بين عائلة الأسد والعديد من أسر القادة السياسين الأتراك.

بيدا أن مظهر الود هذا في العلاقات السورية التركية لم يدم طويلا، فبانتقال المد الثوري إلى الشارع السوري في أوائل مارس2011، اضطرت تركيا إلى اتخاذ مجموعة من المواقف وهي صلب دراستنا في المبحث الأول من هذا الفصل، فيما تطرقنا في المبحث الثاني إلى العوامل المحددة المتحكمة في الإخراج النهائي لمواقف وقرارات القادة الأتراك في الشأن السوري، فيما تطرقنا في المبحث الثالث والأخير للوسائل والآليات المستعان بها لتأثير في مجريات الأزمة السورية، وتحقيق الأهداف المسطرة.

المبحث الأول: المواقف التركية من الأزمة السورية.

إن المتتبع لتعاطي التركي مع الأزمة السورية، يتبين له من الوهلة الأولى التطور التدريجي في المواقف التركية، التي بدأت بالنصح وتأييد الإصلاحات التي أقرها الرئيس السوري بشار الأسد، لكنها لم تستمر طويلا بعدما أبان هذا الأخير عن عدم الرغبة في الإصلاح، مما دفع أنقرة لإبداء امتعاضها وتحذيراتها من الأمر، حتى وصلت درجة المجابهة والانخراط في لعبة إسقاط النظام.

على العموم فإن أهم مراحل تطور الموقف التركي من الأزمة السورية يمكن إجمالها في المراحل التالية:

أولا: مرحلة النصح والإرشاد.

وهذه المرحلة انطلقت منذ انطلاق الثورة السورية في آذار مارس 2011، حيث كانت الخارجية التركية أول المعلقين على الأحداث في سوريا، ببيان رسمي صدر يوم 2011/30/25 شددت فيه على أواصر الأخوة والصداقة التي تطبع العلاقة بين البلدين الجارين، لتستعرض فيما بعد الأهمية القصوى التي توليها أنقرة، وحرصها على استقرار وأمن ورفاهية سوريا حكومة وشعبا، وتمثلت أبرز عناصر التعليق فيما يلي[1]:

- إن تركيا تتابع بقلق تطور الأحداث في سوريا عن كثب.
- تعرب عن أساها لم نتج من وفيات في هذه الأحداث، وتعزي الضحايا وتتمنى الشفاء العاجل للمصابين والجرحى.
- تؤيد قرارات الرئيس السوري بشار الأسد بضرورة محاسبة الفاعلين وتقديمهم للعدالة, وإطلاق صراح المعتقلين السياسيين.
- تتمنى تطبيق القرارات المعلنة, والقيام بإصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية دون تأخير.
- تركيا تؤيد الإصلاحات المعلنة من طرف الأشقاء السوريين، وهي مستعدة لمساهمة فيها.

وكان وزير الخارجية التركي قد سبق هذا الإعلان بمقابلة صحفية مع صحيفة الشرق القطرية يوم 2011/03/17 ، والذي أكد فيها على مساندة تركيا لأي تغير يحدث في المنطقة يؤدي إلى مزيد من الحريات والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، شريطة أن يتم بطريقة سلمية بعيدة عن العنف كما حصل في ليبيا [2].

فالملاحظ من خلال البيان أو المقابلة الصحفية، أنهما يعبران عن قناعة تركية وإدراك موحد لأدوات الحل، ولم يختلف هذا مع فحوى مضمون الاتصالات التي أجرها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان مع الرئيس

[1]- وزارة الشؤون الخارجية التركية، "بيان بشأن الأزمة السورية تحت رقم: 82"، أنقرة: وزارة الشؤون الخارجية، 2011/03/25: www.mfa.gov.tr/dat25-03-2011-ne82.ar.maf

[2]- حمد سالم، مقابلة مع أحمد داود أغلو، وزير الخارجية التركي،اسطنبول،2011/03/17.صحيفة الشرق القطرية, العدد758 ، 2011/03/19 ،ص14.

السوري بشار الأسد أيام (25-27-29) مارس 2011، إذ عبر له عن تأيد بلاده لحزمة الإصلاحات التي أقرها الرئيس السوري, ودعوته له لإسراع في الإصلاح، وبضرورة مخاطبة شعبه مباشرة.[1]

من خلال هذه المواقف يتبن أن تركيا تسعى بكل قوة من أجل عدم تكرار السيناريو الليبي، الذي وجدت فيه نفسها مجبرة على التغير الكلي لمواقفها من تأيد الزعيم الليبي معمر القذافي ورفض التدخل الأجنبي، إلى مساندة حلف الناتو كمحاولة متأخرة لاستدراك ما فات, كما يتبين أيضا أن أنقرة تشد على عضد الرئيس السوري بشار الأسد ، وحثه على الإصلاح وبسرعة من خلال التصريح بأن أنقرة مستعدة لتحمل تكلفة الإصلاحات المادية والبشرية، وتقديم الخبرة التركية الاقتصادية والمجتمعية، وتنظيم الحياة السياسية الذي ألهم بشار الأسد من قبل, وبذلك ترسل رسالة أخرى إلى المجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية -التي بدأ صوتها يعلو ضد ممارسات بشار أسد بحق المتظاهرين- بأن النظام السوري وبمساعدة أنقرة قادر على إصلاح نفسه, وخاصة أن أردوغان لم يسمع الرفض من بشار الأسد لهذه المطالب، وبهذا فهي تمد لنظام السوري بالمزيد من الوقت وتستبعد بذلك التدخل الخارجي.

ولأجل تأكيد ذلك، وحرصا على عدم تفويت الفرصة واستغلال الوقت الضيق في ضل تطور الاحتجاجات ، أبقت القيادة التركية على التواصل الدائم مع دمشق، حيث أوفدت رئيس الخارجية التركي أحمد داود أغلو بمعية وفد رفيع المستوى إلى سوريا يوم 2011/04/06، للقاء الرئيس السوري وبقية المسئولين السورين، وحمل أغلو رسالة من رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى الرئيس السوري بشار الأسد، تتضمن أربعة نصائح من أجل تجاوز المحنة السورية وهي[2]:

---

[1]-مروان فرنجية،**الأسد سيعلن قرارات مهمة تسعد الشعب، و أردوغان يحثه على الإصلاح**. 2011/03/29، تاريخ الدخول:2015/05/06، 16:45:

http:/ /enternationlan.daralhayat.com /enternationlarticle/246494.

[2]- Abd allah chawich, **four messges for assad** ,sabahnewspapar ,07/04/2011,articl8445,p16; http:/English.sabah.com.tr/world/07/04/2011/four-messges-for-assad.

- عدم التأخر في تبني الإصلاحات المطلوبة وتطبيقها مع ضرورة الانفتاح على المعارضة، خاصة أن ذلك يؤمن الإصلاح المطلوب.
- ضرورة الانفتاح على العامة وشرح البعد الإيجابي للعلاقة مع السنة ونظرة الأسد إليهم، بتركيز على كون زوجة الأسد سنية.
- استعداد تركيا لتأمين كل متطلبات العملية الإصلاحية .
- ضرورة الانتباه لما يجري في المنطقة لا يقتصر الأمر على النموذج المصري و التونسي، وأن الأوضاع في سوريا قد تؤثر في الشرق الأوسط ككل.

ثانيا: مرحلة المراجعة والضغط.

وهي المرحلة التي تبدأ من أواخر نيسان /أبريل 2011، والتي حاول الأتراك فيها الضغط على الأسد من أجل الإصلاح بدل النصح ، خاصة بعد ما تبين تململ الأسد في تنفيذ الوعود ، لذلك أقدمت تركيا على مراجعة العديد من مواقفها المتساهلة مع الأسد، وحرصنا منها على أن تكون في مستوى تطلعات المتظاهرين الذين راهنوا عليها كثيرا، وعلى نموذجها السياسي الفريد من نوعه في المنطقة، مع حفاظها على الخيط الرفيع بينها وبين دمشق. وقد ترافقت هذه المرحلة مع أحداث بارزة في المشهد السوري، أبرزها خطاب الرئيس السوري أمام البرلمان ، والذي أقر فيه رفع حالة الطوارئ ، وتزايد رقعة الاحتجاج في البلاد، وارتفاع أعداد القتلى من المدنين خاصة أحداث الجمعة العظيمة 2011/04/22، فلذلك أصدرت وزارة الخارجية التركية بيانا يوم 2011/04/25 جاء فيه:

- تركيا قلقة للغاية من الأحداث التي جرت في عدة مدن سورية.
- تعتبر تركيا استقرار الصديقة والشقيقة سوريا إضافة إلى ازدهار الشعب السوري ورفاهيته أولوية قصوى.
- رحبنا بالإصلاحات التي أعلن عنها الرئيس السوري استجابة لمطالب الشعب، والعديد منها أخذ طريقه في التنفيذ.

كما دعت تركيا عبر البيان الرئيس السوري بشار الأسد إلى مجموعة من الخطوات أهمها ما يلي[1]:

- ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والامتناع عن الاستخدام الغير مناسب والمفرط للقوة، وتوظيف الأساليب المناسبة لتعامل مع الاحتجاجات الواسعة.
- متابعة جهد الإصلاح بعزم، والوصول إلى نتائج هذا الجهد في أقرب وقت ممكن، وتنفيذها دون تأخير.
- اعتماد مسار العمل المناسب الذي ينسجم مع نص الإصلاحات المعلنة وروحها.
- استعادة السلام الاجتماعي، وتجنب الممارسات التي يمكن أن تؤدي إلى توتر.
- التحلي بالصبر والحس السليم، وضبط النفس لمنع ازدياد الحوادث وتضخيمها بشكل يؤدي إلى الدخول في دوامة من العنف.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد أجرى رئيس الوزراء التركي مكالمة هاتفية مع الرئيس السوري، أعرب له بصراحة عن مخاوف أنقرة من تطور الأوضاع في سوريا، وأعتبر أن مجمل الإصلاحات المعلنة غير كافية ولا ترتقي لمستوى طموحات الشعب السوري، وأن عليه بذل جهد أكبر وهوا الأمر الذي أزعج حكام دمشق بحيث اعتبرت مستشارة الرئيس السوري بثينة شعبان، أن التعامل التركي مع سوريا بعيد عن الباقة الدبلوماسية المعهودة في التعامل بين الدول، وشبهته بنوع من "الأستذة" لتقديم دروس الإصلاح إلى سوريا[2].

وبتاريخ 2011/04/28 وبرئاسة الرئيس التركي عبد الله غول، عقد مجلس الأمن القومي جلسة لمناقشة تطور الأوضاع في سوريا، ومناقشة أسوء الاحتمالات المتوقعة بحضور السفير التركي في دمشق "عمر أونهون" الذي استدعي لشرح الوضع، وقد خلصت الجلسة إلى:

- عبر المجلس عن بالغ أسفه وقلقه الشديد لارتفاع أعداد القتلى في الجارة سورية.
- طالب المجلس السلطات السورية بضرورة الإسراع في تطبيق الإصلاحات المعلنة، وفي أسرع وقت.

---

[1] – وزارة الشؤون الخارجية التركية، **بيان بشأن الأزمة السورية رقم111**.أنقرة:وزارة الشؤون الخارجية التركية، 2011/04/24:
www.mfa.gov.tr/dat24-043-2011-ne11182.ar.maf

[2] علي حسين باكير،**محددات الموقف التركي من الأزمة السورية :الأبعاد الأنية والإنعكاسات المستقبلية**. (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011)،ص18.

- التشديد على أهمية اتخاذ خطوات سريعة لضمان الحريات الأساسية، والحقوق، والأمن،كما الأمر بالنسبة إلى تحقيق الأمن والسلم الاجتماعي.

كما أوصى المجلس بما يلي:

- إرسال وفد رفيع المستوى برئاسة رئيس وكالة الاستخبارات التركية هكان فيدان، ومدير هيئة التخطيط كمال أغلو على الفور.
- يتنقل الوفد إلى دمشق من أجل نقل رسالة القيادة التركية لرئيس الأسد، واستعداد تركيا لتحمل تكاليف الإصلاح والاجتماع بالرئيس السوري لإطلاع على أخر الأوضاع وتطور الأحداث في سوريا.
- يقوم وفد برئاسة رئيس هيئة التخطيط كمال أوغلو، وعدد من الخبراء بعرض التجربة التركية في الإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وإعداد خارطة طريق للإصلاح في سوريا.

الظاهر من هذه المواقف تزايد الخوف لدى القادة الأتراك من الأحداث في سوريا، والتحول من المطالبة إلى الضغط من أجل القيام بالإصلاح في أسرع وقت ممكن، لشعور القادة الأتراك أن أمور بدأت تنفلت من بين أيديهم وأيدي السورين أنفسهم.

ثالثا:مرحلة الضغط والعمل على إسقاط النظام.

بدأت هذه المرحلة بإدراك تركيا أن الأسد لم يعد يستمع لنصائح والتحذيرات التركية، وأنه اختار استنساخ التجربة الإيرانية في التعامل مع حركات المعارضة "إيران الخضراء2009" ، وترافق هذا مع إدانة لنظام السوري في مجلس حقوق الإنسان، لذلك صعدت تركيا من لهجتها اتجاه النظام السوري، بإطلاق سلسلة من التحذيرات حول وتطور الأحداث، ومنبهة أن الفرصة المتاحة الآن لن تتكرر، في ظل تزايد الضغوط الدولية بفرض سلسلة العقوبات الأوربية الأمريكية على النظام السوري والشخصيات المساندة له، والتحذير من تدويل القضية بمجلس الأمن.

ففي مقابلة متلفزة بتاريخ 2011/05/02 حذر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان من عواقب الاستمرار في قتل المدنيين وارتكاب المجازر كما حصل في 1982 بمدينة حماة، منبها بأن سوريا لن تنهضي مرة أخرى إذا حدث نفس الأمر، ولن تستطيع حل مشاكلها، لأن استمرار هذا الأمر يدفع بالمجتمع الدولي لتشديد العقوبات واتخاذ مواقف حادة من النظام السوري، وبتالي تركيا تكون مضطرة إلى القيام بما يجب القيام به وأن تنهض بمسؤوليتها اتجاه الشعب السوري.[1]

وفي 2011/05/10 تحدث رئيس الحكومة التركي في القناة السابعة الإخبارية التركية المقربة من حزب العدالة والتنمية فقال: "لا يوجد مندسين ولا عصابات مسلحة كما تقول دمشق، معلومتنا بهذا الخصوص مختلفة تماما، من حق قوات الأمن الدفاع عن نفسها، لكنها تواجه شعب غير مسلح...عدد القتلى تجاوز الألف، ولا نريد أن نعيش مجزرة حماة، وحلب، وحمص مرة أخرى ، من الخطأ أن يقتل النظام شعبه".

الملاحظ من خلال التصريحين هو التحول الكبير في الموقف التركي، الذي بدل لهجة التحذير في المرحلة السابقة إلى لهجة التشكيك وتكذيب الرواية الرسمية التي يسعى النظام لتسويقها، بالحديث عن مندسين وعصابات، وركز الساسة الأتراك في أحاديثهم على المجاز التي ارتكبها النظام السوري سنة 1982 بقيادة حافظ الأسد والد الرئيس الحالي بشار الأسد.

وكإجراء أخر، وحرصا من تركيا على أن تكون في مستوى تطلعات المتظاهرين، عملت أنقرة على لم شمل المعارضة السورية وتوحيد خطابها، فاستضافت مؤتمر المعارضة السورية في اسطنبول بعد أن رفضت القاهرة استضافته، وقد حظر المؤتمر حوالي 200 معارض تمخض عنه، الإعلان عن تأسيس المجلس الانتقالي السوري بقيادة برهان غليون، الذي دعا الرئيس السوري إلى الاستقالة الفورية من الرئاسة، وترك السوريون يحكمون أنفسهم بطرقة سلمية، والتداول سلمي على السلطة، وتحدثت عدة تقارير إعلامية في هذه المرحلة بكثرة، عن سماح تركيا بمرور المقاتلين والأسلحة عبرة حدودها، ففي 19 كانون الثاني/يناير 2014 ، أوقفت قوات من الشرطة والدرك التركيين ثلاث

[1]– مقابلة مع رجب طيب أردوغان، رئيس الوزراء التركي،أنقرة:2011/05/02، تلفزيون تركيا الناطق بالعربية:
www.trtarabic.tv/ar/index.php?option=com content§view=articl§id=2653:02/05/2011

شاحنات تتبع لجهاز الاستخبارات التركي متجهة إلى سوريا بقرار من أحد المدعين العامين، على اعتبار أنها تحمل أسلحة.

وقد تفاعلت الأخبار بخصوصها محليا ودوليا، على خلفية اتهام أنقرة بدعم جبهة النصرة وتنظيم الدولة بالسلاح، في حينها دافعت الحكومة بأن الشاحنات كانت تحمل مساعدات "لتركمان" في سوريا، وأنها لا تحمل سلاحاً، ورفعت قضايا ضد من شارك في ترتيب العملية وبعض الصحافيين الذين تحدوا قرار حظر النشر بشأنها، واعتبرت قضية خيانة لمصالح البلاد لوصمها بالإرهاب، وفي تعليق له بعد سنة ونصف على الموضوع قال الرئيس التركي أردوغان جملة قد يفهم منها اعتراف منه بدعم التركمان بالسلاح :"لا يهم ماذا كان في الشاحنة، مادام الهدف هو مساعدة الأبرياء والعزل أمام قصف النظام".[1]

رابعا:مرحلة القبول بالحل السياسي.

أي القبول بخطة الفترة الانتقالية وجدولها الزمني وفق الاتفاق الأمريكي – الروسي في فيينا، بما يعني الموافقة الضمنية على بقاء الأسد على رأس السلطة حتى الانتخابات المزمع عقدها في نهايتها، رغم عديد التصريحات برفض بقائه في السلطة بعدها.

ومن العوامل التي ساهمت في انتقال تركيا إلى هذا المربع حالة الركود والمراوحة في الوضع الميداني بين النظام وحلفائه من جهة، وفصائل المعارضة من جهة ثانية، وتراجع إمكانات الدور التركي بشكل واضح في سوريا بعد التدخل العسكري الروسي المباشر، والاتفاق الأمريكي – الروسي على سقف وخارطة طريق الحل وجدولها الزمني، و كذا شكل سوريا المستقبلية ضمن بنود شملت تهديدا مبطناً بالإرهاب أو دعم الإرهاب لمن يخرج عن هذا الاتفاق.[2].

[1]–سميرصالحة، **المواقف التركية من الأزمة السورية: التدعيات والتوقعات**. (الدوحة: مركز الجزيرة لدراسات،2013) ص20.

[2] **بنود التفاهم المشترك في" فيينا**"2 ، 31 /2015/10،تاريخ الدخول2016،21:34/04/02:

http://www.skynewsarabia.com/web/search?q=

كما تخلل هذه المرحلة انتخابات السابع من حزيران/يونيو 2015وما ترتب عليها من متغيرات داخلية وخارجية أثرت على صانع القرار التركي، ودفعته لإعادة تقييم سياسته الخارجية كما سبق ذكره، وشهدت هذه المرحلة فتح قاعدة إنجيرليك العسكرية لطائرات التحالف الدولي وانخراط أنقرة بشكل فعلي وإن بمستوى ما – في التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة – داعش.

فبإسقاط الطائرة الروسية فقدت خلالها تركيا أي أمل في إحداث اختراق كبير في الحالة السورية، سواء فيما يتعلق بإسقاط النظام أو ترجيح كفة المعارضة، وأصبح شغلها الشاغل حماية حدودها وأمنها القومي من تطورات الأزمة السورية على مستويين:

- المستوى الأول: السياق العام المتعلق بالإجراءات العقابية الروسية ضد أنقرة، على كافة المستويات الاقتصادية والتجارية والسياسية والعسكرية، وفي مقدمتها فرض موسكو حالة حظر طيران فعلي فوق سوريا منعت الطائرات التركية حتى الآن من التحليق فوق سوريا وأحياناً من الاقتراب من الحدود، وجعلت فكرة المنطقة الآمنة التي تنادي بها تركيا منذ سنوات في حكم المستحيلة، فضلًا عن أن تقدم دعماً نوعياً لفصائل المعارضة السورية التي تواجه حملات تقدم النظام بغطاء جوي روسي إضافة للمواجهات مع قوات حماية الشعب وتنظيم الدولة.
- المستوى الثاني: السياق الخاص المتعلق بتقدم قوات حماية الشعب (الكردية)، وهي الذراع العسكرية لحزب الاتحاد الديمقراطي الذي تعتبره أنقرة الامتداد السوري لحزب العمال الكردستاني في شمال سوري باسمها، أو تحت لافتة " قوات سوريا الديمقراطية " التي تشكل الوحدات معظمها، في مسعى تدعمه روسيا عسكرياً والولايات المتحدة سياسياً لإقامة شريط كردي محاذ للحدود التركية – السورية[1].

[1] – نادية المسلم، "**مجازر روسية وواشنطن تنتقد" وحشية نظام الأسد – "خط أحمر تركي للأكراد في أعزاز**".جريدة المستقبل، العدد849، 2016/02/16،ص 16.

ومن ملامح تراجع التأثير التركي في هذه المرحلة وانكفائها على محاولة الدفاع عن مصالحها،هو تكسُّرُ الخطوط الحمراء التي أعلنتها فيما يتعلق بتقدم القوات الكردية، أولًا غرب الفرات وقد حصل ذلك إثر السيطرة على سد تشرين ثم شرق عفرين، وقد سيطروا على بلدة تل رفعت وحاولوا التقدم نحو اعزاز.

كما شهدت هذه المرحلة ارتفاع وتيرة التنسيق والتعاون بين أنقرة والرياض، وإن لم يصل إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي الكامل، ومن ملامحه تولي الرياض ملف هيئة المفاوضات الممثلة للمعارضة والمشاركة في محادثات جنيف3 وجنيف 4 ، فضلًا عن إرسال السعودية لعدد من مقاتلاتها إلى قاعدة إنجيرليك التركية، وسط تصاعد وتيرة التسريبات التي تتحدث عن قرب عملية عسكرية تركية – سعودية في سوريا .[1]

وفي الأخير يتضح من خلال العرض السابق أن المواقف التركية اتجاه الأزمة السورية، كانت متقدمة على الكثير من الدول، بنوع من التدرج يساير التطورات المختلفة لمسار الأحداث، نتيجة إيمان تركيا بحتمية التحول الديمقراطي في المنطقة، وعدم الخوف من البديل الناتج عن العملية الديمقراطية، التي ستقول فيها شعوب المنطقة– شعوب المنطقة متقدمة حسب داود أوغلو على حكامها في نظرتها إلى تركيا– كلمتها.

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية التركية اتجاه الأزمة السورية.

نظرا لتشابك الكبير في العلاقات السورية التركية، وارتباطها بالكثير من العلاقات والملفات الإقليمية، لم يكن اتخاذ موقف مباشر من الأوضاع في سوريا شيء هينا على صانع القرار التركي، الذي استوجب عليه الأخذ بهذه المعطيات في شكل محددات مختلفة الأهمية والتأثير، فتركيا كدولة إقليمية في الشرق الأوسط محادة لسوريا بشريط حدودي طوله حوالي 900كلم، ليس باستطاعتها إغفال المحددات الثنائية مع سوريا، أو تأثير ذلك على مصالحها وعلاقاتها مع دول الإقليم الذي تتواجد فيه، كما ليس باستطاعتها الخروج عن الإجماع العالمي ورأي القوة الكبرى، وفي ما يلي أهم المحددات المشار إليها أعلاه:

[1]– **السعودية وتركيا في سوريا :هل صار التدخل العسكري وشيكا** 2015/10/27،تاريخ الدخول:2016/02/11، 17:30: http://www.turkpress.com/nod/14323.

أولا– المحددات الثنائية:

ونقصد بها تلك الروابط و عوامل التأثير المختلفة، التي تتواجد كأوراق في العلاقة الثنائية بين البلدين وأبرزها:

1– محدد الجيوبوليتيك والتاريخ.

يقول المؤرخ الفرنسي فرنان بروديل إن" الخرائط هي التي تروي القصة الحقيقية ."وقد تختصر هذه الجملة المكثفة الفلسفة الرئيسة لعلم الجيوبوليتيك، بمعنى تأثير الجغرافيا على السياسة، لاسيما السياسة الخارجية، ويبدو هذا التأثير العابر للحدود في منحى متزايد في ظل العولمة وثورة الاتصالات، وانتشار المنظمات الدولية والشركات العابرة للقارات، والتي أدت – إضافة لعوامل أخرى عديدة — إلى الانتقاص من السيادة الوطنية للدول وزيادة جدلية التأثير الثنائية والجماعية بين الدول، خاصة الدول المتجاورة.

ومن هذه الزاوية، ثمة أهمية خاصة لسوريا بالنسبة لتركيا من منظور الجيوبوليتيك، إضافة إلى التاريخ وعلم الاجتماع السياسي، تتبدى في عدد من العوامل والسياقات، أهمها:

أ– تعتبر الحدود التركية – السورية الحدود البرية الأطول لتركيا، بواقع حوالي*900 كلم*[1] ، بكل ما يعنيه ذلك من مصالح ومهددات مشتركة ومتبادلة، سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية.

ب– تعتبر سوريا بوابة العالم العربي بالنسبة لتركيا، لاسيما فيما يتعلق بالتجارة البرية، وهذا ما يفسر التوجه التركي الحثيث لتصويب العلاقة مع دمشق بخطوات متسارعة في بدايات عهد العدالة والتنمية.

ج– تقع تركيا في قلب" المناطق البرية القريبة"، أي البلقان والقوقاز والشرق الأوسط، التي اعتبرها أحمد داود أوغلو في كتابه الأشهر" العمق الاستراتيجي "أهم المناطق التي يجب على تركيا التواصل والتقارب معها لإفادة مكانتها في الإقليم والعالم[2] .

---

[1]-http://www.turkpress.com/nod/1432352.

[2] أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي :موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**.(تر: محمد جابر ثلجي ،وطارق عبد الجليل)، طبعة10،(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ،2010)، ص145 .

د- ثمة تقارب ملحوظ في التنوع العرقي و الإثني والمذهبي على طرفي الحدود، أين يطغى المكون الكردي.

هـ- هناك علاقات نسب ومصاهرة وقرابة دم بين البلدات الواقعة على طرفي الحدود بين البلدين.

و- تعتبر تركيا الراعية التاريخية والسياسية والثقافية لتركمان سوريا، المتمركزين في الشمال السوري قرب حدودها.

ز- كان لحلب أهمية استثنائية في تاريخ الدولة العثمانية، وخسرتها تركيا في معاهدة لوزان سنة 1924بعد الحرب العالمية الأولى، وتعتبرها تركيا اليوم – إلى جانب الموصل في العراق – خط الدفاع الأول عن حدودها.

ح- كان لواء إسكندرون"هايتي" وما زال عامل توتر بين البلدين، حيث ضمته تركيا لأراضيها عام 1939، بعد الاستفتاء المزور بمشاركة فرنسية، والذي لم تعترف به عصبة الأمم آنذاك.

ط- تتشارك الدولتان في تعقيدات الملف الكردي في المنطقة، إضافة لكل من العراق وإيران، وإن من زوايا مختلفة تتلاقى أحياناً وتتعارض في أحيان كثيرة.

ي- تميزت العلاقات بين البلدين تاريخياً بالتوتر الدائم خاصة في فترة الحرب الباردة التي انضمت تركيا خلالها لحلف شمال الأطلسي "الناتو"، بينما كانت سوريا في معظم الوقت حليفة للاتحاد السوفيتي السابق ثم روسيا اليوم، وفي سنة 1958 في عهد رئيس الوزراء عدنان مندريس حشدت تركيا جيشها على حدود "الجمهورية العربية المتحدة "للضغط على عبد الناصر ، بينما كانت حالة التصعيد عام 1998 أشهر تلك التوترات، والتي وصل البلدان فيها إلى حافة الحرب المباشرة، ثم انتهت بتوقيع اتفاق أضنه الأمني1998 ،ولاحقاً بطرد زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان من سوريا بعد ضغوطات تركية، ليتم اعتقاله في كينيا بمساعدة الموساد الإسرائيلي، و تسليمه لتركيا عام1999 .

2- المحدد السياسي: اعتبر وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو ''التسونامي العربي'' الذي ضرب أنظمة الحكم في المنطقة، بمثابة ''تدفق طبيعي للتاريخ'' وحدث ''عفوي'' و''ضروري'' جاء متأخرًا، حيث كان ينبغي أن يحدث في الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي في إطار الموجة الثالثة من تحول الديمقراطـــي، واعتبر داود

أوغلو ما يجري في العالم العربي "مسارًا طبيعيًّا للأمور"، وأن التغييرات التي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورة اجتماعية، مشددًا على وجوب ابتعاد الزعماء العرب عن الوقوف أمام رياح التغيير.[1]

وقد مثلت هذه الرؤية منطلقًا أساسيًّا لصياغة مبادئ السياسة الخارجية التركية في تعاطيها مع هذه الثورات العربية، بحيث تجسدت في:

أ- العمق الاستراتيجي: اعتبر داود أوغلو أن مكانة تركيا دولياً مرتبطة بشكل مباشر بمكانتها في محيطها وأدوارها الإقليمية التي تلعبها، خاصة في ثلاث مناطق جغرافية اعتبرها عمق تركيا الاستراتيجي، أي الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز التي أسماها مجتمعة" المناطق القارية القريبة."

وقد رأى في الكتاب أنه كلما لعبت بلاده أدواراً أكثر فاعلية في الشرق كلما ارتفعت مكانتها في الساحة الغربية -الدولية، وهو ما أسماه نظرية" القوس والسهم [2]".

ب- صفر مشاكل: إذ لا يمكن لأي دولة غارقة في خصومات وعداوات مع دول جوارها أن تبلور سياسة خارجية إيجابية وفاعلة، وبالتالي تحتاج إلى تصفير - أو تقليل - المشاكل مع جوارها لتستفيد كل الأطراف على قاعدة الربح للجميع.

ج- القوة الناعمة: وحتى تكون تركيا" دولة مركز "في محيطها، رأى البروفيسور أن التبادل التجاري و الاقتصادي والتواصل الفكري - الثقافي أعمق أثراً وأكثر فائدة من القوة الخشنة، وقد استفادت تركيا حتى بداية ثورات العالم العربي عام 2011 من هذه القوة الناعمة، ورُحب بها بشكل لافت في لمنطقة.

وبناء على هذه النظريات الرئيسة الثلاث، فقد سارت السياسة الخارجية التركية بشكل عام وفي دول الجوار - في مقدمتها سوريا - بشكل خاص ضمن عدة محددات، أهمها[3]:

1- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مؤتمر بعنوان : **العرب وتركيا: تحدّيات الحاضر ورهانات المستقبل** ، الدوحة: 2011/05/19.

2-أحمد داود أوغلو، المرجع نفسه، ص172.

3- سعيد الحاج، **محددات السياسة الخارجية التركية إزاء الأزمة السورية**.(**الدوحة**: مركز إدراك لدراسات والإستشارات، 2016)، ص ص05-06.

أ –أولوية الحفاظ على الأمن القومي التركي ومصالح تركيا في الداخل والخارج.

ب –محاولة الجمع بين تحقيق المصالح والإيفاء بالمبادئ والشعارات التي ترفعها أنقرة قدر الإمكان، و قد استطاعت ذلك فترة طويلة جداً وخاصة مع المرحلة الأولى من ثورات العالم العربي.

ج –عدم مصادمة الرأي العام التركي، المتجه مؤخراً نحو الشعوب العربية والمتعاطف مع قضاياها.

د –الالتزام بسقف المنظومة الدولية والمرتكزات الثلاثة للسياسة الخارجية التركية، الولايات المتحدة الأمريكية، و الاتحاد الأوروبي، وحلف شمال الأطلسي وحاجة تركية للشراكات الإقليمية وعدم قدرتها على حل الأزمات بمفردها، ويتبدى ذلك على المستوى النظري في تنظير أحمد داود أوغلو في كتابه" العمق الاستراتيجي "لأهمية "مثلث المنطقة "المكون من تركيا وإيران ومصر, ويتجلى عملياً في اتجاهاتها الأخيرة لرفع وتيرة التعاون مع كل من قطر والسعودية تحديداً.

هـ – تنويع العلاقات ومد جسور التواصل مع مختلف الأطراف حتى المتناقضة لتركيا، الأمر الذي يقلل الضغوط على أنقرة ويمنحها هامشاً مقبولًا من الاستقلالية الجزئية في سياستها الخارجية.

و– استشعار مسؤولية أخلاقية وسياسية فيما يتعلق بقضايا المنطقة، وفي مقدمتها القضيتان الفلسطينية والسورية، باعتبار أن تركيا وريثة الدولة العثمانية التي كانت المظلة السياسية لكامل جغرافيا المنطقة.

ز –البعد عن الصراعات، وتفضيل نموذج التواصل والتكامل، باعتبار أن تجربة تركيا في عهد العدالة والتنمية قائمة على التنمية الاقتصادية المعتمدة بشكل رئيس على الاستقرار السياسي.

ح –رفض النزاعات القائمة على أسس إثنية ومذهبية تحديداً، استشعاراً لخطورتها على المستويين النظري البحت بشكل عام والعملي الخاص بتركيا وتركيبتها العرقية والمذهبية بشكل خاص، بل واعتبار هذا النوع من الصراعات "توريطاً "لتركيا والمنطقة تسعى إليه بعض القوى الخارجية للقضاء على مستقبل المنطقة.

ط –إخضاع السياسة للاقتصاد – تعزيز الارتباط بينهما – في حالات التواصل والعلاقات الجيدة، والفصل بينهما عبر إدامة وتطوير العلاقات الاقتصادية رغم التوترات السياسية – أي فك الارتباط بينهما – في حالات التوتر والقطيعة .

ي –محاولة لعب دور الوسيط في النزاعات والصراعات في المنطقة، وهو دور لعبته تركيا دائماً، لكن هذه المرة في صورة تركيا المقبولة من شعوب ونظم المنطقة والحريصة على مصالحهم، كما حصل في المفاوضات غير المباشرة بين سوريا ودولة الاحتلال الإسرائيلي عام 2008 ، وفي الاتفاق الثلاثي بين إيران والبرازيل وتركيا حول الملف النووي عام 2010 وغيرها[1] .

ك –التورع عن الدخول في أي نزاع بشكل منفرد أو دون غطاء دولي، أو إقليمي أو منظمة دولية[2].

كل هذا الحذر الذي يبدو أعلاه لأن صانع القرار التركي يعرف أنه ورث دولة منكفئة على نفسها وبعيدة عن الانخراط في قضايا المنطقة المعقدة، وافتقاده لعناصر التأثير الخارجية والتي تحتاج لعشرات السنين من العمل وفق رؤية واضحة وخطوات مدروسة، وقد حاولت الحكومات التركية ردم هذه الفجوة عبر القوة الناعمة والتواصل الاقتصادي والثقافي، الذي كان يمكن له أن يفيد في حالة الهدوء، بينما أصبح عائقاً كبيراً في ظل الاستقطاب وتأجج الصراعات، خصوصاً في وجود دول إقليمية تنتهج القوة الخشنة والتكتلات العسكرية.

و قد كانت استرجاع خبرة ما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي – بما مثله من مخاطر تراجع أهمية تركيا الإستراتيجية بالنسبة للتحالف الغربي– قد دفع بضرورة إعادة تكيف الدور التركي في المنطقة سعيًا لاستغلال الفرص التي يمكن

[1] – **اتفاق إيران النووي مع البرازيل وتركيا**،01 /2015/03، تاريخ الدخول 2016/01/12، الساعة : 14:42:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2014/12/30/.

[2] –محمد زاهد غول، **التحالف الدولي لم يتخذ قراراً بعد للتدخل العسكري في سوريا**. 2016/02/03،(تاريخ الدخول2016/04/28 ،الساعة:16:12):
http://www.turkpress.co/node/18501

أن يخلقها ''الربيع العربي''، خصوصًا بعد أن أكدت الثورات العربية أهمية تركيا ''الدور'' و''النموذج'' بالنسبة لدول المنطقة[1].

وفي هذا الإطار اعتبرت اتجاهات عريضة في بعض الأدبيات التركية أن ''الربيع العربي'' من شأنه أن يسهم في تعزيز قدرة تركيا على وضع إستراتيجية ''العثمانية الجديدة'' موضع التطبيق، بحيث تتكامل تركيا بصورة أكبر وأعمق مع الدول العربية التي خضعت لسيطرة ونفوذ الإمبراطورية العثمانية، بشرط (أن تركيا لا تسعى لاستغلال أحداث المنطقة لمحاولة السيطرة على المجتمعات والأنظمة السياسية العربية الجديدة، وإنما تسعى لدعم عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية وتعميق الفهم العربي لمفهوم العلمانية، وفي هذا الإطار شهدت المنطقة العربية وتركيا زيادة ملحوظة في الندوات العلمية والمؤتمرات الصحفية واللقاءات المشتركة بين الباحثين العرب والأتراك، حول سبل الاستفادة من الخبرة التركية في مجال التحول الديمقراطي، والأدوات اللازمة لتعميق التفاهم العربي التركي على المستويات السياسية والثقافية والاقتصادية، كما يجب عليها التركيز على الدبلوماسية والقوة الناعمة، من أجل تعميق التعاون الاقتصادي والدبلوماسي لمضاعفة نفوذ تركيا الثقافي، بما يضمن مصالح تركيا في أن تتحول إلى قوة إقليمية كبرى[2].

بناء على ذلك فقد وضح أن الجدل الدائر في أنقرة حول تأثيرات ''الربيع العربي'' في الاستثمارات التركية المتنوعة في المنطقة، قد دفعت إلى تبني تصور للتعامل مع الربيع العربي على ثلاثة مستويات:

أ- المستوى الأول: استغلال الحدث لتوثيق علاقات تركيا الدولية، بمحاولة إعادة تأكيد محورية الدور التركي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال إعادة توظيف الدور التركي في خدمة الاستقرار الإقليمي في المرحلة الجديدة، مستغلة في ذلك نفوذها السياسي وقوتها الناعمة وتشعب علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة، وفي هذا الإطار تجلى تزايد التقارب التركي-الأمريكي في ضوء التنسيق المشترك حيال

[1]- جلال الدين كارت، **"السياسة الخارجية التركية :أبعادها وأفاقها"** . مجلة شؤون الشرق الأوسط. بيروت:العدد19،258 /1213/05، ص 65.

[2]- رانيا الطاهر،" **الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي**"،2014/09/17 ،تاريخ الدخول 2015/12/25، الساعة:20:19: http ://www.umayya.org/uncategorized/4591.

التعامل مع الملف السوري، وإزاء طرق استيعاب التيارات الإسلامية التي تصاعد حضورها في المشهد السياسي العربي.

ب– المستوى الثاني: دعم العلاقات مع أنظمة الحكم الجديدة، فقد سعت تركيا لإنهاء حالة التوتر المكتوم أو عدم الأريحية التي وسمت علاقاتها بالنظام المصري السابق، من خلال الوقوف إلى جانب المتظاهرين المصريين هذا من جانب، ومن جانب آخر من خلال العمل على (توثيق العلاقات في أبعادها المختلفة مع مصر ما بعد 25 يناير، وصولًا إلى التعاون العسكري والأمني، ولاسيما أن ثمة رؤية تركية بأن أي تقارب مصري –تركي سيكون من شأنه أن يعيد ترتيبات الأمن الإقليمي، ويعيد تشكيل خريطة التحالفات الإقليمية في المنطقة، ونفس الشيء في الملف الليبي، فقد كان لتخلي تركيا عن تحالفها الوثيق مع نظام القذافي، ودبلوماسيتها النشطة حيال ليبيا في مرحلة ما بعد سقوط ''نظام العقيد''، دور كبير في تسهيل مهمة عقد شركات سياسية واتفاقات اقتصادية كبيرة مع النظام الليبي الجديد.

ويأتي كذلك في هذا الإطار التخلي عن مساندة نظام بشار الأسد في سوريا، رغم العلاقات الشخصية الوثيقة التي ربطت أوردغان بالأسد، ورغم تشعب العلاقات السياسية والاقتصادية مع ''النظام البعثي''، وذلك بعدما توصلت أنقرة لقناعة بأن الأسد لن يقدم على إجراء إصلاحات جذرية تنقذ نظامه وتدفع سوريا نحو التحول الديمقراطي، استجابة لتطلعات الشعب السوري، الذي بدا أنه أكثر إصرارًا على دفع كلفة هذا التحول، بما جعل تركيا من جهتها تركز على توثيق علاقاتها مع شركاء مرحلة ما بعد الأسد.

ج– المستوى الثالث:تعميق العلاقات مع التيارات الإسلامية، وقد اتضح من رصد التحركات التركية في المنطقة خلال مرحلة ما بعد الثروات، فتبين أن هناك تركيزًا تركيًّا على دعم حركة الإخوان المسلمين وبقية التيارات الإسلامية التي نشطت على الساحة السياسية بعد الثورات العربية، وذلك عبر تشجيعهم على العمل السياسي وفق منهج يتسم نسبيًّا بالبراغماتية من خلال الاستفادة من الاستشارات واللقاءات السياسية التي عقدتها تركيا مع الكثير من هذه التيارات.

وفي هذا الإطار نشط عدد من أعضاء حزب العدالة والتنمية التركي في عدد من الساحات العربية من أجل تقديم دعوات لعدد من أعضاء التيارات والأحزاب ذات التوجهات الإسلامية لزيارة أنقرة للاستفادة من تجربة إسلاميي تركيا، التي تفيد بأن تدخل الدولة في حياة المواطنين من خلال المبادئ الإسلامية مسألة تخطاها الزمن.

وقد تجلت إستراتيجية تركيا في دعم تجربة مشاركة الإسلاميين في العمل السياسي العربي، في(حديث أردوغان – في أثناء زيارته لكل من مصر وليبيا وتونس– عن العلمانية التركية، حين أشار إلى أن العلمانية لا تختلف أو تتناقض مع الهوية الإسلامية، وقد جلب عليه عاصفة من الانتقادات من التيارات الإسلامية نفسها. وفي هذا الإطار شنت سوريا من جهتها أيضًا حملة ضارية على الحكومة التركية بسبب دعمها لحركة الإخوان المسلمين السورية، مشيرة إلى أن تركيا تسعى لإعادة الهيمنة على المنطقة عبر إستراتيجية ''العثمانية الجديدة'' [1]) .

ويمكن القول، إن المحددات السياسية لطبيعة الدور التركي في المنطقة ظلت حاكمة للأنماط المتغيرة للسياسة الخارجية إزاء الثورات العربية ووفقًا لخصوصية كل حالة، وفي هذا الإطار بدا جليًّا خفوت الموقف التركي حيال الوضع في كل من البحرين واليمن، حيث ارتبطت التوجهات التركية بالحرص التركي على العلاقات السياسية مع دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث جعل المقاربة التركية حيال الملفين تقوم على ضرورة إنهاء الأزمات الداخلية في الدولتين وإنهاء الانقسامات المجتمعية عبر الأدوات السلمية، بالترافق مع رفض التدخلات الخارجية، خصوصًا الإيرانية منها لما لها من تأثير وتداعيات سلبية على عملية التغيير السلمي والمتدرج الذي راعته دول الخليج في الحالتين.

[1]– خورشيد ديلي، **تحالف التركي وحركات الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي**،2012/04/17، تاريخ الدخول2014/06/28، الساعة:17:08:

http://www.wahdaislamyia.org/issues/167/kdalli.htm

3- المحدد الاقتصادي:

أدرج الاقتصادي التركي ضمن سبعة قوى اقتصادية صاعدة في العالم إلى جانب الصين والبرازيل والهند وإندونيسيا والمكسيك وروسيا، وأصدر مركز الدراسات بالكونغرس الأمريكي تقريراً حول مستقبل الاقتصاد العالمي وتحدث بثناء عن تركيا حيث جاءت تركيا بعد الصين في النمو الاقتصادي، وتحتل تركيا المركز السادس عشر اقتصادياً في العالم، وتوقع التقرير أن تحتل تركيا المركز الثاني عشر بين أكبر الاقتصاديات في العالم بحلول عام2050[1].

ومع بدأ الأحداث، تخوفت تركيا من أن تتأثر استثماراتها الضخمة في المنطقة بالتغيرات التي تشهدها الدول العربية، و اعتبرت أن المشكلات السياسية والأمنية في المنطقة من شأنها أن تفضي لمشكلات اقتصادية قد تقلص من حجم الصادرات التركية لدول المنطقة، الأمر الذي قد يسفر عن زيادة الأعباء المالية التي قد تؤثر سلبًا في معدلات نمو الاقتصاد التركي.

كما تخوفت تركيا من التداعيات الاقتصادية للثورات العربية، ولاسيما ما يتعلق باتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها مع عدد من الدول العربية، ومنها الاتفاقية الموقعة مع كل من مصر وليبيا، وكذلك اتفاق إقامة منطقة مشتركة بين لبنان وسوريا والأردن وتركيا، وهي الاتفاقية التي علقت بعد ذلك بسبب الموقف التركي من الأحداث في سوريا[2]

هذا في وقت يعاني فيه الاقتصاد التركي من صعوبات بسبب ارتفاع الطفرة الاستهلاكية المدفوعة بالائتمان لذروتها، وتجاوز العجز في الحساب الجاري نسبة 10%، وهو وضع كان محددًا رئيسًا في أن يتوقع صندوق النقد الدولي انخفاض نسبة النمو الاقتصادي إلى 2.2 %خلال عام 2012[3].

---

[1]- عصام فاعور ملكاوي، **تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة**.بحث مقدم في الملتقى العلمي" **الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية**" .الخرطوم: نزهة عطبرة، 2015، ص08.

[2]- علي جلال معوض، "**الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية**". مجلة السياسة الدولية،القاهرة: العدد185، 2011/06، ص62.

[3]- محمد عبدالقادر، **تركيا في شرق أوسط جديد** 2013/10/29، تاريخ الدخول:2015/04/12: الساعة:19:42:
http//:www.almohit adou/cond/15897.

وقد عكست زيارة رئيس الوزراء التركي إلى دول الربيع العربي على رأس وفد وزاري عالي المستوى وبرفقة 280 من رجال الأعمال الأهمية الاقتصادية لعلاقات تركيا مع الدول العربية، حيث حرص على تأكيد استعداد تركيا للمساهمة في إعادة أعمار دول ''الربيع العربي'' وإمداد هذه الدول بخدمات الاتصالات، والمشاركة في قطاع التشييد والبناء، كما أُعلن عن الرغبة التركية في مضاعفة الاستثمارات التركية في مصر، بما يوفر فرص عمل أكبر أمام العمالة المصرية التي يوجد منها بالفعل قرابة 75 ألف مصري يعملون في الشركات التركية بمصر.

ويمكن القول إن مواقف تركيا حيال ثورات ''الربيع العربي'' تأثرت بمصالح تركيا الاقتصادية في المنطقة التي شهدت تطورات مهمة بفعل فاعلية إستراتيجية تركيا في ''البحث عن أسواق جديدة'' وازدهار سياسة جعل التصدير بديلًا عن أية ''برامج أيديولوجية''، وذلك فيما أطلق عليه ''السياسات التجارية'' الجديدة لأنقرة. وقد انعكس ذلك في مواقف تركيا المتغيرة من ''ثورات الربيع العربي''، حيث ساندت مبكرًا كلًّا من الثورة المصرية والتونسية، وذلك بسبب انخفاض حجم الاستثمارات التركية في الدولتين مقارنة بليبيا على سبيل المثال. ففي(ليبيا وحدها، يوجد زهاء 25 ألف مواطن تركي، وتقدر الاستثمارات التركية فيها بزهاء 15 مليار دولار، كما يشكل السوق الليبي السوق الثاني للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا، ويوجد في ليبيا زهاء 120 شركة تركية ،ووصل التبادل التجاري بين الدولتين في عام 2010 إلى 9.8 مليارات دولار[1]).

4- المحدد الأمني:

لعبت المحددات الأمنية دورًا كبيرا في تشكيل معالم السياسة الخارجية التركية في الفترة التي سبقت وصول حزب العدالة والتنمية، غير أن قادة الحزب صاغوا مفهومًا مغايرًا للأمن التركي، ينطلق من أن الجوار الإقليمي ليس بالضرورة مصدرًا لتهديدات الأمن القومي التركي، وإنما قد يكون التعاون المشترك مع دول الجوار سبيل التعامل مع كافة التهديدات، التي يمكن أن تؤثر في سلامة الأمن والاستقرار التركيين.

[1]- رياض منصور، "**تطورالعلاقات الاقتصادية التركية اللبية: 2003-2009**". مذكرة قدمت لنيل رسالة ماجيستير، جامعة غزة، 2008، ص31.

وقد كان للعوامل الأمنية دورًا أساسيًّا في تحديد المقاربة التركية حيال الثورات العربية، حيث انطلقت تركيا من قناعة مؤداها أن استمرار حالة الاحتجاجات والثورات قد تؤثر في مستقبل استثماراتها السياسية، والاقتصادية في المنطقة، بما قد يخدم مصالح و سياسات القوى الأخرى، ويرفع من التكلفة الأمنية لانخراط تركيا في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط، (وقد تأسست هذه القناعة بناء على الخبرة التركية من حرب العراق في 1990-1991، حيث الخسائر الاقتصادية الضخمة والتداعيات الأمنية التي قضت مضاجع الأتراك ومازالت بسبب تشكل إقليم شمال العراق، وتزايد هجمات حزب العمال الكردستاني ضد تركيا انطلاقًا من الأراضي العراقية، هذا فضلًا عن تزايد الدور الإيراني في العراق، بما ضاعف من التحديات الأمنية والسياسية بالنسبة لأنقرة[1].

ارتبط بذلك أيضًا أن ''النموذج التعاوني'' الذي نادت به أنقرة للتعامل مع المشكلات الأمنية والتهديدات التي تواجهها المنطق، لم يعد يجدي نفعًا في ظل تضرر العلاقات التركية—السورية بفعل الثورة السورية، ومن قبلها ما شهدته العلاقات مع إسرائيل من توترات بسبب أزمة أسطول الحرية. هذا فضلًا عن تضرر العلاقة مع طهران بفعل إقدام أنقرة على نشر صواريخ الدرع الصاروخي على أراضيها. هذا بالإضافة إلى الصراع بين طهران وأنقرة للتأثير في مجريات الأحداث الدائرة على الأراضي السورية، ففيما تدعم إيران النظام البعثي، فإن أنقرة تدعم المعارضة سواء في شقها السياسي أو العسكري (الجيش السوري الحر).

على هذا الأساس أوضحت ثورات ''الربيع العربي'' أن المحدد الأمني مازال يشكل ضلعًا رئيسًا في تشكيل السياسة الخارجية التركية، الأمر الذي أفضى إلى تشكل مواقف تركية متباينة حيال الثورات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية مؤخرًا، ففيما يتعلق بسوريا باعتبارها الدولة الأقرب إلى تركيا وتربطها معها حدود تمتد إلى زهاء 900 كم، فقد ارتبط حرص تركيا على استقرار سوريا بالتخوفات التركية من تداعيات الأزمة السورية بملفاتها السياسية والاجتماعية وبشقيها العلوي والكردي على الوضع الداخلي في تركيا، والخشية من احتمالات انتقال

[1]– حامد العامر، **التدعيات الأمنية لحرب الخليج الثانية**. جريدة القبس،الكويت: العدد760، 2004/04/17،ص22.

الأزمة إلى حدودها الجنوبية إذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة، أو تطور إلى مواجهة عسكرية بين القوى الغربية وسوريا كما حدث في ليبيا.

ومع أن أنقرة أوضحت الكثير من أدبيات سياساتها الخارجية وتصريحات مسؤوليها برفضها لإستراتيجية المحاور، غير أن المحددات الأمنية أيضًا وقفت وراء الحركة الدبلوماسية والسياسية التركية النشطة حيال القاهرة في مرحلة ما بعد ثورة 25 يناير، من أجل تأسيس محور ''القاهرة–أنقرة''، وذلك بهدف مواجهة التحديات السياسية والأمنية التي تحيط بالمنطقة.

وتبق العديد من المحددات الآخرة وهي أقل تأثير في السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية كالمحدد البشري،كون تركيا تتشابه مع سوريا في التركيبة الديمغرافية لسكان المشكلة أساسا من الأتراك والأكراد والعرب والأرمن وهو الشيء نفسه الموجود في سوريا مع اختلاف في النسب.

بالإضافة إلى المحدد القيادي أو الكريزمة الشخصية التي أبان عنها القادة الأتراك باتجاه قضايا المنطقة ، وبالأخص رئيس الوزراء آنذاك والرئيس التركي الحالي رجب طيب أردوغان الذي يصعب عليه القيام بغير ذلك أمام الرأي العالم العربي أو التركي، الذي لن يتسامح في أي عملية انتخابية في حال التخلي عن الشعب السوري.

ثانيا: المحددات الإقليمية.

إن أية محاولة لفهم الموقف التركي من الحالة السورية بمعزل عن تطور العلاقات بين البلدين، إضافة إلى السياقين الإقليمي والدولي، هي محاولة قاصرة، فقد تحددت السياسة الخارجية التركية في بيئتها الإقليمية خاصة منذو تولي حزب العدالة والتنمية الحكم سنة 2003، بعدة معطيتها أهمها إدراك القادة الأتراك لأهمية ومكانة تركيا، وقدرتها على التأثير مع الشعور بالمسؤولية التاريخية والإنسانية اتجاه المتغيرات التي تحدث في المنطقة، بحسابات دقيقة تأخذ بعين الاعتبار عدم التصادم مع قوى التأثير الآخرة، أو الاندماج والذوبان فأي قطب مما يضمن استقلالية القرار الإستراتيجي التركي، وطرح تركيا كمركز بديل مقبول من طرف الجميع .

والأمر في سوريا لا يختلف كثيرا عن ذلك فهي حاولت في بادئ الأمر التوفيق بين بين رغبتها في الإصلاح و التغير، و الحفاظ على العلاقات الممتازة مع باقي قوى الإقليم الأخرى والمتمثلة في:

1-العلاقات التركية الإيرانية:

خلق الإسلام السياسي الصاعد في سماء المنطقة مدخلا جديدا للدول الإسلامية غير العربية في المنطقة، أي تركيا وإيران، ويزيد ذلك من الفرص المحتملة أمام كلا البلدين للعب أدوار إقليمية أكبر،(خصوصاً أن إيران قد أصبحت بنفوذها الكبير في المشرق العربي، عبر التحالف مع سورية، لاعباً أساسياً في النظام الإقليمي العربي منذ عقد على الأقل، وينطبق الأمر نفسه على تركيا، التي عادت بقوة إلى توازنات المنطقة في العقد الأخير، على جناح سياسة "صفر مشاكل" وبتحسين علاقاتها مع دمشق توخياً لسحبها من تحالفها الإيراني، قبل أن تتدهور العلاقات بسبب الانتفاضة الشعبية السورية وحسابات أنقره الخاصة التي دفعتها إلى الاصطفاف الواضح مع خصوم النظام.

فمع اندلا ع الربيع العربي أعلن كل من الخصمين انتصاره، فإيران اعتبرته "ربيعاً إسلامياً" تأثر بالثورة الإيرانية في العام 1979، واستدلت على ذلك بسقوط خصومها في تونس ومصر، أما تركيا فأعلنت انتصارها بسبب فوز أصدقائها من الإسلاميين المعتدلين بالانتخابات البرلمانية التي أعقبت سقوط الأنظمة الدكتاتورية في دول العربية، وبغض النظر عن صواب الادعاءات في كلتا الحالتين، فقد خلقت التحولات منفعة مشتركة للطرفين الغريمين، لأن إعادة تعريف المنطقة العربية إلى "منطقة إسلامية" ستؤدي إلى فتح الباب أمام قوى الجوار الإقليمي أي تركيا وإيران، ويسهّل اندماجهما في مؤسسات إقليمية، ومن ثم لاحقاً صياغة أولويات الأمن في المنطقة على قياس مصالحهما[1]).

[1]-نظال جهاد لعبيدي ، **"العلاقات الإيرانية التركية بين التنافس الاقليمي وانحسار النفوذ"** ، 2016/01/02، تاريخ الدخول :2016/05/05، 22:18

http://hcrsiraq.org/794

ويلعب وجود الأكراد في كلا البلدين دوراً في إيجاد مشترك بينهما، إذ يتمركز الأكراد في مناطق جغرافية بعينها، في غرب إيران وجنوب شرق الأناضول في تركيا. وتزداد هواجس كل من تركيا وإيران من حقيقة أن الأكراد لهم امتداد قومي في مناطق الجوار الجغرافي خارج الحدود، وبالتالي عند أي ضعف للدولة يكون خطر التفكك حاضراً بشدة، وفي سياق الصراع على سورية يظهر أن أكراد سورية أصبحوا عنصراً هاماً من عناصر إدارة الصراع، بحيث يحاول النظام السوري تصريف فائض الحراك السوري إلى الشمال حيث الحدود مع تركيا، بهدف تغيير الديناميكيات وتحويل تركيا من موقع المبادرة إلى موقع الدفاع، بسبب امتدادهم القومي في الأناضول وعلى جانبي الحدود السورية ـ التركية.

وبالرجوع إلى التاريخ، فقد شكلت العلاقات الإيرانية ـ التركية منذ قرون علامة أساسية على خرائط الشرق الأوسط وبحيث أنتج التجاور الجغرافي والتنافس التاريخي بين البلدين الكبيرين فضاءً وهامشاً للتنافس والتعاون في آنٍ معاً، ولذلك تتنافس أنقره مع طهران،(مثلما تتعاونان، لكن ضمن شروط موضوعية وقواعد لعب محددة، وبحيث تمتزج أدوات التنافس مع محفزات التقارب لتنتج خليطاً فريداً من نوعه في العلاقات الدولية والإقليمية. وتكتسب العلاقات بين إيران وتركيا أهمية مضاعفة، بسبب أن إيران وتركيا ليستا دولتين عاديتين في الجوار الجغرافي للدول العربية، بل قوتان إقليميتان في الشرق الأوسط، يتجاوز حضورهما الإقليمي الحدود السياسية لكلتيهما[1])، تأسيساً على ذلك تتجاوز العلاقات الإيرانية ـ التركية في أبعادها السياسية والإستراتيجية معاني أية علاقات ثنائية بين بلدين غير عربيين، إذ إن طبيعتها الخاصة تجعلها تؤثر مباشرة على واقع منطقة الشرق الأوسط، والدول العربية وسورية ضمنه.

[1]– دينا عبد العزيز،"**التنافس التركي الإيراني تجاه الترويج لنموذجهما السياسي**"،2012/03/07، تاريخ الدخول 18/05/ 2016 ، 22:28:

http://rouyaturkiyyah.com/14789

أصبحت سورية منذ اندلا ع انتفاضتها الشعبية مسرحاً ممتازاً للصراع الإيراني ـ التركي، إذ إن تحالف نظامها الوثيق مع إيران ومجاورتها الجغرافية لتركيا، فضلاً عن انخراط البلدين الإقليميين الكبيرين في معسكري الصراع السوري المتقابلين، كل ذلك هيأ المشهد السوري ليصبح ساحة الصراع الإقليمي الرئيس بين تركيا وإيران على النفوذ والهيمنة في المنطقة.

تتصارع مجموعة من عوامل التنافس بين تركيا وإيران، فإن التناقض في الأفكار المؤسسة لأدوار كل من النظامين السياسيين تبدو في مقدم عوامل التنافس، التي تجعل الفجوة بين النظامين السياسيين عصية على التجسير، ويأتي بعد ذلك عامل التنافس التاريخي للبلدين ، وليس آخراً المواقع المتناقضة في التحالفات الدولية، لذلك تتنافس تركيا موضوعياً مع المشروع الإيراني في المنطقة بالرغم من كل عناصر ومحفزات التعاون، وتبدوا الفروق واضحة في النموذج والأدوات بين المشروعين، إذ ترفع إيران راية "الممانعة"الو م أ واسرائيل،وتتحالف مع أحزاب وحركات سياسية تناوئ واشنطن والنظم القائمة، في حين ترفع تركيا لواء "التحديث والانفتاح" على خلفية نجاحات اقتصادية وديمقراطية، وبالتحالف مع واشنطن[1].

وتتأكد فرضية التنافس الغالبة على العلاقات بين إيران وتركيا باستعراض محطات أساسية في العلاقات الثنائية. إذ شهدت العلاقات الإيرانية ـ التركية فترات مد وجزر تعاقبت في اتصال لم ينقطع منذ مئات السنين، وكأن معطيات الجغرافيا قد أبت إلا أن تكون ناظما لحبال من الشد والجذب استمرت منذ ما يزيد على خمسمائة عام، ومثلما كانت الجغرافيا حاضرة في مسار تطور هذه العلاقات، فقد كان التاريخ شاهداً على الصراع بين المشروعين الصفوي الإيراني من جهة، والعثماني التركي من جهة أخرى، إذ مثل الشاه عباس الصفوي ذروة المشروع الأول والسلطان مراد الثالث قمة المشروع الثاني. ولتجذير التناقض بين المشروعين ولتثبيت هوية معادية للسلطنة

[1]- مهدي مصطفوي، ، العلاقات الثقافية للجمهورية الإسلامية، 2009/10/27، تاريخ الدخول:2016،22:33/05/18:

http://www.alhiwaraldini.com/Portal/Cultcure/Arabic/CategoryID/6423

العثمانية، فقد عمد السلطان إسماعيل الصفوي إلى إعلان تشيع إيران في بدايات القرن السادس عشر الميلادي، وهي السنية في أغلبها وقتذاك، وذلك لتدعيم قدراتها الصراعية مع تركيا بالروافد المذهبية[1].

اتخذت العلاقات بين البلدين أشكالاً دراماتيكية حين قامت الحروب المتعاقبة بين الدولتين في القرون اللاحقة، وأبرمت المعاهدات لتثبيت حدود البلدين واعتراف كل منهما بالآخر حامياً لأحد المذاهب الإسلامية (السلطنة العثمانية للسنة وإيران للشيعة)، وهو الأمر الذي تم تثبيته في معاهدات كثيرة بين البلدين. ومن وقت هذه المعاهدات وحتى اليوم أصبح هناك بعد عقائديّ للصراع على النفوذ في المنطقة بين الدولة الإيرانية الشيعية والدولة العثمانية السنية، ثم عاد البعد العقائدي ليطل برأسه من جديد منذ احتلال العراق عام 2003، ثم تكرس مع اندلا ع الانتفاضة الشعبية في سورية[2].

دخلت العلاقات الإيرانية ـ التركية مفترقاً حاسماً بعد احتلال العراق عام 2003، إذ ساهم هذا الاحتلال في تبدل موازين القوى الإقليمية لصالح إيران وبشكل جعل المصالح التركية عرضة للخطر من جراء طفور الطموحات القومية الكردية، ومخاطر امتدادها إلى جنوب شرق الأناضول وغالبيته السكانية الكردية، كما أدى احتلال العراق إلى إعادة توزيع لموازين القوى الإقليمية عموماً وبين إيران وتركيا خصوصاً، إذ إن انهيار النظام العراقي السابق وهيمنة حلفاء إيران من الأحزاب السياسية الشيعية على الحكومة والبرلمان العراقيين، وكذلك طفور دور الأكراد في شمال العراق والسلطة المركزية ببغداد، أدت كلها إلى تزايد النفوذ الإيراني في بلاد الرافدين بالترافق مع نشوء تهديدات جديدة للأمن القومي التركي، عندها حاولت تركيا مشاركة إيران في النفوذ على سورية، بالتوازي مع تحسن العلاقات التركية ـ الإيرانية على كافة المستويات في ظل حكومة حزب "العدالة والتنمية" التركي.

[1]- **أورينت برس، "**تجدد التنافس التركي الإيراني على الشرق الأوسط**"**، 2012/04/22، تاريخ الدخول:2016/05/18، 22:40:
http://www.akhbar-alkhaleej.com/12449/article/20843.html

[2]- الحافظ النويني،"**العلاقات التركية الايرانية بين التنافس والتعاون**"،2013/01/03، تاريخ الدخول2016/05/18، 22:45:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=347764

وحسنت تركيا علاقاتها ، وكان واضحاً أن العلاقات مع تركيا كانت أكثر من هامة للنظام السوري ليصبح نقطة الارتكاز والتوازن لكل القوى غير العربية في المنطقة، تحالفت سورية مع إيران وامتلكت أفضل العلاقات مع تركيا، وفتحت باب المفاوضات مع إسرائيل في وقت واحد. بالمقابل فقد كان واضحاً ان إيران تتمدد في سورية ومؤسساتها وجوارها الإقليمي باطّراد تحت عباءة التحالف مع النظام، وعندما اكتشفت تركيا أن سحب النظام بعيداً عن إيران وتحالفاتها ليس أمراً ممكناً، كان "الربيع العربي" قد وصل إلى سورية، فحسمت الحكومة التركية أمرها وخاصمت النظام بسرعة حتى أصبحت في وقت قصير في مقدم خصومه والمنادين بسقوطه[1].

وبإدراك أهمية سوريا بالنسبة لكل البلدي يتضح السب الكامن وراء الخلاف الذي نشأ بينها حول الأزمة السورية، فقد مثلت سوريا حلقة مهمة من السلسلة الجغرافية متصلة من النفوذ الإقليمي الإيراني، الذي يمر بالعراق وصولاً إلى سورية، فجنوب لبنان،كما تمثل سوريا مدخلاً جغرافياً إلى المنطقة العربية بالنسبة إلى تركيا، ويتمثل جوهر المشروع التركي تحت قيادة حزب العدالة والتنمية في تقديم نموذج التداول السلمي للسلطة السياسية فضلاً عن التنمية الاقتصادية في بيئة إقليمية تفتقر إلى مثل هذا النموذج، الذي تسعى إلى تعميمه في المنطقة، ولتحقيق هذ الهدف تندفع تركيا في الأزمة السورية، بحيث تأمل أن يكرس سقوط النظام السوري توازناً جديداً للقوى، يشبه في تداعياته سقوط النظام العراقي وطفور الدور الإقليمي الإيراني في أعقابه[2].

ولذلك يتوقع أن يستمر الصراع بين تركيا وإيران على سورية سائراً في مباراة صفرية، بحيث يخرج أحد الطرفين رابحاً بكل النقاط والآخر خالي الوفاض. ويزيد من صدقية هذه الفرضية أن عوامل كثيرة تمنع الطرفين من القبول بتسوية سياسية.

[1]- عمر عبد الستار محمود، "**نموذج التساوم التركي الإيراني في العراق من 2003-2013**"، 2015/01/21، تاريخ الدخول 05/18/ 2016، 22:51:

https://www.noonpost.net/content/5100

[2]- وليد عبد الحي،"**التنافس التركي الإيراني على المنطقة : صراع الديوك**"، 21 /2011/10، تاريخ الدخول: 2016/05/18، 23:09:

2- علاقات التركية مع دول الخليج العربي:

بدت من الوهلة الأولى للأزمة السورية المواقف العربية بصفة عامة، والخليجية بالأخص مشجعة لساسة الأتراك، لاتخاذ مواقف أكثر حزم وصرامة من اتجاه النظام السوري، وذلك راجع إلى التقبل العربي لدور التركي في سوريا لموازنة التأثير مع الدور الإيراني المستفز في المنطقة.

وكانت أول شارات التوافق بين تركيا والخليج هي بيان مجلس التعاون الخليجي، الذي سبق إجتماع وزراء الخارجية العرب الموجه لرئيس السوري ، وتبعتها دعوة الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى بشار الأسد التي لتنحي عن السلطة، وحق دماء الشعب السوري الشقيق،وظهر التنسيق التركي العربي "الخليجي" بانخراط جامعة الدول العربية —كما هو معلوم في الفترة الحالية أصبحت جامعة الدول العربي ملحقة لوزارة الخارجية السعودية ومجلس التعاون الخليجي، في ظل غياب الدور القيادي المصري بسب انشغال مصر بمشاكلها بعد الثورة، وكذا غياب دور ليبيا القذافي واكتفاء الجزائر بالتعاطي السلبي مع التطورات في المنطقة العربية- على خط الأزمة السورية ببيان مجلس وزراء الخارجية العرب 2011/08/28 بشأن الأحداث في سوريا واقتراح المبادرة العربية لحل الأزمة التي فشلت، مما عجل بقيام بعض الدول العربية (السعودية، البحرين، الكويت، تونس،...) بسحب سفرائها من دمشق، وتبعه (قيام وزير خارجية تركيا بإجراء اتصالات ولقاءات مع الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي الذي صرح بإحدى القاءات بتاريخ 2011/07/20 " إن تركيا لها دور تاريخي في المنطقة، نرجو أن يستمر هذا الدور ويتعاضم، والتعاون بين تركيا وبين جامعة الدول العربية سوف يستمر...وأن المنطقة تمر بظروف صعبة، وأنه هناك حاجة للمشاركة والدّعم التركي[1]).

3- العلاقات التركية مع إسرائيل: وقد أظهر تقرير لجهاز الإستجبارات التركي قدمه رئيسه "هكان فيدان" إلى رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان أن سورية وإيران أوقفتا تعاونها الإستخباراتي مع تركيا في مجال مكافحة الإرهاب، فقد رفضت إيران تقديم المعلومات الاستخبارتية إلى تركيا بصدد العملية العسكرية التي قامت بها لتصفية

[1]- عقيل محفوظ، **سوريا وتركيا: نقطة تحول أم رهان تاريخي**،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات2012)،ص35.

أعضاء منظمة "بيجاك" الكردية، كما أن سوريا قطعت تعاونها مع تركيا في مجال مكافحة الإرهاب مع تصاعد الأحداث في سورية، وقال التقرير إن سوريا تقدم الدعم لأعضاء "حزب العمال الكردستاني" كما إنها بدأت في استضافة بعض القادة في المنظمة كما كان عليه الحال قبل1999 ، واعتبر التقرير أن إسرائيل أفضل دولة تقوم بتعاون مع تركيا في مجال مكافحة الإرهاب، وبدأت بتقاسم معلومات استخباراتية مؤخرا رغم الأزمة القائمة بين البلدين بسب أحداث أسطول الحرية سنة 2008[1].

وفي تقرير أخر خلال اجتماع مجلس الأمن القومي التركي بتاريخ 2011/02/24، تحدث عن أن التنسيق العالي بين حزب العمال والموساد باعتراف بعض عناصره بتلقي تدريبات على يده، وإشرافه على بعض العماليات التي قام بها الحزب داخل الأرضي التركية، وهو إشارة واضحة على ثقل ورقة الضغط التي بيد إسرائيل مما حتم على أنقرة تخفيف هجماتها الدبلوماسي والإعلامية على إسرائيل، وظهر ذلك بالسكوت عن تدخلها في العمق السوري لعديد من المرات عبر القيام بعمليات جوية، أو عن قيام نتنياهو بعقد اجتماع حكومي أفريل 2016 بالجولان المحتل دون حتى تلميح تركي حول الأمر.

وبالرجوع إلى بدايات الأزمة ومع إدراك أنقرة خسارتها للعلاقات المميزة مع النظام السوري و إيران وصعوبة اختراق الجبهة الخليجية بسب التذمر الخليجي من الدور التركي في مصر، (بدأ الحديث عن إمكانية إجراء مصالحة تركية إسرائيلية بوساطة أمريكية لعود العلاقات إلى سابق عهدها كتعويض عن خسارتها في سوريا أو كإعادة توزيع أوراق في المنطقة بما يضمن وضع مريح في المستقبل لاسيما مع اشتداد التأزم في الأزمة السورية وانعكاساته، وكمؤشر على ذلك هو عدول أنقرة عن قرار المشاركة في أسطول الحرية الثاني القرار الذي لاقا حفاوة الترحيب واحتفاء من قبل أمريكا وإسرائيل[2]).

[1]– على سالم إبراهيم، "**الاستخبارات التركية حول الإرهاب: إسرائيل أفضل متعاون برغم الأزمة**". السفير البنانية،بيروت: العدد 18983، التاريخ 2011/08/03،ص05.

[2]– عبد العزيز رنا خماش،"**العلاقات التركية–الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية**".(عمان: مركز درسات الشرق الأوسط،2013)،ص6.

ثالثا: المحددات الدولية.

يظهر تأثير البيئة الدولية بطبيعة موقف كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، و في مواطن التوافق واختلاف الموقف التركي معها في قراءة الموضوع السوري، وقد أعادت الأزمة السورية رسم خارطة التكتلات والأحلاف إلى سابق عهدها أثناء الحرب الباردة، حين شهد العالم ما عرف بالثنائية القطبية، التي تحكمت في المواقف الدولية اتجاه القضايا المطروحة آنذاك بشكل كبير. و اليوم يظهر التأثير ذاته على موقف التركي من الأزمة السورية من خلال العلاقات مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، كأقوى أطراف الصراع على الحلبة السورية.

1- العلاقات التركية الأمريكية والأوروبية: وتواصلت تركيا التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا و غيرها، ومضاعفة الضغوط السياسية ولأمنية و الإعلامية على نظام الأسد من أجل إسقاطه، ويمكن التركيز على تفاعلات أنقرة مع البيئة الدولية من خلال النقاط التالية[1]:

- جرت اتصالات بين رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان والرئيس الأمريكي بارك أوباما بشأن التنسيق بين الجانبين في الموضوع السوري، واتفقا على العمل المشترك في مجلس الأمن، كما تناولت الاتصالات بين أوباما وأردوغان مسألة المنطقة العازلة في الشمال السوري "لحماية المدنين من قصف النظام" والعمل على تحرك دولي جاد فاتجاه تحرك مجلس الأمن الدولي تجاه ليبيا.
- تعمل تركيا على صعيد المؤسسات الدولية، كمفوضية اللاجئين ومفوضية حقوق الإنسان، لتكون مساعدة أو مِؤسسات مشاركة بطريقة أو بأخرى، ويمكن لتركيا أن تستعين بها – أو أطراف أخرى- لتدخل في الأزمة السورية.

[1]- علي الفيلالي، **وزارة الخارجية الأمريكية تطلب من سوريا إعادة الجنود إلى ثكناتهم و إطلاق سراح جميع المعتقلين**،2011/06/24. تاريخ الدخول 2015/04/30، الساعة:21:25:

https://arabic.rt.com/search/?cx=0122737/Aiy4mxcpqrji&cof=FORID%3A11&ie=utf8&q

- يعد حلف الناتو الذراع العسكرية المحتملة لأي تدخل أو عمل عسكري في سوريا، وتركيا بدورها تمثل أكبر قوة بشرية فيه بعد الولايات المتحدة الأمريكية.
- قال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية مارك تونر (08-08-2011) إن الوزيرة هيلاري كلينتون تحدثت مع وزير الخارجية التركي أحمد داود أغلوا، وطلبت منه نقل رسالة أمريكية مفادها "أن على سوريا أن تعيد فورا جنودها إلى ثكناتهم وأن تطلق سراح جميع المعتقلين.
- أجري المسئول عن الملف السوري في وزارة الخارجية الأمريكية "فريدريك هوف" في2011/08/08 في أنقرة مجموعة من المحادثات بشأن آخر التطورات في سوريا وفي المنطقة، وذلك قبل يوم واحد من زيارة وزير الخارجية التركي إلى دمشق.
- إنطوت زيارة وزير الخارجي التركي أحمد داود أغلو لسوريا ولقاؤه بالرئيس السوري يوم 2011/08/09 على تحذيرات و تجاذبات، وهو ما فهم على أن تركيا مخولة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا للتفاوض مع النظام السوري، ونقل مختلف الرسائل إليه[1].
- بحث الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون مع وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو هاتفيا المستجدات في سوريا، وأخبر الوزير التركي الأمين العام الأممي معلومات بشأن لقاءه الأخير في دمشق بتاريخ 2011/08/09.
  - درست تركيا على طاق واسع إمكانية التدخل في الأزمة السورية تحت بند "التدخل الإنساني" وقد كان ذلك في صلب الاتصالات التي تجري بين رئيس الوزراء التركي رجب طيب أوردغان والرئيس الأمريكي باراك أوباما[2] .

[1] – عقيل محفوض، المرجع السابق، ص30.

[2] – د.عقيل محفوض، المرجع نفس المرجع، ص31.

وبالحديث عن التوافق الأوروبي التركي في أزمة السورية الذي يتضح من خلال الإجراءات المتخذة من قبل الطرفين اتجاه النظام السوري في فترة محددة، فقد أقر الإتحاد الأوروبي 13 حزمة من العقوبات منذ ربيع 2011 شملت 126شخصية 41 شركة، لتضيق الخناق على النظام ودفعه لرحيل[1].

وبالحديث عن الإتحاد الأوروبي والأزمة السورية، لا يجب أن نتناسى دور الفرنسي السباق في انتقده للأسد والاعتراف بالمجلس الوطني السوري كممثل شرعي للمعارضة السورية، ولاحقا الإتلاف الوطني السوري، مما يبن مدى التوافق مع السياسة التركية، وإن لم يخرج على صعيد الإجراءات على الموقف الأوروبي الموحد.

2- العلاقات الروسية التركية: لم تكن روسيا في بداية الأزمة السورية ضمن حسابات المواقف التركية اتجاه الأزمة، بحكم بعد المسافة بينها وقلة عوامل التأثير والتأثير المتبادل بين أنقرة وموسكو، كما حاولت القيادة التركية فصل مواقفها من الأزمة السورية عن باقي علاقات الدولية، فقد سعت للارتقاء بعلاقاتها مع طهران رغم الخلاف التنافس الواضح في سوريا، نفس الشيء ينطبق على العلاقات الروسية التركية، التي تميزت بالتحتية والوظيفية، في ميدان التجارة والاستثمار،والسياحة و... بعيدا عن نقاط الخلاف العديد بين البلدين والممتدة من البحر الأسود من أوكرانيا، وصولا إلى البحر الأبيض المتوسط في سوريا.

إلى أن هذا الحرص على تفادي التصادم بين البلدين، سرعان ما تحول إلى العكس، فقد مثلث الانتهاكات المتكررة للطيران الروسي للأجواء التركية استفزازا مباشر، استوجب الرد من الأتراك باسقاط المقاتلة الروسية، الأمر الذي كانت له انعكاسات عديدة، وفرض على أنقرة تجنب روسيا في أي خطوة اتجاه سوريا، مخافة استغلال روسيا للفرصة من أجل الانتقام، وكذا مخافة تحول المواجهة الى حرب عالمية ثالثة بين روسيا والناتو.

[1]- براء ميكائيل، **الموقف الأوروبي الموحد من الأزمة السورية: غياب الفعالية وافتقاد التأثير**،2011/6/15، (تاريخ الدخول:2016/01/60،الساعة:22:25:

http://studies.aljazeera.net/ar/5879.

المبحث الثالث: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية التركية في سوريا.

تحسب كل نجاحات السياسة الخارجية التركية قبل أحداث الربيع العربي للقوة الناعمة، التي اعتمد عليها الأتراك لاختراق العديد من القضايا والمشاكل بإزالة أسباب الخلاف والتوتر، باستعمال أداة الاقتصاد والدبلوماسية، والتي أتت بنجاحات كبيرة لم تحققها الجمهورية التركية من قبل ، أما اليوم ومع سرعة التحولات التي جرت بها أحداث الربيع العربي التي لم تخلو من عنصر المفاجأة، بدا أن تركيا لم تستثني أي وسيلة لتأثير في الأحداث لصالحها، فبالإضافة إلى الاقتصاد والسياسة التي قل أثرها مع تطور الصراع واحتدامه، فإن تركيا لجئت في الحالة السورية إلى عدة بدائل نذكر أهمها في ما يلي:

1-الضغوط الدبلوماسية" الدبلوماسية القهرية".

- تكذيب الرواية الرسمية لنظام السوري عن الأحداث الدائرة في الداخل السوري، والتخويف من عدم إسراع النظام بالإصلاحات الموعودة, وبعد ذلك انتقلت إلى الاتهام المباشر لنظام بارتكاب مجازر...
- العمل على عزل النظام السوري بتشديد الخناق السياسي، والاقتصادي، والمالي من خلال آليات صارمة على المستوى الإقليمي والدولي، ودعم المعارضة بشكل أكبر كبديل لنظام القائم، وإعداد ملفات جنائية ضد الأسد كنوع من الضغط الشخصي لتشجيع الانقسامات في تركيبة النظام، وإيواء المنشقين من سياسيين وقادة عسكريين في تركيا.
- حشد نوع من التحالف الدولي ممثلا في "مؤتمر أصدقاء الشعب السوري" ، وذلك للحصول على شرعية أكثر لتحرك في الساحة السورية تحت بند التدخل الإنساني.
- طرح القضية السورية في جميع لقاءات التي قام بها القادة الأتراك مع الدبلوماسيين الغربيين، بالأخص الأوروبيين وتحذير من التجاهل المأساة في سوريا وتبعات ذلك على المنطقة، وحتمية انتقاله إلى أوروبا.

2- استضافة اللاجئين:

انتهجت تركيا منذ بدايات الأزمة السورية سياسة الحدود المفتوحة أمام اللاجيئين السورين، حيث أقامت معسكرات عبر الهلال الأحمر التركي داخل الأراضي التركية، وأكدت أنها قامت بذلك انطلاقا من مبدأ حسن الجوار ولما لشعبين السوري والتركي من تواصل وقرابة عبر الحدود، وانطلاقا من واجبها الإنساني... واستقبلت فيه موجة الأولى من النازحين تقدر بحوالي 500 شخص، ولكن سرعان ما ارتفع عدد الاجيئين الرسمين في تركيا إلى حوالي12 ألف لاجئ في النص الثاني من حزيران يوليو 2011"[1].

واليوم بحلول 2016 ضاعف التدخل الروسي من مأساة اللاجيئين السورين، بارتفاع العدد إلى قرابة 3ملايين لاجيء، تعاملت معهم أنقرة بمبدأ حسن الضيافة، واستغلت قضيتهم ببراغماتية سياسة من خلال إغفال العين ومساعدة اللاجئين للهجرة إلى أوروبا، الأمر الذي خلق أزمة لجوء حادة كادت تعصف بالإتحاد الأوروبي نفسه- بسب رفض دول أوربا الشرقية تقاسم حصص تقاسم اللاجئين التي اقترحتها المفوضية الأوروبية- ما استدعى الدخول في عمليات تفاوض عسيرة مع أنقرة، أثمرت مسودة اتفاق، يتم بموجبه تقديم مجموعة مغرية من الحوافز إلى تركيا مقابل تعاونها في إدارة أزمة اللاجئين، أهم ههذه المغريات ما يلي[2]:

- تخصيص ثلاثة مليارات يورو لدعم استضافة تركيا لأكثر من مليوني لاجئ.
- سفر المواطنين الأتراك الراغبين في زيارة الاتحاد الأوروبي بدون تأشيرة.
- إعادة فتح مناقشات حول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

بالمقابل لهذا تتعهد أنقرة بتحسين ظروف اللجوء، و الحدة من حركة الهجرة بضمان تعاون أكبر في مجال مكافحة مهربي البشر، الذين يستغلون قرب تركيا من الجزر اليونانية.

---

[1]- علي حسين باكير، **الثورة السورية في المعادلة التركية الإيرانية: المأزق الحالي والرهانات المتوقعة**،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة ،2012)،ص14.

[2] - محمد رضائي، **صفقة الإتحاد الأوروبي مع تركيا لحل مشكلة للاجيئين**، 2015/10/19، تاريخ الدخول 2016/03/20، الساعة: 1823:

https://www.irinnews.org/ar/report/5092.

3- دعم المعارضة السورية:

اتسق الدعم المقدم من تركيا إلى المعارضة السورية بشكل موازي للمواقف التركية من النظام السوري في كل مرحلها المذكورة أعلاه، فقد وفرت تركيا في الأول الدعم السياسي والإعلامي اللازم للمعارضة السورية مع الحفاظ على الخيط رفيع في علاقاتها مع سوريا، فاستضافت المعارضين السورين، فعقد أول مؤتمرات المعارضة في اسطنبول في أبريل نيسان2011 بدعوى من منظمات المجتمع المدني التركي لبحث مجريات الأزمة السورية، وتلاه عدد من المؤتمرات أهمها "مؤتمر أنطاليا" تحت اسم المؤتمر السوري لتغير، وكان من قراراته إعلان دعم الانتفاضة والدعوى لإسقاط النظام، وهو ما فهم على أنه تحلل يد أنقرة من النظام السوري.

وقد عملت لاحقا بعد توسع رقعة الاحتجاجات على إعداد البديل لنظام الأسد بمساعدة المعارضة السورية على التوحد، فاستضافت لأجل ذلك مؤتمر إنقاذ الشعب السوري، فمؤتمر اسطنبول في أب أغسطس2011 للدعوى لإنشاء المجلس الوطني السوري المعارض، الذي خرج إلى النور في اجتماع أخر في اسطنبول أيضا بتاريخ 02 تشرين الأول /أكتوبر 2011 حيث تمت تلاوة بيانه التأسيسي[1].

4- العقوبات الاقتصادية وحظر التسلح:

شددت تركيا عند اندلا ع الثورة السورية الرقابة على جميع معابرها الحدودية البرية، والبحرية، والجوية خوفا من إمداد النظام السوري بالأسلحة والعتاد بدعوى استخدامها في قمع المظاهرات السلمية، وقد أوقفت تركيا بالفعل بعض الشاحنات المتوجه من إيران إلى دمشق مارس 2011، وأجبرت العديد من الطائرات الإيرانية المتجهة إلى سوريا على الهبوط من أجل تفتيشها، وتمكنت في 2011/03/19 من توقيف طائرة إيرانية ومصادرة حمولتها التي تتضمن أسلحة موجهة إلى دمشق[2].

[1]- محمد عمران، **"البيان التأسيسي للمجلس الوطني المعارض"**. صحيفة الإتحاد، عمان: عدد740،تاريخ 2011/10/03،ص03.

[2]- **أنقرة تفكر في تجميد أموال الأسد وعائلته في تركيا**، 2011/10/01،تاريخ الدخول2016/04/12، الساعة:17:32:
http//:www.turkeytoday.net/node/5828.

وعلى الحدود البرية تمكنت تركيا من ضبط العديد من الشاحنات المحملة بالأسلحة، وقد صرح رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان في سبتمبر 2011 أن بلاده أوقفت سفينة تحمل العلم السوري وهي محملة بالأسلحة والذخائر، وأمام تكرار هذه المحاولات قررت أنقرة فرض حظر تسلح على النظام السوري وإغلاق جميع المعابر البرية والبحرية والجوية، وذلك ضمن قائمة من العقوبات تشمل عقوبات مالية على موجودات الرئيس الأسد وعائلته، وما يقال عن الشركات المرتبطة به ،وتعليق أعمال المجلس الأعلى لتعاون الإستراتيجي، وعقوبات أخرى تشمل بعض الشخصيات الرسمية.

وفي هذا الإطار وفق ما نشرته صحيفة الصباح التركية في العدد20812 الصادر بتاريخ2011/09/12، بدأ مجلس التحقيق في الفضائح المالية (masak)، يراقب المعاملات المصرفية لسورية لحظة بلحظة،إلى جانب الشركات السورية التي يقال أنها مرتبطة بالأسد وأسرته عن كثب.

ورغم عدم وجود معلومات مؤكدة عن مقدار أموال الأسد، فإن الصحف الدولية تناقلت بأن لأسد نحو450 أو 500دولار في تركيا، ومن بين الإجراءات التي اتخذتها تركيا أيضا ضد النظام السوري، حظر السياحة على كبار المسؤولين السورين، أو المؤيدين لنظام الأسد وأسرته، وحظر التعامل التجاري مع الشركات ودجال الأعمال الداعمين للأسد، و تعليق اتفاقيات المجلس الأعلى لتعاون الإستراتيجي الموقعة بين البلدين، والمؤلفة من 51 بندا تشمل الكثير من المجالات إضافة لخطوات أخرى من بينها عقوبات ذات علاقة بالجيش، والنظام المصرفي، والطاقة، على أن تكون وجهتها حصرا التأثير في النظام السوري لا شعب[1].

5– المنطقة العازلة :

خيار المنطقة العازلة هو خيار تركي بامتياز ، إذ تشكل تركيا البوابة المثالية لتطبيق المنطقة العازلة وفتح الممرات الإنسانية كونها تؤوي قرابة الثلاثة ملايين لاجئ سوري، وتمنح عضوية تركية في حلف الناتو أفضلية أخرى لشرعيه

[1]- **"عقوبات تركية مرتقبة ضد سورية: توقف مشروع أكابنك وخط النفط والغاز"**، 2011/09/29،تاريخ الدخول2016/12/14، الساعة:18:24:

http//:www.aliqtisadi.com/index.php ? mod=article&id=14920.

إقامة المنطقة العازلة من بوابة تهديد الأمن القومي لدولة عضو في الحلف ، إضافة إلى ذلك فإن دعم دول عربية لهذا التوجه مثل قطر والمملكة العربية السعودية سيزيد من إمكانية اللجوء إلى هذا الخيار وإن كان قد قوبل بالفيتو الروسي الصيني في مجلس الأمن.

تقدم المنطقة العازلة حلا مثاليا للجيش الحر ، فهي توفر له أماكن التدريب ومنافذ للدخول وتنفيذ العمليات النوعية ، مما سيقض مضجع النظام وسيزيد من انهاك الجنود الذين اتبعتهم السنوات الخمس الأشهر الأحد عشر للثورة ، وتواجدهم الدائم في المناطق الملتهبة وحرب العصابات التي يشنها الجيش الحر .

بالنظر إلى تعداد الجيش الحر في أكثر الأرقام تفاؤلا ، والتعداد المعلن لقوات الجيش النظام والتي تزيد عن ثلاثمائة ألف جندي ، فان الجيش الحر في أكثر لن يكون قادر على الدخول في معركة عسكرية مباشرة مع النظام و إنما ستنحصر عملياته في إضعاف النظام وزيادة التململ بين أفراد جيشه النظامي ,وتزايد الانشقاقات والانضمام للمنطقة العازلة وصفوف الجيش الحر ، مما سيؤدي في النهاية إلى انهيار الجيش النظامي بشكل كامل وفقدان النظام لمصدر قوته الذي لازال يراهن عليه منذ بداية الثورة .لابد هنا من الإشارة إلى أهمية دعم الجيش الحر بعد إقامة المنطقة العازلة عسكريا وماديا واستراتجيا ، لأجل دعم قدرته العسكرية والتكتيكية ، وزيادة فعالية عملياته ضد جيش النظام .[1]

6-التهديد بالتدخل العسكري: وكان أول تهديد بالاجتياح التركي لسوريا في الأزمة بعد قيام الدفاعات الأرضية السورية بإسقاط طائرة تركية كانت في مهمة على الحدود بتاريخ يونيو 2012" حينها أكد وزير الخارجية التركي آنذاك أحمد داود استعداد تركيا للجوء إلى التدابير الضرورية بما في ذلك العملية العسكرية, للرد على التهديد الأمني الأتي من سوريا"، وقال وزير الخارجية التركية في منطقة قونيا" إن الجمهورية التركية دولة قوية لا تتردد في اتخاذ كل

[1] أسامة جمران ، **خيارات بديلة من مجلس الأمن الدولي لحل الأزمة السورية**، (سوريا : مركز الشام للدراسات الاستراتيجية المعاصرة، 2014)، ص 05 – 06 .

التدابير التي تراها ضرورية لحماية أمنها الوطني". وأضاف دود أغلوا" لا أنصح أي حركة في سوريا أو النظام في دمشق بأن يمتحن دور تركيا[1]".

وقد أدلى وزير الخارجية بتصريحه بينما ردت تركيا بإسقاط طائرة سورية ، اتهمت باختراق المجال الجوي التركي، بينما أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان أن الطائرة كانت تقصف المدنين في شمال اللاذقية وهو ما اعتبره النظام السوري بالاعتداء الموصوف.

الخاتمة: على العموم فإن الملاحظ للموقف التركي منذ بداية الأزمة السورية، يكتشف النسق التصاعدي الذي اتخذه القادة الأتراك، بدأ من المطالبة بالإصلاح وصولا إلى الدعوة إلى رحيل النظام والعمل على إسقاطه، بكل الوسائل والإمكانيات المتاحة، وفق استراتيجية واضحة المعالم، أخذت في حسبانها عدم التماس مع خطوط اللعبة التي يتحكم فيها بالإضافة إلى فواعل إقليمية قوى كبرى تدير المنطقة ككل.

[1]– نسرين عبد الهادي، "**سوريا تسقط طائرة تركية**".الراية القطرية، الدوحة: العدد847، 2012/02/10، ص08.

الفصل الثاني: تداعيات التدخل التركي في الأزمة السورية على تركيا.

لقد اخترنا في هذا الفصل التعريج على الانعكاسات المختلفة للانخراط التركي في أحداث الداخل السوري على تركيا، سواء التأثير المتزايد الذي يمس المواطن التركي من الناحية الأمنية واقتصادية و..، أو التأثير الخارجي على صورة تركيا، وتفاعلات الدولية كنتيجة لدور التركي المتميز، الأمر الذي يمكن المطلع على لهذا الفصل بالخروج بجملة من سلبيات والإيجابيات التي ميزت الأداء التركي، وعوائد كل خطوة، ما يسمح له بتقييم دقيق للسياسة الخارجية التركية، اتجاه هذا الملف ومدى نجاح الإستراتيجية المعتمدة.

ولأجل إدراك ذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، أولها حمل عنوان التداعيات الداخلية الدور التركي في الأحداث السورية، سواء السياسية، أو الاقتصادية، والأمنية المتمثلة بالخصوص في المعضلة الكردية، فما خصصنا الفصل الثاني لتداعيات الإقليمية لسياسة التركية في سوريا، أي على التطور الإيجابي للعلاقات التركية الخليجية، والتدهور الغير مسبوق لعلاقاتها مع كل من إيران والعراق، بالإضافة إلى تعقد التأزم في علاقاتها مع روسيا، والخلاف الأمريكي التركي في المبحث الثالث .

المبحث الأول: تداعيات الداخلية:

كما كان متوقع، فقد ترتب على الانخراط التركي في مجريات الأحداث سورية، جملة من الانعكاسات مست الجوانب المختلفة التي تهم المواطن التركي نذكر منها ما يلي:

أولا: من الناحية السياسية.

أدت الثورات العربية في بدايتها إلى إعادة استدعاء الدور التركي كنموذج،(مع تجدد الجدل حول كيفية ومدى الاستفادة من الخبرة التركية، ويظهر هذا الجدل بشكل خاص فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الديني والسياسي، حيث يمكن التمييز بين عدة اتجاهات، أولها يركز على آليات ضبط حركات الإسلام السياسي وضمان علمانية

ومدنية الدولة، من خلال دور الجيش، وترتيبات دستورية ومؤسسية وحوافز وضغوط الأطراف الخارجية، ويركّز ثاني على دلالات نجاح الإسلام السياسي التركي، وما تعكسه من تطور في رؤية حزب العدالة ونجاحه في الوصول لصيغ توافقية داخليًّا وخارجيًّا، وثمة اتجاه ثالث يرى أن حالات بعض الدول العربية –مثل مصر– قد أصبحت في وضع أفضل من تركيا، ومتجاوزة لها من منظور عدم وجود مشكلة العلمانية المتطرفة، وطبيعة العلاقات المدنية–العسكرية، وتراجع القيود الواردة على تيارات الإسلام السياسي، وإمكانيات التعبير عن رؤية هذا التيار وتطبيقها بشكل أكثر وضوحًا، بعد ثورة 25 يناير[1]).

وبجانب الدور التركي كنموذج، وفرت الثورات مجالًا لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها، مع التركيز التركي على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي، سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات، أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة (كما في حالة سوريا وبدرجة أقل ليبيا)، واقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ على الأمن والاستقرار، من خلال وقف العنف وبدء عمليات إصلاح قد تصل إلى ترتيبات لنقل السلطة.

وظهر هذا المنهج التركي بوضوح فيما أعلنه أردوغان في 7 أبريل 2011 عن "خريطة طريق" لمعالجة الوضع في ليبيا من خلال ثلاثة محاور، هي: وقف فوري لإطلاق النار، وانسحاب القوات الحكومية من المدن،وإعادة إمدادات الإعاشة لها، وتشكيل نطاقات إنسانية آمنة توفر تدفق المساعدات الإنسانية للجميع، وإطلاق فوري لعملية شاملة للتحول الديمقراطي تستوعب جميع الأطراف[2].

[1]– صلاح سالم، **أثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الإقليمية**. مجلة شؤون عربية، القاهرة: عدد 145، مايو:2011،ص 69-72 .

[2]– علي جلال معوض، **الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل ثورات الربيع العربي**. مجلة السياسة الدولية، القاهرة: العدد185، 2011/07/18، ص62.

لكن ظهور النشاط السياسي التركي صاحبه جدل حول دوافعه ومدى توازنه، وكذلك التساؤل حول مدى فاعليته، فتزايدت حدة الاستقطاب بين أطراف الصراعات الدائرة واستخدام السلاح، كلها عوامل تقيد من فاعلية الدور التركي في تحقيق النتائج المطلوبة، وتظهر حدوده سواء من منظور القدرة على المعالجة الناجحة لأزمات المنطقة، أو حتى توظيف النشاط السياسي والدبلوماسي التركي في تعزيز مكانة تركيا، ومع توالي إخفاقات السياسة الخارجية في المنطقة خاصة بعد الانقلاب العسكري في مصر 30يوليو2013، وفشل مخطط إسقاط النظام السوري، أصبحنا نشاهد هذا النموذج يتأذى ويفقد بريقه شيئا فشيئا بفعل عدد من السياسات الخاطئة .

ففي سوريا السياسة تُفلت عن السيطرة، ليس فقط بفشل إسقاط سريع للنظام، بل أيضا بتحوّلها إلى حرب أهلية سنّية علويّةٍ على حدود تركيا، المكوَّنة طائفيّا وبشكلٍ أساسيٍّ من سُنّة وعلويين، و إلى حرب إقليميّة سنيّة شيعية تنخرط فيها الحكومة التركية ضد النظام الإيراني وحكومة بغداد الشيعيّين، وبذلك يفقد "النموذج التركي " أحد أهم جاذبيته في المنطقة، جاذبية الدولة الديمقراطية الحديثة التي تبني سياسة على أساس استقطاب غير طائفي، حتى لو كانت تركيا الدولة السنيّة الأعرق في العالم فتتحوّل إلى نقيضها ...إلى لا جاذبيّةِ حكومةٍ طائفية مثل الوضع في إيران المذهبية الشيعية، و بعض دول العالم العربي المذهبية السنّية.

و في سوريا لا تكتفي حكومة رجب طيّب أردوغان بدعم أسوأ أنواع التطرف الديني" جبهة النصرة"، عبر تسهيلات حقيقية، بل تقف مع هؤلاء المتطرّفين في حربهم ضد التنظيمات الكردية المنتشرة على الحدود من الجهة السورية، وهذا بسبب إحدى(المفاجآت الكبرى بل الإستراتيجية غير المحسوبة للسياسة التركية بعد الحرب السوريّة، وهي ولادة كيان واقعي كردي لما بدأ الأكراد يسمّونه "كردستان الغربيّة"، مما يعني أن المشكلة الكردية الداخلية تركيا آخذة بالتفاقم في مناخ إقليمي يجعل تركيّا محاصرة في بالأكراد وليس الأكرادُ محاصَرين بتركيا،كما كان الوضع سابقا، فإقليم كردستان في العراق و"كردستان الغربية" في سوريا، وكردستان التركية في ما يسمّيه

الأتراك "الجنوب الشرقي"، وهي كلّها باتت مناطق متصلة أمنيا وسياسيا)[1]،هذا فيما لا يزال الانفراج مع "حزب العمّال الكردي" في تركيا الشجرة التي تغطي الغابة، ولم يتحوّل إلى مكسب وطني تركي يبدأ مرحلة جديدة موعودة من الاعتراف التركي بالثنائية التركية الكردية في تركيا.

أبعد إلى الجنوب ...يخسر فجأة أردوغان و حكومتُه بلداً لا معنى لسياسة عربية ناجحة بدون الصداقة والشراكة معه هو مصر، (وفوق ذلك يدخل أردوغان في رد فعل أحمق هو إعلان العداء للحكومة المصرية الجديدة رغم أنها جاءت مغط بمد شعبي عارم فتبدو الحكومة التركية بذلك مجرّد "حكومة إخوانية" أخرى في المنطقة)[2].

سواءٌ في سوريا، أو في مصر كان بإمكان أردوغان أن يلعبها بطريقة أخرى، تجنب تركيا هذه الخسائر، في سوريا كان يجب أن لا يستعجل قطعَ العلاقة مع النظام محتفظا برعايته للمعارضة، ولم يكن النظام في وضع ليرفض هذه الوسطيّة المؤيدة للمعارضة، وكان بإمكان أردوغان أن يكون أفعل من القطيعة التي وضع نفسه فيها، وما يفهم من هذه المجازفة أن قراره بالقطيعة كان جزءا من موجة واسعة كانت مقتنعة بأن النظام السوري سيسقط قبل نهاية2011، و لربّما كان المخططون الأميركيون، والفرنسيون، و السعوديون، والقطريون، والأتراك يعتبرون أن سيطرة المعارضة على كامل الحدود السورية مع تركيا، هو أمر حاسم في التسريع بإسقاط النظام، لاحقا للسيطرة على كامل الشمال السوري لخلق منطقة آمنة عاصمتها حلب(المدمَّرة).

لكن الأمر مع مصر غير مفهوم إطلاقا، وقد أدى التورط التركي في سوريا ومصر، إلى تهديم أحد أهم ركائز الساسة الخارجية التركية ألا وهي سياسة "الصفر مشاكل "،التي انتهت وتحولت إلى سياسة "تعظيم المشاكل"، و الانتقال من صفر عدو إلى صفر صديق في السياسة الخارجية التركية، فهذه السياسة في منطقة الشرق الأوسط تمر في أسوأ أزمة لها منذ تأسيس الجمهورية، ليس فقط لأن حدود وخرائط المنطقة في حالة سَيَلان، بل أيضا لأن

---

[1]-2- جهاد زين،"**انهيارات السياسة الخارجية التركية**". جريدة النهار اللبنانية، بيروت: العدد12413، 2013/08/06، ص8.

الخطر يهدّد الوضع الداخلي التركي إذا لم نقل يهدّد الخارطة التركية، وهذا وضع لم تشهده تركيا حتى في ذروة الخلاف مع سوريا ومصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر،(ويبدو أن حزب العدالة والتنمية نسي أو لم يعرف أصلا أحد أهم استخلاصات الدبلوماسية التركية من فترة الخمسينات، وهي ما يردّده العديد من سياسيّي ودبلوماسيي تركيا الذين عايشوا تلك الحقبة،(لا يجوز لتركيا أن تقع في خطأ العداء لمصر مرة ثانية)، مع ذلك عاد أردوغان وفعلها مرة ثانية[1]).

و الغريب في الأمر، أن القطيعة الأولى مع مصر في عهد الجمهورية قام بها رئيس وزراء ذو ميول إعادة تحسين العلاقات مع العالمين العربي والمسلم هو عدنان مندريس، والقطيعة الثانية قام بها رئيس وزراء يحب تشبيه نفسه بسلفه مندريس، وأدان إعدامه في أواخر الخمسينات هو رجب طيّب أردوغان، كما أن إحدى المفارقات بل أحد الدروس الكبرى وغير المباشرة للتغيير المصري من الزاوية التركية هو أنّه حصل بدعم من أصدقاء تركيا السعوديّين ، الذين بلغ وثوق العلاقة معهم أن أردوغان "سَعْوَد" السياسة العربية لتركيا تبنّى خطا سنّيا متشدّدا في سوريا، وها هو اليوم يخرج من مصر بعد دعم السعوديين لتغيير الحكم المصر،و ربما تكون هذه الصدمة المصرية مفيدة لتركيا لكي تخفِّف أوهامها حول إمكانية أن ترث أنقرة النفوذ الإيراني في سوريا، لأن البديل الإقليمي لإيران في حال سقوط النظام السوري هو السعودية، ولأسباب تاريخية وراهنة عديدة.

على كل حال منذ أحداث ساحة تقسيم ظهرتْ سلوكيّات رجب طيّب أردوغان، أقرب إلى حاكم عربي من الطراز العسكري القديم، الذي لا يرى أي معارضة أو اختلاف مع رأيه ...سوى مؤامرة، وتجلى ذلك في ردة فعله على الاعتصام سلمي المحدود في ساحة "تقسيم " في اسطنبول قام به بضع مئات ممّن سمّاهم بعض المعلّقين الأتراك "مبدعي تركيا" ،ليس بسبب كثافة الشباب بينهم فقط، بل أيضا بسبب كثافة المثقفين، والفنانين، والأكاديميّين بينهم أيضا.

[1] جهاد زين ، المرجع نفسه، الصفحة 12.

ثانيا: من الناحية الاقتصادية.

تعاني تركيا حاليًّا من خسائر اقتصادية في علاقاتها مع الدول التي تشهد ثورات، فصادرات تركيا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2011 تراجعت بنسبة 24% إلى كل من مصر واليمن، و20% لتونس، و43% لليبيا، و5% لسوريا، مع توقع تصاعد هذه النسب في الدولتين الأخيرتين بتدهور الأوضاع فيهما، فضلًا عن خسائر المتعاقدين وشركات البناء التركية في ليبيا، حيث تشكل السوق الثانية للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا، مع وجود أكثر من 120 شركة تركية عاملة في ليبيا، وفق تقديرات عام 2009[1].

لا يمنع ذلك من أن ارتفاع أسعار النفط في بداية الأحداث، بسبب تطورات الأوضاع في المنطقة، أسهم في ارتفاع الواردات التركية وزيادة عجز الميزان التجاري، خاصة بالنظر إلى اعتماد تركيا على الاستيراد للوفاء بأكثر من 90% من احتياجاتها من النفط والغاز والفحم، وتكشف المقارنة بين حجم الصادرات والواردات التركية عن تضاعف حجم العجز في ميزان التجارة الخارجية، من 5.5 مليار دولار في أبريل 2010 إلى 9 مليارات دولار في أبريل 2011[2].

وعلى الرغم من الحذر الذي أبدته تركيا في التعامل مع أحداث المنطقة، غير أنه كان من الواضح أن مواقفها من الثورة المصرية قد ساهمت في تعطيل توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع دول الخليج التي كانت مقررة في ديسمبر 2011، كما ساهمت الأحداث التي شهدتها دول ''الربيع العربي'' في تراجع إجمالي صادرات تركيا إليها بنسبة 13 %، فوفقًا لإحصائيات مجلس المصدرين الأتراك، فإنه خلال عام 2010 تم تصدير منتجات تركية إلى مصر بقيمة مليارين و323 مليون دولار وإلى سوريا بقيمة مليار و852 مليون دولار، وإلى ليبيا بقيمة مليارين و7 ملايين دولار، وإلى تونس بقيمة 751 مليون دولار، وإلى اليمن بقيمة 338 مليون دولار. هذا فيما تراجع

[1]- محمد تامر العلي، "**التداعيات الاقتصادية للأزمة السورية**". جريدة الوحدة اللبنانية، بيروت:العدد 27،2015/04/841، ص08

[2]- محمد تامر العلي، المرجع نفسه،ص08.

إجمالي الصادرات التركية خلال عام 2011 إلى هذه الدول العربية الخمس من 7 مليارات و272.5 مليون إلى 6 مليارات و323 مليون دولار [1].

وقد أبرم رجال الأعمال الأتراك خلال زيارتهم لمصر برفقة رئيس الوزراء التركي، اتفاقيات تجارية تقدر بـ850 مليون جنيه، كما ازداد إقبال رجال الأعمال الأتراك على الاستثمار في كل من مصر وتونس باعتبار أنهما الدولتان اللتان شهدتا استقرارًا نسبيًّا، وهو ما أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات التركية إلى مصر خلال عام 2011 بنسبة 23 % وفي تونس بنسبة 12.3 %مقارنة بعام 2010. هذا في الوقت الذي تراجع فيه حجم الصادرات التركية إلى ليبيا بنسبة 63%، وإلى اليمن بنسبة 15%،وإلى سوريا بنسبة 14 في المئة مقارنة بعام 2010 بسبب الأحداث في هذه الدول[2].

وأسهمت المجهودات التركية بدعم العلاقات مع ليبيا بعد هدوء الأحداث نسبيًّا في زيادة الصادرات التركية إلى ليبيا بمقدار 13%، خلال شهر ديسمبر 2011 مقارنة بشهر نوفمبر من العام ذاته، هذه التطورات الإيجابية من المتوقع أن تستمر خلال الفترة المقبلة، ولاسيما بعد إعلان الحكومة الليبية أنها ستقدم فرص استثمارية بقيمة 100 مليار دولار للشركات التركية، كما أُعلن عن منح الشركات التركية استثمارات في قطاع التشييد والبناء وصلت قيمتها إلى 15 مليار دولار، وتسعى تركيا في هذا الإطار إلى أن تتضاعف الصادرات التركية لكل من مصر وليبيا، من خلال الإسراع في استكمال خط "RORO" الملاحي بين مينائي مرسين التركي، والإسكندرية المصري، والذي سيجعل من مدينة الإسكندرية بوابة تركيا إلى الدول العربية وأفريقيا[3] .

---

[1]- رانية الطاهر، المرجع السابق، ص19.

[2]- منير الحمش، **وجهة نظر عربية في واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية العربية التركية** .مجلة المستقبل العربي،بيروت: عدد 382 ، ص12.

[3]- محمد عبدالقادر خليل، **حسابات أنقرة: التداعيات الاقتصادية لسياسة تركيا تجاه دول الربيع العربي**.(القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية،2012) ، ص65.

رغم هذا فمن الضروري عدم المبالغة في التأثيرات السلبية في اقتصاد تركيا، فمن ناحية فتحت هذه الأوضاع المجال لاستحضار دور تركي مساهم في إنقاذ اقتصاديات هذه الدول، في إطار الحديث عن مشروعات تعكس سعي تركيا لتنشيط علاقاتها التجارية والاستثمارية معها، كما نجد أن أغلب الشركاء التجاريين الأساسيين لتركيا خارج المنطقة، كما أن النسبة التي تشكلها الصادرات التركية إلى كل من مصر وليبيا وسوريا لإجمالي حجم الصادرات التركية لا تتعدى من 1 إلى 1.5% لكل منها، كذلك فإن انخفاض حجم الصادرات التركية إلى بعض دول المنطقة عوضته زيادة الصادرات إلى دول أخرى، مثل إيران والعراق والإمارات[1].

وفي السياق ذاته، أعلن تجمع المصدرين الأتراك عزمه على تعزيز الصادرات التركية شرقًا نحو الهند، وإندونيسيا، والصين لزيادة تنويع وجهات الصادرات التركية، ولعل أحد المؤشرات اللافتة للنظر أن الصادرات التركية وصلت قيمتها إلى 55.5 مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2011 بزيادة قدرها 20% عن الفترة نفسها من العام السابق[2].

كما يحسب كإحدى إنجازات عهد أردوغان ،أنه فتح الاقتصاد التركي تجارة واستثماراتٍ على العمق الإفريقي، بعد فقدانه المعبر السوري البري الحيوي إلى الخليج والمشرق، وبعد اهتزاز وحتى إقفال المعبر العراقي غير الكردي.

ثالثا: من الناحية الأمنية.

يمكن القول بأن ثورات الربيع العربي قد أثارت العديد من التحديات الأمنية بالنسبة لتركيا, والتي ارتبطت بطبيعة الأوضاع السائلة التي صاحبت وترتبت على الثورات العربية, وما تبعها من سقوط الأنظمة السياسية التي بدت قوية في ظاهرها، واتضح بعد ذلك أنها أنظمة شائخة في داخلها, بما أوجد بيئة أمنية مغايرة اتسمت بحالة

[1]– السقا محمد إبراهيم، "**هل يتكامل العرب مع تركيا**". المجلة الاقتصادية الإلكترونية، العدد6647 ،2011/12/23، ص8.

[2] علي جلال معوض، المرجع السابق، ص63.

من عدم الاستقرار والسيولة والتفكك, على نحو كان من أبرز نتائجه إعادة صوغ أنماط التحالفات الإقليمية, وبروز ظواهر أمنية وتهديدات بدت وفق الإدراك التركي مرتفعة الحدة.

فقد راهنت تركيا على الثورات العربية, بعدما تيقنت من أنه من الصعوبة بمكان مواجهتها، ارتبط هذا الموقف بطبيعة السياق المحلي المصاحب لهذه الثورات وأنماط المواقف الإقليمية والدولية منها، ورغم أن تركيا أدركت أن ثمة فرصًا إذا ما أحسن استغلالها يمكن أن تعظم مصالحها الاقتصادية من جانب, وتعظم من النفوذ والدور الإقليمي لتركيا من جانب آخر, غير أن ذلك كان مصحوبًا بتنامي حدة التهديدات التي واجهتها تركيا على الصعيد الأمني.

وقد سيطرت الاعتبارات الأمنية كذلك على المواقف التركية إزاء الأزمة السورية, وذلك في ظل تنامي التخوفات من تأجج المشكلة الكردية خصوصًا في ظل اتساع مساحة الحدود المشتركة مع سوريا(900 كم), (وسعي أكراد سوريا إلى تأسيس حكم ذاتي على غرار إقليم كردستان العراق،كما تخوفت تركيا من تدفق أعداد هائلة من اللاجئين السوريين إلى الأراضي التركية, وبدا القلق التركي واضحًا من تداعيات هذه الأزمة على الوضع الداخلي في تركيا, وأيضًا من احتمالات انتقال الأزمة إلى حدودها الجنوبية إذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة, أو تطور إلى مواجهة عسكرية بين القوى الغربية وسوريا كما حدث في ليبيا[1]).

ارتبط بذلك أيضًا أن النموذج التعاوني الذي نادت به أنقرة للتعامل مع المشكلات الأمنية والتهديدات التي تواجهها المنطقة, لم يعد يجدي نفعًا في ظل تضرر علاقات تركيا مع سوريا بفعل الثورة السورية, ومن قبلها في ظل ما شهدته العلاقات مع إسرائيل من توترات بسبب أزمة أسطول الحرية, هذا فضلًا عن تضرر العلاقة مع طهران،

[1]– ستيفن فلانجان، "**أولويات خاطئة: تقيمات التركية للقوة الأمريكية**".(تر: مركز الزيتونة)،(بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، ، 2011)، ص6.

بفعل إقدام أنقرة على نشر صواريخ الدرع الصاروخي على أراضيها, زيادة على الصراع بين طهران وأنقرة للتأثير في مجريات الأحداث الدائرة على الأراضي السورية.

وقد مثلت حادثة إسقاط طائرة استطلاع تركية(F4) تحدّيًا كبيرًا بالنسبة لتركيا, ودفع الأخيرة إلى التهديد بأن تحدي سوريا للقوات العسكرية التركية ستكون عواقبه وخيمة، هذا الموقف لم تستند فيه أنقرة إلى موازين القوى التي تصب لصالحها مقارنة بسوريا، أو حتى كل من إيران والعراق باعتبارهما داعمتين للموقف السوري, وإنما أيضًا لاعتبارات عديدة منها أن تركيا تعد إحدى دول حلف شمال الأطلسي, بل وتمثل ثاني أكبر قوة عسكرية في هذا الحلف بعد الولايات المتحدة الأمريكية[1].

فيمكن القول بأنه التهديدات الأمنية، ارتبطت في مرحلة ما بعد الثورات العربية بملفين أساسيين هما[2]:

1- **الملف الأول**: تمثل في الطبيعة المتغيرة لأنماط التحالفات الإقليمية, حيث أصبحت تركيا محاطة بدول جوار تتخذ مقاربات تثير تهديدات أمنية بالنسبة لتركيا, وهذه الدول تتمثل في كل من إيران والعراق وسوريا، وقد تمثل المحدد الأساسي في ذلك طبيعة الموقف التركي من الثورة السورية, ومساندتها المادية والعسكرية و الاستخباراتية لكل من الإئتلاف الوطني السوري، والجيش السوري الحر.

2- الملف الثاني: فقد ارتبط بتغير قواعد الاشتباك في العلاقات السورية التركية، وتأثيراتها في طبيعة المتغيرات الأمنية التي أفضت إليها الثورة السورية, وما خلقته من تحديات أمنية ترتبت على اتجاه تركيا للتخلي عن نظام الأسد، والاصطفاف في الجانب الإقليمي والدولي الداعي إلى تنحي الأسد, وتلبية مطالب المتظاهرين بتحول ديمقراطي وإصلاح سياسي حقيقي في سوريا.

[1] – محمد سمير الرنتيسي، **خيارات السياسة الخارجية التركية ومتغيراتها الإقليمية والدولية**، الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات،2015)،ص12.

[2] – محمد عبد القادر خليل، المرجع سابق، ص14.

ترتب على ذلك أن انتقلت العلاقات من الدفء إلى الجفاء, حيث باتت أنقرة تحتضن قوى المعارضة السورية, وتقدم كافة أشكال الدعم إلى الجيش السوري الحر, وذلك بعد أن أسقطت تحفظاتها حيال المطالب السعودية، والقطرية بتقديم تسهيلات بشأن عمليات تسليح فصائل المعارضة السورية، وبدأت تركيا منذ منتصف أيار/ مايو 2011 في تكثيف دعمها إلى الجيش السوري الحر, حيث باتت أجهزة الاتصالات والمساعدات التقنية و اللوجستية تتدفق عبر الحدود التركية, تبعتها خطوات متقدمة على صعيد تزويد المعارضة بأسلحة متقدمة، وذخائر وقذائف مضادة للدبابات, وهو ما بات يثمر عن نتائج ملموسة على صعيد المواجهة مع الجيش السوري[1].

هذا بينما اتجهت سوريا إلى إسقاط جميع التحفظات إزاء إعادة ممارسة حزب العمال الكردستاني لأنشطته عبر الأراضي السورية, بما تسبب في إفشال الحوارات السرية التي أجريت في أوسلو بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني, واشتداد المواجهة بين الطرفين وتزايد أعداد الضحايا المدنيين و العسكريين, مما أفضى إلى إثارة البيئة القومية المتشددة في تركيا, وارتفاع حدة التوتر على صعيد علاقات تركيا مع كل من إيران وسوريا, ولاسيما بعد أن أوقف فرع الحزب في طهران والمعروف باسم بجاك عملياته ضد القوات الإيرانية.

كما أن ثمة معلومات كشفت عن تقديم السلطات السورية تسهيلات لحزب الاتحاد الديمقراطي(الفرع السوري لحزب العمال) لمعاودة النشاط في المناطق الكردية, بما في ذلك تجنيد المزيد من المقاتلين، كما سمحت السلطات السورية بانتخاب هيئات تمثيلية شعبية في المدن والبلديات الكردية تحت مسمى الإدارة الذاتية, فضلًا عن افتتاح مراكز ثقافية محلية لتعليم اللغة الكردية, وسمحت السلطات السورية كذلك بعودة صالح مسلم رئيس حزب العمال الكردستاني (الفرع السوري) إلى سوريا بعد سنوات من الاستقرار في جبال قنديل بشمال العراق[2].

---

[1]- علي حسين باكير، "**تقارير: أكراد سوريا في الحسابات التركية من الأزمة السورية**"، 08/15/ 2015،يخ لدخ: 03/24/ 2016
http://studies.aljazeera.net/ar/Search/22445

[2]- ريناد منصور، "**تقرير:دور كردستان العراق في مسعى أكراد سوريا للحكم الذاتي**":20114،تاريخ الدخول12/05/10:44،2016:
http://studies.aljazeera.net/ar/Search/14758

إن هذه التطورات في مجملها أوجدت تحديات عديدة بالنسبة للأمن القومي التركي, لا ترتبط بالتهديدات التي باتت تثيرها حال السيولة والاضطراب التي يتسم بها المشهد الإقليمي, وتأثيرات ذلك على المصالح التركية فحسب, وإنما ترتبط كذلك بالتداعيات المباشرة على الاستقرار الأمني والوحدة الجغرافية لتركيا, وذلك في ضوء تطورين أساسين[1]:

- أولهما تعلق بتنامي طموحات الأكراد بتأسيس دولتهم المستقلة في شمال سوريا، وذلك فيما يطلق عليه الأكراد "كردستان الغربية"، لاسيما بعد التدخل الروسي، وقيامه بنقل المطلب الكردي إلى مفوضات جنيف وإن قوبل بالرفض، إلا أنه في الآونة الأخيرة بدأ نسمع في أروقة المفاوضات عن الحل الفيدرالي للأزمة السورية.
- وثانيهما تمثل في الدعم السوري الإيراني لحزب العمال الكردستاني, على نحو دفع إلى استخدام أسلحة ثقيلة ونوعية لاستهداف المصالح والأراضي التركية, مما أفضى إلى خسائر تركية ضخمة سواء على الصعيد المادي أو البشري، التي ضاعفت من الثقل النوعي للفصائل الكردية في سوريا، أي حزب الاتحاد الديمقراطي وذراعه العسكرية قوات حماية الشعب الكردية، بما مكنهم من طرح أنفسهم كقوى محلية قادرة على مواجهة تنظيم الدولة، وبالتالي زاد من أهميتهم بالنسبة لواشنطن التي أعطتهم غطاءً جويا، لدى مهاجمتهم" تل أبيض" وإخراجهم العرب و التركمان منها بعد أيام قليلة فقط من الانتخابات التركية في يونيو/حزيران2015، دون إعلام أنقرة بالأمر وهو أمر له دلالته البالغة، و من ناحية أخرى، أغرت هذه التطورات وما نتج عنها من إحياء أفكار الكيانات السياسية الكردية في شمال سوريا، أكرادَ تركيا بالتعنت وزيادة الضغط لتحصيل المزيد من أنقرة على طاولة التفاوض أو من دونها.

[1]- عبد القادر خليل، **دوافع التغير في الحسابات التركية تجاه سورية،2014/10/11**،تاريخ الدخول:2016/03/24، الساعة18:45:

http://rouyaturkiyyah.com/ nond/17895.

رابعا: تكاليف دعم اللاجئين السوريين:

يجري حالياً إيواء قرابة ثلاثة ملايين لاجئ سوري في ثلاثة عشر مخيم للاجئين، واثنين من مراكز الاستقبال المؤقتة في تركيا، وتوفر لهم أنقرة أماكن للإقامة على المدى الطويل والرعاية الصحية وفرص التعليم، و وفقاً لنائب رئيس الوزراء علي باباجان، إن هذه المساعدة تكلف تركيا حوالي 40 مليون دولار شهرياً[1].

ورداً على تدفق اللاجئين، أنشأت أنقرة "نظام حماية مؤقت" استناداً إلى توجيه من الاتحاد الأوروبي بشأن التشريد الجماعي، ويتطلب هذا التوجيه التزام تركيا بضمان حقوق الإقامة المؤقتة، والحصول على الخدمات الأساسية، لكنه لا يسمح للوافدين السوريين بالوصول إلى نظام اللجوء الذي يوفره "مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، كما أنه لا يشمل حق العمل، و بناء على ذلك توفر أنقرة اللجوء المؤقت لأي شخص يعبر الحدود دون جواز سفر، ولكن على هؤلاء الأشخاص أن يوافقوا على الإقامة في مخيم للاجئين، و قد ذكرت التقارير أن العديد من السوريين نجحوا في التغلب على هذا الشرط بعبورهم الحدود بطريقة غير مشروعة، بينما دخل البعض الآخر بجواز سفر لكنهم تجاوزوا المدة المتاحة لإقامتهم التي أمدها ثلاثة أشهر.

كما أن هناك آلاف اللاجئين لا يزالون عالقين على الجانب السوري من الحدود، في معسكرات مثل "أتيما" قرب معبر جيلفيغوزو التركي التي أقيمت بعد التدخل الروسي في سوريا، وقيام النظام بحملة على الشمال السوري خلفت حالة هائلة من النزوح، ما استدعى انقره إلى غلق الحدود إلا للحالات الإنسانية الخطيرة، مع السماح لمنظمات الإغاثة التركية من القطاعين العام والخاص بالوصول إليهم، إلا أنهم يعيشون في ظروف مزرية، فتكدس

[1] " **عدد الاجئين في تركيا تجاوز 03 ملايين**"، الخميس2015/11/08،تاريخ الدخول:2016/02/17، الساعة: 17:05:

http://www.turkpress.co/node/16131

اللاجئين على الحدود يشير إلى أن حتى قدرة أنقرة الهائلة، قد طالها الإنهاك جراء عمليات تخليص الإجراءات والمراقبة، وتوفير الإعانات لمثل تلك الأعداد الغفيرة من اللاجئين الفارين من العنف[1].

المبحث الثاني: التداعيات الإقليمية

لم تتوقف انعكاسات الدور التركي في سوريا على الداخل التركي فقط، بل امتدت ابعد من ذلك بكثير، حيث شهدت علاقات تركيا مع دول الإقليم، العديد من التطورات كارتداد مباشر للمواقف التركية في سوريا، ومن بين العلاقات التي تأثرت بذلك نذكر:

أولا– العلاقات الإيرانية التركية "عودة التوتر":

نظرا لتقيم المختلف للثورة السورية وطبيعة العلاقة مع النظام السوري، والمواقف المتخذة منه، و الإجراءات المتعارضة التي اتخذتها كل من تركيا وإيران بما ينسجم مع سياسة كل واحدة منها ، فقد خلق ذلك توتر شديد في العلاقات بين طهران وأنقرة، تطور–ربما– إلى نوع من الصراع في الأرض السورية، فلقد برهنت طهران عن مواقفها بطريقة حازمة وقاطعة باعتبار النظام السوري خط أحمر، إذ لا يمكن لطهران أن تترك حليفها الإستراتيجي يسقط بسهولة، وإذ تطلب ذلك تحمل تبعات الخلاف مع أنقرة.

فمع تصاعد الأحداث في الجانب السوري، ظهر فتور خفي في العلاقات الإيرانية التركية، على خلفية مهاجمة بعض وسائل الإعلام التابعة للمرشد الأعلى، والرئيس الإيراني –لاسيما وكالة أنباء فارس، وبرس تي–،و العربية المحسوبة عليها –لاسيما تلفزيون المنار التابع لحزب الله البناني– للموقف التركي من سورية، واتهام أنقرة بنفاق، وتنفيذ سياسات أمريكا والكيان الصهيوني لزعزعة الأوضاع في سوريا، وكذا التخطيط لفتنة، ونقل الأسلحة والأموال ودعم العصابات المسلحة، والإرهابيين ضد نظام الأسد تحضيرا للغزو الذي تمليه أطماعها، وركزت وسائل الإعلام الرسمية والشبه رسمية، أيضا على نشر ادعاءات تتعلق بدعم تركيا للمسلحين على حدودها مع سوريا،

[1]– ميّس شاويش، "**المهجرون السوريون ونظام اللجوء في تركيا**". جريدة الغد اللبنانية،بيروت: العدد24،2014/10/27856، ص14.

لاسيما في جسر الشغور، واجتماعات سرية تركية-إسرائيلية لإعادة العلاقات الثنائية بين البلدين، مع عناوين رئيسية مثل" تركيا تقف مع عدم الاستقرار في سوريا)[1]، وتزامن ذلك مع تعليق الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية "مهمان برست" في مؤتمر صحفي عقد يوم2011/04/25 ، عن علاقة بلاده بتركيا إثر الاشتباك السياسي والإعلامي حول الوضع في سورية، قائلا "لو خيرنا بين سورية وتركيا فإننا سنختار سورية بلا شك،". ونقل موقع المنار بتاريخ 2011/05/27 تهديدات عسكرية إيرانية لتركيا، قال إنها عن مبعوث خاص الأحمدي نجاد لرئيس الوزراء رجب طيب أردوغان "، مفادها أن استعمال أي قواعد عسكرية تركية للهجوم على سوريا سيعرضها لقصف صاروخي إيراني" ، وترافق ذلك مع تقارير أشد لهجة تشير إلى أن مساعدة تركيا للولايات المتحدة الأمريكية في تأجيج المظاهرات الشعبية في سورية ستعرض أنقرة لعواقب كبرى.

وكان للحرس الثوري الإيراني موقف واضح، وقوي من الدور التركي في الأزمة السورية ينسجم مع توجيهات المرشد الأعلى، والرسائل الإيرانية المرسلة لتركيا في الفترة الأخيرة، إذ نشرة مجلة "الصبح صادق" التابعة للحرس الثوري الإيراني، في العدد 14752بتاريخ 2011/06/17 مقالا بعنوان " **موقف إيران الحازم من الأزمة السورية**"، يحمل تهديدات لتركيا ويحذرها في الوقت نفسه من موقفها من سوريا، مؤكدا على وقوف إيران مع الأسد، ويشير المقال إلى أن استمرار تركيا في سياستها الحالية إزاء الأسد سيدفع بإيران من دون شك فيما بعد إلى الاختيار بين أنقرة ودمشق، ولا شك في أن خيار إيران محسوب سلفا.

و يلفت هذا المقال، إلى أن على أنقرة أن تعي جيدا العديد من المعطيات إزاء سياستها الحالية و منها[2]:

[1]- مرتضى مسعود، "**تركيا تنفذ سياسات أمريكا في المنطقة**".الصبح الصادق، طهران: العدد1688، 2011/08/13، ص18.

[2]- على حسين باكير، المرجع السابق، ص76.

- تركيا على خطأ إذا كانت تعتقد أن سورية متجهة نحو خراب ، وأنه بإمكانها استغلال سقوط الأسد لتحقيق أحلامها وطموحاتها، فمن وجهة النظر الإيرانية ، أن القيادة السورية على وشك حل مشاكلها، حالما يتوقف التدخل الخارجي في سورية، فإن الأمور تعود سريعا إلى طبيعتها.
- على تركيا أن تعي أنه لا يمكنها تحقيق أي طموحات في المنطقة إلا بالتعاون مع إيران ودمشق.
- نعد (كنظام إيراني) أن المشاركين في المظاهرات عملاء لصهاينة والولايات المتحدة الأمريكية، وخير دليل على تحالفهم الشعارات التي يرفعونها ضد حزب الله ومحور المقاومة والممانعة، وهناك مؤشرات على أنهم يعملون مباشرة مع الصهاينة، وليس بالصدفة بالإطلاق في الوقت الذي يحتل فيه الإسرائيليون الجولان، ومعيارنا لتعرف على هؤلاء الراديكلين والذين يعملون معهم، هو الشعارات المعادية لإيران وحزب الله والتي يرفعونها في سورية.

وسرعان ما ترافقت هذه الرسائل مع فتح الملف الكردي على مصراعيه، فقد ارتفعت وتيرة العماليات التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني، مما أعطى انطباعا لدى أنقرة بأن هناك تسهيلات إيرانية تقدم للحزب في هذا التوقيت بالذات لابتزاز تركيا، أن إيران تتغاضى عن الحزب لضغط على الموقف التركي، خاصة أن ذلك ترافق مع رسالة ضمنية للجانب التركي، بأنها مستعدة للعب الورقة الكردية ضد أنقرة عندما أعلنت فجأة وليومين متتالين إلقاء القبض على الرجل الثاني في حزب العمل الكردستاني، عبر وكالة أنباء فارس ووكالة مهر للأنباء، مع نقلها تأكيدات رئيس لجنة العلاقات الخارجية والأمن القومي في البرلمان الإيراني علاء برجرودي على الخبر، وعندما أوفدت أنقرة وزير الخارجية، وموفدا خاصا لاستجلاء الموضوع،نفت طهران إلقاء القبض على الرجل، وقالت أنها قصدت أنه من الأفضل إلقاء القبض عليه.[1]

[1]- عماد أحمد، **داود أغلو يسمع كلاما قاسيا في طهران**، 2011/07/15،تاريخ الدخول2015/07/22، الساعة:15:23:
http//:www.chamlaive.net/cond/14578

ونقلت بعض وسائل الإعلام الإيرانية والسورية بتزامن مع ذلك، عن أن أوغلوا سمع كلاما قاسيا في أثناء زيارته لطهران، وسمع أيضا ملا يعجبه أثناء زيارته الأخيرة إلى دمشق، وعلى الرغم من أن وزير الخارجية أحمد داود أغلو حاول التخفيف من أجواء التوتر بين أنقرة وطهران بقوله: "لا يمكنني الحديث عن وجود توتر بين التركيا وإيران"، إلا أن السياسة الخارجية التركية استمرت في نهجها البطيء والمتصاعد إزاء الأحداث في سوريا، فوجهت القيادة التركية تحذيرات للإيرانيين، فيما يتعلق بسورية مفادها "أن النظام السوري بات مستكبرا جراء تشجيعكم"،كما طالب أردوغان إيران بوقف دعم النظام في دمشق، الذي يمارس قمعا شرسا للحركة الاحتجاجية في البلاد[1].

وردت طهران فيما بعد بسلسلة من التهديدات، لاسيما مع قرار أنقرة استضافة "الرادار"الذي يدخل ضمن المنظومة الصاروخية الأطلسية، ولعل أبرزها ما عبر عنها المستشار العسكري للمرشد الأعلى علي الخمينائي اللواء يحي رحيم صفوي، الذي طالبها في الموضوع السوري ب"تغير جذري في مواقفها" وخيرها بين " إعادة النظر في سياستها الصاروخية ودعم" الإسلام العلماني"، أو مواجهة عواقب ذلك.

ثانيا: العلاقات التركية العراقية " المفارقة بين الاقتصاد والسياسة".

يعتبر العراق بعد 2011 ثاني اكبر مستوعب لصادرات التركية بعد ألمانيا، حيث بلغت قيمة الصادرات التركية إليه حوالي 12مليار دولار سنة 2013، واستوعبت الجزء الأكبر منها منطقة شمال العراق، التي تديرها حكومة كردستان العراق، علما بأن العراق سنوات 2008 و 2009 امتلك ما يؤهله ليحتل المرتبة الأولى كأكبر مستوعب الصادرات التركية قبل ألمانيا، التي بلغ حجم الصادرات التركية إليها عام 2013 حوالي 13,7 مليار دولار[2].

[1]- علي حسين باكير،المرجع السابق، ص44.

[2]- بولوط أجاويد، "**موقع العراق في الحسابات التركية**"، 2014/05/20،تاريخ الدخول:2015/09/19، الساعة:18:14:
http//:www.turkesat.com/conde12895/.

وبالرجوع إلى العلاقات السياسية بين البلدين، والتي شابها توتر وقلق شديدين منذ سنة 2010، أي قبل الثورة السورية بعام، فقد أدى انسحاب الجيش الأمريكي من العراق، وانتهاج المالكي لسياسات تصفية السياسيين السّنة، فأصدر أوامر باعتقال ومحاكمة نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بتهمة تشكيل تنظيم إرهابي، وكذلك فعل مع نائبه صالح المطلق،حيث طالب بإقالته من منصبه بعد حجب الثقة منه، وكذالك وزير المالية السني "رافع العيساوي"، الذي طالب المالكي باعتقاله.

أمام هذه التطورات أثار الموقف التركي الداعي إلى ضرورة ابتعاد المالكي عن الطائفية، بالإضافة إلى استضافة "طارق الهاشمي" في أنقرة الذي صدر بحقه قرار الإعدام غضب المالكي،بالإضافة إلى قيام أنقرة بتعزيز علاقاتها مع إقليم كردستان العراق، الذي دخل المالكي مع قادته في خصومات متلاحقة، ما جعله يرى أن التعاون الكردي التركي يمثل تهديد لسلطة الحكومة المركزية ببغداد، وانعكس كل هذا بشكل سلبي على العلاقات بين البلدين وسط اتهامات متبادلة بين الطرفين.

وأتت الثورة السورية لتمثل النقطة التي أفاضت الكأس في العلاقات التركية العراقية، فعلى الرغم من (الخلاف بين المالكي والأسد الذي كان يتهم الأسد بتصدير الإرهاب إلى العراق مهددا برفع شكوى ضده إلى الأمم المتحدة)[1]، إلى أنه وقف منذ بداية الثورة مدافعا عنه، بل وصل الحد إلى تقديم الدعم المالي له من أجل السيطرة على الأوضاع تحت غطاء مشاريع شراكة مختلفة لم يحظى بها النظام السوري حتى عندما كان أكثر قوة إنتاجية واستقرار، وهو ما فسر على أنه خطوة أساسية من الخطة الإيراني التي عملت على تشكيل الهلال الشيعي في المنطقة، مثلت سوريا والعراق أحد أهم لبناته الأساسية.

[1]– محمد العبد الدوسري، "**الأسد يعتبر اتهامات العراق"لا أخلقية"**،01 /2014/09، تاريخ الدخول:2015/08/29:
http ://www.alriyadh.com/456383

وقد مثل سقوط الموصل، ثاني أكبر المدن العراقية بعد بغداد بيد تنظيم الدولة الإسلامية، انتكاسة حقيقية لعلاقات التجارية بين أنقرة وبغداد، وتهديد حقيق للأمن الطاقوي لتركيا، التي تستورد أغلب احتياجاتها النفطية من العراق والغازية من روسية، التي دخلت معها في خلاف لنفس السبب، وقد قدر تجمع المصدريين الأتراك الخسائر التركية في العراق بحوالي90مليار دولار[1].

ومع وصول حيدر لعبادي خلفا لنوري المالكي في قيادة الحكومة العراقية،بدت أول الملامح الإيجابية في العلاقات الثنائية تتضح، فقد كانت أنقرة أول مهنئ لعبادي والشعب العراقي بالمناسبة، مع إبداء استعدادها للوقوف إلى جانب العراق وتقديم يد العون للحكومة الجديدة، لتأتي زيارة وزير الخارجية العراقي في08 نوفمبر لتكسر الجليد في العلاقات، وتهيئ الطريق أمام زيارة رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو للعراق في20 من نفس الشهر لأول مرة منذ أربع سنوات، تمت فيها مناقشة كل القضايا الثنائية مع التأكيد على استئناف أشغال المجلس الأعلى للتعاون الإستراتيجي الذي تم تشكيله سنة2008، وتم ترتيب زيارة أخرى رئيس الحكومة العراقي إلى اسطنبول بتاريخ 26/24 ديسمبر[2].

لكن مظاهر الود هذه سرعان ما اختفت ليعود التوتر من جديد إلى العلاقات التركية العراقية، بعد إقدام الجيش التركي على توغل محدود داخل الأراضي العراقية- ما عرف بأحداث معسكر بعشيقة- الأمر الذي لم يقبله العراقيين ، حيث تقدمت العراق بشكوى إلى مجلس الأمن الذي طالب تركيا بسحب جنودها فورا من المنطقة وهو الأمر الذي دعت إليه جامعة الدول العربية من قبل، وهدد عدد من القادة السياسيين العراقيين وبالأخص الشيعة بمحاربة الجيش التركي إن لم تستمع أنقرة للقرارات الدولية، وهو ما ستدعى أنقرة إلى القول أن العملية كانت في

[1]- فتيحة نعيمي، "**موقف تركيا من سقوط الموصل**"،2012/04/18،تاريخ الدخول:2016/02/01،الساعة:16:32:
-ww.ahram.org.eg/archive/Strategic-issues/News/167305.aspx

[2]- علي حسين باكير،"**العراق في الحسابات الإستراتيجية التركية والتوجهات المستقبلية**". (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات،2014)، ص08.

إطار التحاف الدولي للمحاربة داعش، وبإيعاز من السلطات الكردية في الشمال، واقترحت فيما بعد جعل القوات تحت تصرف التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب بقيادة الو.م.أ[1].

وكرد على ذلك، أعلن المجلس الوزاري للأمن الوطني الذي عقد الأحد برئاسة لعبادي، أن من حق العراق استخدام كل الخيارات المتاحة بسبب دخول قوات تركية إلى الأراضي العراقية، فيما بين أنه سيلجأ إلى مجلس الأمن الدولي في حال عدم انسحاب هذه القوات خلال 48 ساعة، وقال المجلس الوزاري للأمن الوطني في بيان صحافي أصدره المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء: (إن المجلس ناقش، برئاسة رئيس الوزراء حيدر لعبادي، التدخل العسكري التركي السافر في الأراضي العراقية)، مبيناً أن (المجلس الوزاري يجدد موقف العراق الرافض لدخول قوات تركية إلى الأراضي العراقية الذي حصل دون موافقة ولا علم الحكومة العراقية، ويعتبره انتهاكاً للسيادة وخرقاً لمبادئ حسن الجوار)، وأكد المجلس، أن "من حق العراق استخدام كل الخيارات المتاحة ومن ضمنها اللجوء لمجلس الأمن الدولي في حال عدم انسحاب هذه القوات خلال 48 ساعة"، وطالب رئيسا الجمهورية فؤاد معصوم والوزراء حيدر لعبادي، الحكومة التركية بسحب "قوتها المتوغلة" في الأراضي العراقية، فيما عدا ذلك "انتهاكا" للأعراف والقوانين الدولية و"خرقا" لسيادة العراق[2].

وأكد رئيس الوزراء التركي احمد داود اوغلو، أمس، أن بلاده نسقت مع الحكومة الاتحادية بشأن الجنود الأتراك المتواجدين في الموصل، فيما جدد دعم أنقرة لحكومة رئيس الوزراء حيدر لعبادي.

---

[1]- "**الجعفري: التدخل التركي في العراق اعتداء سافر**"، 2015/12/30، تاريخ الدخول:2016/05/07، الساعة: 19:07:
http://www.alalam.ir/news/1774298

[2]- مجلس الأمن الوطني: "**جميع الخيارات مفتوحة في حال عدم الانسحاب التركي خلال 48 ساعة**"،25 /2016/04، تاريخ الدخول:2016/05/07، الساعة:1911:
http://ar.farsnews.com/middle_east/news/13940915001534

ثالثا: العلاقات التركية السعودية "من الخلاف إلى التقارب".

مثّلت ثورات الربيع العربي نقطة خلاف رئيسة بين السعودية وتركيا، ففي حين رأت أنقرة في الثورات العربية بخاصة في سورية ومصر فرصة لتعزيز حجم حضورها في العالم العربي والقيام بدور قيادي على المستوى الإقليمي، رأت فيها السعودية تهديدًا كبيرا لها، ليس بوصفها دولة محافظة تعارض الفعل الثوري في المبدأ، وتخشى من ارتداداته عليها فقط، بل لأنّ السعودية اعتقدت أيضًا بوجود تفاهم أميركي – تركي يسمح، أو أقلّه لا يعارض، وصول تيارات إسلامية إلى السلطة في دول" الربيع العربي"، ومنحها فرصة للخروج من ثقافة المعارضة، وتشكّل تركيا نموذجًا لها في الحكم والإدارة.

لقد بلغت الخلافات السعودية – التركية ذروتها في مصر، إذ أيدت السعودية بقوة الانقلاب العسكري الذي أطاح حكم الرئيس محمد مرسي في شهر30 تموز /يوليو 2013 ، وقدّمت له كلّ أشكال الدعم السياسي، والاقتصادي الكفيلة بإنجاحه، أمّا تركيا فقد عارضت الانقلاب من باب أنه أطاح نظامًا حليفًا لها جاء إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع ، وإنما أيضًا لأنّه حرك مخاوف النخبة الحاكمة في تركيا، والتي طالما عانت انقلاب الجيش عليها وتدخلاته ضدّها، ولم يكن آخرها بعيدًا"قضية أرغنكون عام2007".

وفي سورية أيضًا، اختلفت دوافع كلٍ منهما في دعم الثورة، فالسعودية المعارضة للثورات عمومًا دعمت الثورة في سورية ضد تمدد النفوذ الإيراني، في حين أنّ تركيا بعد أن يئست من حثّ النظام على الإصلاح، دعمت قوى تعدّها قريبة منها في دولة جارة ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة إليها، وأدّى التنافس التركي – السعودي، ودعم كلٍ منهما فصائل معارضة متنافسة تسعى إلى إسقاط نظام حكم بشار الأسد، إلى تفتيت ساحة المعارضة السورية وتبديد جهودها في معارك جانبية أطالت أمد المواجهة، وأسهمت في تحويل الثورة عن مسارها الأصلي بوصفها مشروع تحرر من الاستبداد والطغيان، إلى صراع أهلي مكلف ومرير.

إلا أن كل هذا الاختلاف انقلب إلى تقارب وتنسيق بين البلدين، لعدة أسباب نذكر منها مايلي[1]:

أ– الأزمة اليمنية: مع سقوط العاصمة اليمنية صنعاء بيد الحوثيين في أيلول /سبتمبر 2014 ، بدأ يتضح للرياض التكاليف المترتبة على الدخول في مواجهة ثنائية متزامنة مع إيران وحلفائها(في سورية، والعراق، ولبنان، واليمن، وغيرها)من جهة، ومع تركيا والتيارات الإسلامية القريبة منها لمنعها من الاستفادة من أوضاع الربيع العربي من جهة أخرى.

ب– القيادة السعودية الجديدة: وأدّى وصول قيادة جديدة إلى الحكم في السعودية مطلع عام2015، إلى إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية واعتبارات الأمن القومي السعودي، وتمثل التغيير الرئيس في إعطاء الأولوية لمواجهة التمدد الإيراني في المنطقة على ما عداها، إذ كادت إيران تحكم الخناق على السعودية من خلال اقترابها من السيطرة على اليمن عبر حلفائها الحوثيين، بعد أن غدت صاحبة النفوذ الأكبر في سورية والعراق ولبنان.

ج– العامل الأميركي:مثّلت السياسة الأميركية في المنطقة أحد أهم أسباب التقارب السعودي – التركي؛ فالولايات المتحدة التي بدت مستنزفة مع الأزمة المالية التي ضربتها عام 2008 ، واتجاهها نحو مقاربة تعتمد حدًا أدنى من التدخل في المنطقة انطلاقًا من فشل سياساتها في العراق وأفغانستان، (بدأت تعيد تعريف مصالحها في المنطقة مع ظهور ملامح اكتفائها نفطيا، نتيجة ثورة الغاز والنفط الصخريين، جعلت هذه التحولات واشنطن أقلّ ميلًا لمراعاة حساسيات حليفها السعودي الذي مثّلت معادلة الأمن مقابل النفط حجر الزاوية في العلاقة معه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبينما مثّل تخلّي واشنطن عن الرئيس المصري السابق حسني مبارك إبان ثورة 25 يناير، مؤشرا سلبيا على مدى التزام واشنطن بحلفائها، مثل إصرار إدارة أوباما على التوصل إلى اتفاق مع إيران حول

[1]– تقدير موقف: **التقارب السعودي–التركي: الخلفيات، الدوافع والأفاق**،2016/02 ،تاريخ الدخول2016،23:02/04/22 :

http://www.dohainstitute.org/home/Search?queryString

برنامجها النووي دون أخذ اعتراضات السعودية على دور إيران الإقليمي في الحسبان، نقطة خلاف جوهرية أخرى بين الطرفين[1]).

ومع ظهور تنظيم الدولة وسيطرته على مناطق شاسعة من سورية والعراق صيف عام 2012 ، بدت واشنطن مهتمة بمواجهة داعش الذي مثّل صعوده تجسيدً ا لفشل السياسات الأميركية في العراق في عهد أوباما، أكثر من اهتمامها بمواجهة دور إيران الإقليمي في المنطق . بل على العكس، بدأ بعض دوائر واشنطن ينظر إلى الحرب على تنظيم الدولة بوصفها نقطة التقاء في المصالح مع إيران، وأخذ من ثم ينظر إلى حلفاء إيران بوصفهم حلفاء محتملين في الحرب على داعش، الأمر الذي أثار قلق السعودية.

وعلى نحو مشابه، مثّلت السياسة الأميركية مبعث قلق كبير لتركيا بخاصة في سورية، إذ ظلت إدارة الرئيس أوباما ترفض دعم الموقف التركي المطالب بإنشاء منطقة" آمنة "في شمال سورية، وتزويد المعارضة السورية بأسلحة نوعية تساعد في حسم المعركة ضد النظام ، وما زاد الأمر سوءً ا بالنسبة إلى تركيا، هو اتجاه واشنطن إلى دعم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الذي يعدّ الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني ذي الميول الانفصالية، والمصنف إرهابيا في تركيا والولايات المتحدة، وذلك لمواجهة تنظيم الدولة، وتنامي القلق التركي بعد أن تمكن هذا الحزب بدعم أميركي من السيطرة على معظم حدود سورية الشمالية مع تركيا في المنطقة الواقعة شرق نهر الفرات، قبل أن يذهب باتجاه الإعلان عن قيام اتحاد فيدرالي في مناطق شمال سورية وشمالها الشرقي، وهكذا أصبح اختلاف الرؤى مع الولايات المتحدة، من أسباب التقارب السعودي التركي[2].

---

[1]- عبد الرحمن عوني السبعاوي وعبد الجبار مصطفى النعيمي،" **العلاقات الخليجية– التركية، معطيات الواقع وآفاق المستقبل**".أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011، ص12 .

[2]-" **تقدير موقف، خلفيات التباين الأمريكي– التركي في سورية**" ، نوفمبر27،2014/12/05:21،2015:

http://www.dohainstitute.org/home/Search?qu12454

د- الرد على التحالف الروسي – الإيراني:بقدر ما مثّل القلق من السياسات الأميركية في المنطقة عموما وسورية خصوصا أحد أهمّ الأسباب الكامنة وراء التقارب التركي - السعودي، مثّل التحالف الروسي – الإيراني في سورية الدافع الآخر الرئيس وراء علاقات أكثر قربا بين أنقرة والرياض.

لقد مثّلت طموحات إيران الإقليمية مبعث قلق مشترك لكلٍ من السعودية وتركيا على السواء، بخاصة بعد أن تركت واشنطن العراق يسقط في دائرة النفوذ الإيراني إثر قرارها الانسحاب منه عام2011 مع اندلا ع الثورة السورية، وعلى الرغم من اختلاف رؤية الطرفين لها، بدت الرياض وأنقرة مصممتين على منع تكرار خطئهما في العراق وترك سورية تسقط كليا في دائرة النفوذ الإيراني، ما يعني عمليا قطع تركيا ولعا لم العربي عن بعضهما قطعًا كاملًا.

و خلال السنوات الأربع الأولى من عمر الثورة السورية، تمكّنت السعودية وتركيا وقطر من منع النظام السوري المدعوم إيران يا من سحق الثورة، بل تمكّنت أيضًا من توجيه ضربات قوية له جعلت حدود سيطرته على الأراضي السورية تتقلص إلى نحو الخمس تقريبا، لكن التدخّل العسكري الروسي الذي جاء على خلفية فشل إيران في تمكين النظام السوري من الصمود في وجه تقدّ م المعارضة في شمال غرب سوريا، خصوصًا خلال النصف الأول من عام 2015 ، مثل تحديا كبيرا لكلٍ من السياسات السعودية والتركية، فقد حال التدخّل الروسي دون تنفيذ الاتفاق الذي جرى التوصل إليه بين أنقرة وواشنطن في شهر تموز /يوليو 2015 بغية إقامة منطقة" آمنة" أو منطقة" خالية من داعش "في شمال سورية، لتوطين جزء من اللاجئين السوريين واستخدامها مقار للمعارضة السورية، وبالمثل أدّى التدخل الروسي إلى إنهاء إمكانية إسقاط النظام السوري عسكريا، ومن ثم القضاء على النفوذ الإيراني في سورية، وهو الهدف الرئيس للسياسة السعودية في سورية[1].

[1]- راغدة درغام،" **التعاون الاستراتيجي بين السعودية وتركيا**"، صحيفة الحياة ، لندن: العدد12897،تاريخ،15/12/2015: http//:www. Alhayat.eg/15/12/2015/articel2897/.

لم يؤد التحالف الروسي – الإيراني في سورية إلى منع انهيار نظام الرئيس بشار الأسد فحسب، بل مثّل تحديا كبيرا للأمن القومي التركي والسعودي أيضا، إذ أخذت روسيا تدعم بقوة القوى والأحزاب الكردية الساعية وراء الفيدرالية (وأحلام الانفصال)، وتبلور هذا التوجه الروسي خصوصا بعد التوتر الشديد الذي خيّم على العلاقات الروسية التركية إثر قيام أنقرة بإسقاط طائرة حربية روسية قالت تركيا إنها انتهكت مجالها الجوي، في تشرين الثاني / نوفمبر 2015، ونتيجة القلق التركي – السعودي المشترك من استخدام كلٍ من روسيا وإيران الحرب ضد تنظيم الدولة لإعادة تأهيل النظام ومساعدته في استعادة السيطرة على الحدود الشمالية مع تركيا، وميل الولايات المتحدة إلى اعتماد القوى الكردية حليفا في الحرب ضد تنظيم الدولة، للسيطرة على المنطقة الحدودية نفسها،رغم عرض كل من أنقرة والرياض القيام بالتدخل عسكر يا لاستعادة الشريط الحدودي الواقع بين جرابلس وإعزاز من تنظيم الدولة، وتفويت الفرصة على كلٍ من الأكراد إيران والنظام[1].

وللغاية نفسها أيضًا، أعلنت السعودية تشكيل" التحالف الإسلامي لمواجهة الإرهاب "الذي جرى استبعاد إيران منه، وذلك للردّ على محاولات إلصاق تهمة دعم الإرهاب بها وبتركيا، وتفويت الفرصة على روسيا و إيران في الاستفادة من الحرب الأميركية على تنظيم الدولة لعزل السعودية وتركيا وتعويم حلفائهما في المنطقة.

هـ– انهيار النظام الإقليمي العربي: أدّى انهيار العراق بفعل الغزو الأميركي، وسقوط سورية في أتون صراع مدمر بعد أن تحولت إلى ساحة للتنافس الإقليمي والدولي، (وانكفاء مصر وعجزها عن اجتراح دور قيادي في العالم العربي والمنطقة عمومًا، إلى انهيارٍ كامل لبنية النظام الإقليمي العربي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية .وبقدر ما مثل غياب قوة عربية فاعلة حافز للتمدد الإيراني في المنطقة، فقد مثّل حافز لتقارب سعودي – تركي لمواجهة التحديات التي سبقت الإشارة إليها، إذ لم يعد بإمكان السعودية الاعتماد على المثلث العربي(العراق، وسورية،

[1] – غاندي عنتر،"**التحالف الاستراتيجي بين السعودية وتركيا الآبعاد والأفاق**"،2016/01/20، تاريخ الدخول:2016/02/02، 18:46: http//:www.egyption Institute for political and strategic studies.eg-org

ومصر[1])، الذي أدّى في مرحلة سابقة دورا مانعاً لمحاولات التمدد الإيراني، ولم يعد بإمكان كلٍ من تركيا والسعودية أيضًا الاتكال على تحالفهما مع واشنطن لمواجهة التحالف الروسي – الإيراني، بخاصة بعد أن أبدت واشنطن وحلف الناتو عدم استعدادهما لمساعدة تركيا إلّا في حال الدفاع عن النفس، إذا وقعت مواجهة مع روسيا سواء في سورية أو حتى في الممرات المائية في البحر الأسود.

فكلا الطرفين السعودي والتركي يضع في أولوياته حول الملف السوري، لابد من رحيل بشار الأسد عن سوريا إما بالخيار السياسي أو العسكري، وكذلك التوافق بين البدلين حول إنشاء المنطقة الآمنة شمال سوريا، والتي تسعى إليها تركيا بشكل كبير لجعلها ملاذا آمناً للمعارضة السورية، وأيضا الحديث عن رغبة تركيا بشن عملية عسكرية شمال سوريا للقضاء على أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية وعدم السماح لعناصر قوات حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا بالعبور إلى غرب نهر الفرات، و التحالف الاستراتيجي مع الرياض سيوفر لها الحركة عربياً في المضي قدماً في هذه الخطة[2] .

ولعل التقارب مع المملكة العربية السعودية وتطوير التنسيق بين البلدين هو المشهد الأكثر إيجابية بالنسبة للسياسة الخارجية التركية، وقد ظهر بعض إشارات التوافق بين البلدين في العناية التركية الكبيرة باستقبال الملك سلمان وولي ولي العهد، الأمير محمد بن سلمان، خلال حضورهم قمة العشرين في مدينة أنطاليا التركية ما بين 15 إلى 16 نوفمبر/تشرين الثاني[3]. كما تجلى التوافق التركي السعودي أيضا خلال استضافة اسطنبول لقمة التعاون الإسلامي 14 ابريل 2016 .

---

[1]– محمد نور الدين،" **تركيا الصيغة والدور**".(بيروت:رياض الريس للكتب والنشر،2008)، ص23.

[2]– بدر الدين حسن الشافعي، "**تداعيات التقارب التركي السعودي على الإخوان المسلمين**"،2016/10/22،تاريخ الدخول:08/05/ 2016، الساعة:09:18:

http//:www. egyption Institute for political and strategic studies.eg-org

[3]– محمد سمير الرنتيسي، **خيارات السياسة الخارجية التركية**. (الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،14 ديسمبر2015)،ص6.

ويمكن القول إن العلاقات الحالية تجعل الفرصة مهيأة أكثر من أي وقت مضى، لتوثيق التعاون بين البلدين بالإضافة إلى دولة قطر لتشكيل محور ضاغط نحو تحقيق وجهة النظر المشتركة تجاه القضايا الإقليمية، وربما تحتاج السعودية في هذا السياق إلى إقناع كلٍّ من مصر، والإمارات للوقوف بجوار رؤيتها للحل في سوريا أو عدم الوقوف ضدها على الأقل ولا يبدو هذا عملاً سهلاً في ظل حرص القاهرة وأبو ظبي على وجود مسافة فاصلة بين أنقرة والرياض.

المبحث الثالث: على العلاقات مع القوى الدولية.

أولا– العلاقات التركية الروسية:

فكما كل الدول المؤيدة للمعارضة السورية، لم تكن تركيا سعيدة بالتدخل الروسي العسكري المباشر في الأزمة السورية في نهاية سبتمبر/أيلول 2015 ؛ و بدت تركيا وكأنها فوجئت بحجمه ودرجته، ولكن قلق تركيا من الخطوة الروسية كان من نوع آخر، فالحدود التركية مع سوريا تمتد إلى أكثر من 900 كيلومتر؛ وتركيا كما السعودية وقطر، تلعب دورًا رئيسًا في دعم المعارضة السورية المسلحة والسياسية على السواء، إضافة إلى ذلك كله، تستضيف تركيا ما يزيد على ثلاثة ملايين من اللاجئين السوريين، الذين لم يكن هناك شك لدى أنقره أن التدخل الروسي سيضيف إليهم عشرات آلاف آخرين [1].

بيدا أن العلاقات التركية–الروسية وصلت حدًا بالغ التعقيد والتداخل خلال السنوات العشر الأخيرة، مما جعل ردود فعل أنقرة على الخطوة الروسية غير مباشرة، فتحاشت تركيا أي صدام مباشر مع الروس في سوريا، ولكنها لم تتردد في رفع وتيرة دعم قوى المعارضة السورية المسلحة، لمساعدتها على مواجهة العامل الروسي الجديد في موازين

[1] – "**تقدير موقف: تصعيد حرج :تداعيات إسقاط المقاتلة على العلاقات التركية–الروسية**"، 29 /2015/10،تاريخ الدخول 2016/03/06 ، 18:23:

http://studies.aljazeera.net/ar/Search/.584725

القوى، غير أن العملية الروسية في سوريا كانت تتطور بصورة بالغة الاستفزاز لتركيا والدول المؤيدة للمعارضة السورية، مما يتنافى مع إعلان الروس في بداية تدخلهم الجوي أن هدفهم الرئيس في سوريا هو مواجهة" الإرهاب"، لاسيما تنظيم الدولة الإسلامية ومن التحق بالجماعات" الإرهابية "السورية من مواطنين مسلمين روس .

و لكن ما اتضح طوال ما يقارب الشهرين أن الغارات الروسية الجوية استهدفت كتائب الجيش الحر وقوى المعارضة السورية الأخرى بصورة أساسية، ولم يُخصِّص الطيران الروسي سوى نسبة قليلة من العمليات ضد تنظيم الدولة[1].

وقبل ثلاثة أيام من حادثة إسقاط الطائرة الروسية، عقد رئيس الحكومة التركية أحمد داوود أغلو اجتماعًا عسكري-أمني رفيع المستوى لمناقشة التصعيد الروسي ضد التركمان السوريين، الذين تربطهم وتركيا وشائج إثنيَّة وثقافية – والمعروف أن ليس ثمة وجود لتنظيم الدولة الإسلامية في جبل التركمان، ولا في كل منطقة المرتفعات الريفية شمال اللاذقية- المؤكد أن اتصال وزير الخارجية التركي بنظيره الروسي للاحتجاج على استهداف الطيران الروسي للتركمان، والتحذير من انتهاكات الطيران الروسي المتكررة للمجال الجوي التركي كان أحد نتائج هذا الاجتماع [2].

و قد أصاب إسقاط الطائرة موسكو بما يشبه الصدمة- هذا هو الحادث الثاني، بعد تفجير تنظيم الدولة الطائرة الروسية في سيناء- الذي يمكن ربطه بالعملية الروسية في سوريا، التي حرص الرئيس الروسي على تقديمها لشعبه باعتبارها عملية نظيفة، ومدروسة، وتتعلق بحماية روسيا ومصالحها وشعبها من" الإرهاب المحتمل، "وما فاقم من

[1] 2باسم دباغ، "**روسيا وتركيا الأطلسي: هل تعيد سوريا زمن الحرب الباردة**"،2015/10، تاريخ الدخول:2016/03/22، الساعة:21:54:

www.alaraby.co.uk/politics/10/2015.

الموقف أن المعارضة السورية المسلحة نجحت بعد حادثة إسقاط الطائرة في تدمير طائرة مروحية روسية وقتل أحد أفراد طاقمها، أثناء قيام المروحية بالبحث عن طياري الطائرة التي أسقطتها الطائرات التركية.

لم يُخْفِ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين صدمته في أول تعليق له على الحادث، بعد ساعات قليلة على إسقاط الطائرة، حيث قال :إن بلاده تلقت طعنة في الظهر في حربها على" الإرهاب"، ووصف تركيا بأنها متورطة في دعم تنظيم الدولة الإسلامية، وأن إسقاط الطائرة الروسية لن يمر بدون رد،في اليومين التاليين توالت التصريحات الروسية الغاضبة، التي انتقلت من التنديد بالتصرفات إلى التهجم على القيادات التركية، مثل قول الرئيس الروسي بوتين : "إن العالم كله يعرف أن أردوغان يرعى مشروعًا لأسلمة تركيا" وكان وزير الخارجية الروسي، الذي لم يُخفِ هو الآخر غضبه، وأعلن عن إلغاء زيارة مقررة مسبقًا لأنقرة، قال بوضوح في25 نوفمبر/تشرين الثاني:"إن روسيا لا تعتزم خوض حرب مع تركيا."

الجانب التركي، من جهته، وبالرغم من تظاهرات مجموعات قومية تركية في مدينتي إسطنبول وأنقرة، حاول احتواء الأزمة، بعد ساعات من إسقاط الطائرة، حاول الرئيس التركي أردوغان إجراء مكالمة هاتفية مع نظيره الروسي، ولكن الأخير لم يُجب، في اليوم التالي أجرى وزير الخارجية التركية مكالمة مع نظيره الروسي استمرت ساعة كاملة، ولكن لافروف رفض- كما يبدو - طلب جاووش أغلو ترتيب لقاء مباشر بينهما، وبالرغم من إعراب مسئولين في مكتب الرئيس التركي عن رغبة الأخير لقاء بوتين في باريس، على هامش قمة المناخ الدولية، إلا أن إشارة لم تصدر عن موسكو بالموافقة على لقاء الرئيسين، والواضح بصورة عامة أن الموقف التركي من الأزمة، الذي عبَّرت عنه تصريحات الرئيس أردوغان ورئيس الحكومة داوود أغلو ووزير الخارجية جاووش أغلو، دار حول المسائل التالية[1]:

[1]- . محمد زاهد جلول، "**روسيا بحاجة إلى استرضاء تركيا لنجاح مهمتها في سوريا**"،2015/11/29،تاريخ الدخول:2016/04/12، 11:05:

1. أن استهداف الطائرة لم يكن استهدافًا لروسيا، بل إن الطيارين الأتراك لم يعرفوا مسبقًا أن الطائرة التي أسقطوها كانت طائرة روسية، ما جرى كان مجرد التزام تركي، أُوضِح مسبقًا لكافة الأطراف المعنية، بقواعد الاشتباك المتعلقة بحماية سيادة الدولة.
2. إن تركيا ترفض الطلب الروسي بالاعتذار عن إسقاط الطائرة، لأن الطرف الذي انتهك المجال الجوي التركي هو المطالَب بالاعتذار.
3. أن تركيا لا ترغب في تصعيد الأزمة، وأنها لم تزل تنظر إلى روسيا باعتبارها دولة جارة وصديقة، تربطها بتركيا روابط عميقة ومتراكمة
4. أن تركيا، بالرغم من ذلك، لا تجد تفسيرًا مقنعًا لسياسة روسيا في سوريا، لاسيما استهداف الطائرات الروسية لمناطق الأقلية التركمانية، كما للمدنيين السوريين وقوى المعارضة المعتدلة.

وربما يمكن القول إن مسعى تركيا لاحتواء الأزمة جاء انعكاسًا لموقف الدول الرئيسية في حلف الناتو، التي إن أكدت على حق أنقرة في الدفاع أمنها إلى أنها تدن بشدة الاختراقات الروسية المتكررة للأجواء التركية.

وكانت أنقرة و بعد ساعات قليلة من حادثة الطائرة، قد قامت بإطلاع سفراء الدول الغربية الرئيسية في العاصمة التركية على خلفية الحادث وتفاصيله، وطلبت تركيا في اليوم نفسه عقد جلسة طارئة لحلف الناتو، قدَّم فيه الجانب التركي الأدلة على انتهاك الطائرة للمجال الجوي التركي وعلى التحذيرات المتتالية التي صدرت للطائرة قبل إسقاطها، وفي نهاية الاجتماع الطارئ لمجلس الناتو، خرج سكرتير عام الحلف، جنس ستولنبرغ، ليعلن تأييده للموقف التركي واعتبار تركيا قامت بما يتوجب عليها من إجراء قبل إسقاطها للطائرة، وفي مساء اليوم، 24 نوفمبر/تشرين الثاني، لم يتردد الرئيس الأميركي أوباما، في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الفرنسي الزائر، عن إعلان تأييده هو الآخر للموقف التركي وإدانته للهجمات الجوية الروسية على مواقع المعارضة السورية.

Htpp://www.turtpress.com/node/13022

بيد أن الملاحَظ في موقف حلفاء الناتو، لاسيما في الجانب الأوروبي، تأكيدهم في الوقت نفسه على ضرورة ضبط النفس والابتعاد عن التصعيد، وبدا في التصريحات البريطانية والألمانية والفرنسية، على وجه الخصوص، الرغبة في تجنُّب الدخول في مواجهة جديدة مع روسيا، أو تأزيم العلاقات معها، وقد كان الهجمات المسلحة في باريس قبل حادثة الطائرة بعشرة أيام صنعت مناخًا مختلفًا في العواصم الأوروبية الرئيسية، ووضعت مسألة مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية على رأس أولويات الأوروبيين الخارجية، إذ يرى الأوروبيون أنه بالإمكان إقناع الروس بالتركيز في هجماتهم الجوية على تنظيم الدولة ومواقعه، والمساهمة بالتالي في الجهد الدولي لاقتلاع تنظيم الدولة من سوريا[1].

وقد أدت حادثة إسقاط الطائرة الروسية من قبل تركيا إلى مجموعة من التداعيات، فرضت على أنقرة التعامل مع تحديات جديدة وغير مسبوقة على حدودها الجنوبية نذكر منها ما يلي:

1. تعقيد مطلب تركيا بإقامة منطقة آمنة شمال سوريا:

كانت مطالب تركيا طيلة الثلاث سنوات الأخيرة هي ضرورة إنشاء منطقة آمنة في شمال سوريا، لتمكين قوات المعارضة من تنظيم صفوفها، وفرض منطقة حظر جوي لحمايتهم من نظام الأسد .وكانت أنقرة تسعى لإقناع حلف الناتو لتحقيق هذه المطالب .ولكن المراوغة الأمريكية فاقمت من تعقيدات الأزمة السورية وشجعت بوتين على التدخل العسكري في سوريا.

لذلك تشعر تركيا بأن أحد أهم أهداف التدخل العسكري الروسي هو منع إقامة منطقة أمنية عازلة التي طالبت بها، ولعل نوعية بعض الأسلحة والمعدات تشير إلى هذا الأمر، فنشر نظام الدفاع الصاروخي – SA22 كما تشير التقارير –هدفه يتجاوز محاربة داعش أو استهداف الفصائل المسلحة، أو حتى حماية المنشآت الروسية التي

[1]– باسم دباغ ، المرجع نفسه.

أقيمت في سوريا، وإنما له أهداف لها علاقة بمنع إقامة منطقة أمنية عازلة، وربما باحتمال تطور المواجهة العسكرية لاحقا إذا ما اتخذت الدول المعارضة للتدخل الروسي موقفا عمليا من هذا التدخل[1].

هذا إذا أضفنا توافق إيران وروسيا في هذا الموقف، باعتبارهم من أشد المعارضين لطرح المنطقة الآمنة والحظر الجوي، وهذا يعني أنّ على من يريد المشاركة في إنشاء مثل هذه المنطقة في هذا التوقيت أن يضمن موافقة موسكو عليها، لتفادي إمكانية التصادم العسكري معها حال تمّ المضي قدما في الموضوع، دون أخذ اعتراضها عليه بعين الاعتبار.

2. كيفية تقديم تركيا الدعم العسكري والبشري للمعارضة السورية:

زادت خشية القيادة التركية أن يؤدي دعمها المباشر للفصائل المسلحة إلى حدوث تصادم بين الجانبين الروسي والتركي، خاصة بعد توجيه موسكو تحذيرا شديد اللهجة إلى أنقرة من أن الطيران الروسي سيقصف كل المراكز التي يمر عبرها المقاتلون الأجانب، في حال سمحت الحكومة التركية لمقاتلين بعبور الحدود نحو سوريا، وقد بدا ذلك واضحا مع انتهاك طائرات روسية المجال الجوي التركي، والتي كانت بمثابة رسالة تحذير واضحة من موسكو إلى أنقرة.

هذا إذا أضفنا حقيقة أنّ العمليات العسكرية لموسكو لا تستهدف بالتأكيد داعش، وإنما الفصائل الأخرى التي كانت في الأصل السبب الرئيسي في إضعاف نظام الأسد إلى حد الانهيار – جيش الفتح– وهو ما جعله يستنجد بالتدخل العسكري الروسي، إذ أن استهداف هؤلاء يشكل ضربة كبيرة لتركيا سواء في جهود للاستفادة منهم في تأمين المنطقة الآمنة المفترضة، التي تسعى لتحقيقها أو في سعيهم للإطاحة بنظام الأسد[2].

---

[1]– فتيحة فرقاني، "**تقدير موقف: تدعيات التدخل الروسي العسكري في سوريا على تركيا**"، 2015/10/14 ،تاريخ الدخول: 2015/10/22،الساعة:19:04 ،ص02.

http//:www. egyption Institute for political and strategic studies.eg-org

[2]– ميشال نوفل، **طبول الحرب العثمانية القيصرية تدق في سوريا**، السفير البنانية، بيروت: العدد18946، 2015/11/40، ص27.

3. كيفية التعاطي مع حزب العمال الكردستاني:

أصبح هذا الحزب يشكل تحديا كبيرا للقيادة التركية، وفرض نفسه كلاعب مهم في معادلة حل النزاع في سوريا، حيث طلب المشاركة في العمليات العسكرية الروسية، وأصبح بذلك حليفا للولايات المتحدة وروسيا على السواء، من شأن هذا الأمر تعظيم خطر الصعود الكردي الذي يتطلع إلى ربط المناطق الكردية من أقصى الشمال إلى أقصى الشرق، وصولا إلى جبال قنديل التي ترى تركيا أنها تقف وراء هذا المشروع تطلعا إلى إقامة إقليم كردي في تركيا يحكمه حزب العمال الكردستاني، ما يعزز مخاوف تركيا أيضا هو سياق مناقشات خطة روسية لإنشاء" دولة علوية "على الساحل الذي قد يدفع الأكراد إلى تبني نفس الخطوة على الحدود التركية[1] .

ثمة من لا يستبعد مثل هذا الأمر طالما خرجت الأزمة السورية عن إطارها السوري، إلى صراع إقليمي ودولي قد ينتج خرائط سياسية وجغرافية جديدة، وتركيا قد تجد نفسها هنا أن سياستها تجاه الأزمة السورية لم تعد تتعلق بالنظام السوري، وإنما هي سياسة الحفاظ على البقاء بالمنطق الواقعي، وأتت أول تباشير ذلك بعد حادثة الطائرة متمثلًا بدعم عسكري مباشر بالأسلحة، وزيارة لحزب الاتحاد الديمقراطي لموسكو، وطلبه فتح مكتب تمثيلي له هناك، ودعوات لفتح ممثليه روسية في الشمال السوري، ثم تتويج كل ذلك بزيارة رئيس حزب الشعوب الديمقراطي التركي "صلاح الدين دميرتاش"، إلى موسكو ولقائه وزير الخارجية الروسي سرغي لافروف، فقد أتت الزيارة على خلفية التوتر بين أنقرة وموسكو كرسالة واضحة من الثانية للأولى بأن في يدها أوراق لعب أبعد وأعمق وأكثر تأثيرًا من الملف الاقتصادي البحت،لاسيما وأن تصريحات الضيف الكردي من موسكو حملت لومًا لأنقرة، وحمَّلتها مسؤولية تراجع العلاقات الروسية–التركية مشفوعة بطلب فتح مكتب للحزب في موسكو لا يبدو أنه قوبل بالموافقة حتى الآن .

[1]– علي حسين باكير، **أكراد سوريا في الحسابات التركية من الأزمة السورية**. (الدوحة: مركز الجزيرة لدراسات،2015/10/15) ص06.

فيما لا تبدو– من جهة أخرى –سياسة التصعيد الكردية داخل تركيا، والمتمثلة في اجتماع" مؤتمر المجتمع الديمقراطي "ودعوته إلى إنشاء مناطق إدارة ذاتية شبه مستقلة عن الحكومة المركزية في أنقرة وتأييد حزب الشعوب الديمقراطي لهذه التوصيات، بعيدة عن محاولة الاستقواء بالعامل الخارجي واستثمار تراجع الدور التركي في المنطقة ككل، سيما وأنها أتت في ظل موجة التصعيد الحالية التي لم تصمت فيها الأسلحة بعد[1].

وكعقاب لأنقرة على ذلك أقد النظام السوري بغطاء جوي روسي بحملة عسكرية ضخمة في الشمال السوري على طول الحدود التركية السورية، نجح من خلالها في قطع أغلب الطرق بين مناطق سيطرة المعارضة والحدود التركية، في كل من ريف حلب الشمالي و أدلب وريف اللاذقية، وقام الطيران الروسي بقصف جبال التركمان في اللاذقية، ووفر الغطاء الجوي لتمدد وحدات حماية الشعب الكردي التي واصلت تقدمها إلى غاية بلدة "أعزاز" الحدودية مع تركيا أين قوبلت بقص مدفعي تركي خجول، في ظل حظر روسي على الطيران التركي في الأجواء السورية، هذه العملية فهم منها أنها محاولة لرد الصفعة لتركيا، وتحيدها التام عن الملف السوري بقطع الطرق بينها وبين المعارضة السورية.

ثانيا: العلاقات الأمريكية التركية:

شعرت تركيا ولاسيما وزير خارجيتها آنذاك أحمد داود أوغلو ، بخيبة أمل كبيرة من الموقف الأمريكي إزاء الأزمة السورية، ولاسيما بعد موقف واشنطن في مجلس الأمن الدولي بشأن الطلب الذي تقدمت به أنقرة رسمياً لإقامة منطقة عازلة داخل الأراضي السورية للاجئين السوريين، وتأمين الحماية والمساعدات اللازمة لهم بإشراف دولي نهاية شهر آب الماضي أغسطس2011.

وقد كانت الصدمة التركية كبيرة إذ لم تحضر وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "هيلاري كلينتون" اجتماعات مجلس الأمن بعد أن كانت زارت قبل ذلك بأيام أنقرة، وأعلنت من هناك عن حلول موعد النظر في إقامة منطقة آمنة،

[1]– فتيحة فرقاني، المرجع نفسه، ص05.

بل إن المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية فيكتوريا نولاند استبقت الاجتماع بالإعلان عن أن بلادها تفضل دعم تركيا ومساعدتها واستيعابها للاجئين السوريين بدلا من الاقتراح بإقامة منطقة آمنة داخل الأراضي السورية، وقد دفع مجمل الموقف الأمريكي هذا بالوزير أوغلو إلى حالة من الإحباط الشديد عندما قال في كلمته بالمجلس إنه (من الواضح أنني كنت مخطئا في تقديراتي) معرباً عن أسفه (لإهدار فرصة تاريخية) حسب قوله[1].

في الواقع، تبدو تركيا التي قطعت علاقاتها مع النظام السوري واحتضنت المعارضة السورية السياسية، والعسكرية ودعمتها بالمال والسلاح، في محنة خيارات بخصوص الأزمة السورية، فهي في طلبها إقامة منطقة عازلة انطلقا من قاعدة الجوار الجغرافي مع سوريا على أساس أنها قادرة على تطبيق "النموذج الكوسوفي" داخل الأراضي السورية، أي التحرك من خارج مجلس الأمن الدولي، فيما الإدارة الأمريكية في غير هذا الوارد، وقد كان كلام رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي الجنرال "مارتن ديمبسي" واضحا، عندما أعلن من لندن عشية اجتماع مجلس الأمن: "إن المقارنة المتكررة للحالة السورية مع ليبيا، حيث تم فرض حظر طيران بموجب قرار من منظمة الأمم المتحدة هي في أحسن الأحوال مصدر للتسلية"، ومعروف أن إقامة منطقة آمنة تتطلب قرارا من الحلف الأطلسي، بالتدخل العسكري وحمايتها بالوسائل العسكرية اللازمة فيما يعرف الجميع أن هذا مثل هذا القرار غير متوفر، إذ أن قرار الحلف الأطلسي في النهاية هو قرار أمريكي، غير أن هذا المسعى لم يكن أولوية للخارجية الأمريكية التي كانت مشغولة بالانتخابات الرئاسية في تلك الفترة، وبارك أوباما لم يكن مستعد لاتخاذ أي قرار قد يؤثر على حظوظه في ولاية رئاسية ثانية،لاسيما أن وصوله إلى البيت الأبيض خلفا لبوش سنة 2008 جاء بسب انتقاده الشديد لتدخلات الخارجية الأمريكية، ووعوده بالحد منها بالإضافة إلى السياسات الاجتماعية كذلك، فيما الدعم الفرنسي والبريطاني المتوفران ليس لهما أي قيمة عملية في معادلة إصدار قرار دولي بهذا الخصوص.

[1]- " **تقدير موقف: خلفيات التباين الأمريكي– التركي في سورية**"،2014/11/10،تاريخ الدخول:2016/05/03، 17:63:
http://www.dohainstitute.org/home/Search?queryString=% =1&hitsPerPage=10

وعليه فإن المسعى التركي الذي يراهن على الغرب يبدو وكأنه نوع من سوء تقدير للموقف الأمريكي، الذي ينطلق في حيثيته للأزمة السورية من حسابات مختلفة عن تلك التركية كما يلي[1]:

1. واشنطن تريد إسقاط النظام السوري لكن وفقا لحساباتها الخاصة، فهي تفكر بمرحلة ما بعد نظام الأسد فيما تبدو تركيا في عجلة من أمرها لإسقاط النظام.
2. واشنطن تخشى من وصول الجماعات الإسلامية المتشددة للسلطة في بلد مجاور للكيان الإسرائيلي، فيما تركيا تدعم هذه الجماعات ولاسيما حركة الأخوان المسلمين، والجيش الحر.
3. واشنطن والأطلسي لهما حساباتهما الخاصة من قدرات النظام السوري وأسلحته، فيما حكومة حزب العدالة والتنمية باتت تخشى من تداعيات داخلية، إذا طالت الأزمة أكثر أو نجح النظام في القضاء على المعارضة.
4. واشنطن ليست لديها مشكلة في أن يقضي النظام على الجماعات الجهادية المسلحة، وفي الوقت نفسه أن تقضي هذه الجماعات على قوة النظام، فيما تركيا تخشى من بقاء النظام وانتقال الأزمة إلى الداخل التركي لأسباب عرقية وطائفية وسياسية.
5. واشنطن لا تبدو مستعجلة لطالما أن كل ما يجري على الأرض السورية يحقق أهدافها فيما أنقرة تعيش أصعب اللحظات والخيارات بسبب تداعياتها هذه الأزمة التي أفقدت السياسة التركية مصداقيتها.
6. واشنطن ليست لديها مشكلة من التدخل الروسي، والإيراني مادام يحقق الأهداف الأمريكية في محاربة داعش وجبهة النصرة، بل أبعد من ذلك بدا هناك توافق أمريكي روسي وتنسق كامل لما يحصل في سوريا، واستبعاد الشبه الكامل لدور التركي في الوقت الحالي، مما يفضي إلى تهميش أي دور لتركيا في مستقبل

[1] – خورشيد دلي،"**انهيار سياسة تركيا في الشرق الأوسط، 10أكتوبر"2015**، 2015/04/30،تاريخ الدخول:2015/07/14، الساعة:22:37:

http://www.wahdaislamyia.org/issues/167/kdalli.htm

السوري ، الذي توضع ترتيباته في أروقة الأمم المتحدة بجنيف من خلال العملية التفاوضية بين النظام والمعارضة محددة النتائج سلفا، في مخابر البيت الأبيض والكرملين.

7. تتجه الدبلوماسية الأمريكية إلى تحقيق أهدافها في المنطقة كما قلنا سابقا بتنسيق قوي مع الروس، فيما الدبلوماسية التركية في الشرق الأوسط تخسر رصيدها وتحس أنها باتت في ورطة، خاصة بعد أن انتهت نظرية صفر المشكلات إلى عمق المشكلات ، والعمق الاستراتيجي إلى العودة للتبعية للغرب من جديد.

في الواقع، ما جرى في مجلس الأمن الدولي شكل ضربة قوية للمسعى التركي بإقامة منطقة آمنة، ولمجمل السياسة التركية إزاء الأزمة السورية، ويبدو أن الرسالة وصلت إلى رجب طيب أردوغان عندما أعلن أكثر من مرة أن أي عمل عسكري تركي لن يكون إلا بقرار دولي.

وبعد فوز العدالة والتنمية الكبير في انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني 2015 ، أجرى نائب الرئيس الأميركي، جوزيف بايدن، زيارة رسمية لتركيا يومي 22 و 23 يناير/كانون الثاني2016 قد تكون الزيارة الأخيرة لمسئول أميركي على هذا المستوى إلى تركيا قبل نهاية ولاية أوباما في البيت الأبيض، .وبالنظر إلى أن تفاقم الملفات الإقليمية موضع اهتمام البلدين، وكانت احتمالات الاتفاق والخلاف في مباحثات بايدن مع المسؤولين الأتراك موضع اهتمام كبير لمراقبي العلاقات التركية–الأميركية[1].

كرَّر بايدن خلال لقائه بقادة أتراك من البرلمان والمجتمع المدني انتقادات إدارة أوباما لما تراه من قيود على حرية التعبير في تركيا؛ وهو الأمر الذي استدعى قيام الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، بتذكير بايدن بأن أحدًا لا يجب أن يساوي بين دعم الإرهاب وحرية التعبير .ولكن بايدن لم يتردد، سواء في لقاءاته غير الرسمية أو في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع رئيس الحكومة التركية، أحمد داود أغلو، في وصف حزب العمال الكردستاني بالإرهاب،

[1]– عامر محمود العلي، **الأزمة السورية: اتجاهات التدافعات الإقليمية والدولية**". (الدوحة: مركز الجزيرة لدراسات السياسات، يناير2016)، ص06.

والتوكيد على أن تركيا تواجه خطرًا إرهابي ا مزدوجًا من الحزب ومن تنظيم الدولة .و أشارت تقارير إلى أن الطرفين اتفقا على تعزيز تعاون البلدين في الحرب ضد تنظيم الدولة، لاسيما فرض رقابة صارمة على الحدود التركية– السورية .كما أشارت التقارير إلى أن الجانب الأميركي وافق مبدئي ا على مقترح تركي لإيجاد حلٍّ للخلاف حول قاعدة التدريب العسكري التركية في بعشيقة العراقية، التي طالبت بغداد بإغلاقها وسحب القوات التركية من الأراضي العراقية .ويتضمن المقترح التركي وضع القاعدة ضمن جهود التحالف الدولي لمواجهة تنظيم الدولة، ووجود مراقبين عسكريين عراقيين في القاعدة بوصف العراق أحد الأطراف الرئيسة في التحالف.

إنْ وُضِع الخلاف حول مسألة حرية التعبير جانبًا، وهي التي لا تُعتبر مسألة جديدة أو ذات تأثير كبير على علاقات البلدين الحليفين في الحلف الأطلسي، على أية حال، فلابد أن تُعتبر زيارة بايدن تطورًا إيجابي ا في هذه العلاقات، التي شابها بعض التوتر وعدم الوضوح خلال العامين الماضيين .ولكن الحقيقة أن زيارة بايدن أعادت التوكيد على واحد من أهم أسباب الخلاف بين أنقرة وواشنطن :الدور الكردي في سوريا .من زاوية نظر الحكومة التركية، لا يوجد فارق بين حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سوريا وحزب العمال الكردستاني في تركيا .الأول، كما قال داود أغلو في 23 يناير/كانون الثاني، هو فرع للثاني، وقد باتت سوريا مصدر معظم السلاح الذي يقاتل به العمال الكردستاني الدولة التركية .وبالنظر إلى التوافق بين الاتحاد الديمقراطي ونظام الأسد على تقاسم الأدوار في منطقة شمال غربي سوريا، وإلى العلاقات المتزايدة بين الحزب والقوات الروسية في سوريا، تعتبر أنقرة الاتحاد الديمقراطي ليس خطرًا على تركيا وحسب، بل وخطرًا إقليمي ا، يهدد دور تركيا في سوريا. المشكلة، أن الولايات المتحدة لا ترى حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سوريا كما تراه تركيا؛ بل إن واشنطن لم ترَ مانعًا من التعاون العسكري مع قوات الاتحاد الديمقراطي وقوات حماية الشعب، التابعة له،، ودعمه عسكري ولوجستي في الحرب ضد تنظيم الدولة .وليست هذه بسياسة أميركية طارئة، بل هي سياسة مستمرة منذ معركة عين العرب "كوباني"، في2013، على الأقل .ما حدث في الشهور القليلة الماضية أن التعاون الأميركي للاتحاد الديمقراطي

ودعمه قد تصاعد، بعد أن أصبحت قوات الحزب تمثِّل العمود الفقري لما يسمى بقوات سوريا الديمقراطية المناهضة لتنظيم الدولة .وتشير تقارير إلى أن القوات التابعة للاتحاد الديمقراطي تجهز قاعدة جوية سورية قريبة من القامشلي لاستخدام الأميركيين[1].

الخاتمة: لا يخفى على أحد اليوم حجم التورط التركي في المستنقع السوري، الذي يستنزف قدرات العديد من الدول الإقليمية، وفي مقدمتها تركيا التي بدأت تتضح عليها التدعيات المختلفة، التي مست كل من الاقتصاد والعلاقات مع البلدان المجاورة...والأمن الذي تحول هاجس لدى الأتراك، الذين أصبحوا يرون كل يوم بأن الإنجاز التركي المتميز في المنطقة يتأذي وينحسر، في مقابل اندفاع صناع القرار إلى الانخراط أكثر ما يهدد بتحول سوريا إلى فيتنام تركيا.

[1] - (-،-)، **تقدير موقف: الأزمة السورية: اتجاهات التدافع الإقليمية والدولية**، مركز الجزيرة لدراسات، 28 يناير 2016،ص15.

الفصل الثالث: الخيارات المتاحة لتركيا إزاء الأزمة السورية.

في ظل التطورات الجديدة على الساحة السورية، وخطورة التداعيات المذكورة في الفصل الثاني أعلاه، أصبح لزما على أردوغان وحكومته إعادة النظر في طريقة التعاطي التركي مع الأزمة السورية، ومناقشة جميع الخيارات والبدائل الممكنة قبل فوات الأوان، قصد تحجيم الخسائر الكثير التي تتعرض إليها أنقرة جميع الأصعدة، وعليه سنناقش في هذا الفصل مجمل الخطوات الموضوع على طاولة صناع القرار في تركيا، واحتمالات الاستنجاد بأي منها، في ثلاثة مباحث متتالية، خصصنا المبحث الأول منها إلى فرص التسوية في الأزمة السورية واحتمالاتها، في حين تطرقنا في المبحث الثاني إلى احتمال التدخل العسكري في سوريا ، وكمبحث ثالث وأخير تحدثنا فيه عن خيار المواصلة على نفس السياسات السابقة، والتصعيد في الأداء التركي.

المبحث الأول: الانخراط في التسوية السلمية للأزمة.

وهو الخيار المتاح الآن أمام تركيا والأقل تكلفة، لكنه غير مضمون النتائج في ظل تفوق النظام السوري وحلفائه على الأرض، ما يصعب مهمة الحصول على مكاسب عن طريق المفاوضات التي يرتب لها في جنيف، ولا تبشر بالخير لأنقرة، في ظل انهيار التهدئة، و الحديث عن عملية عسكرية واسعة يتم التحضير لها من طرف النظام وحلفائه لاستعادة كامل المناطق الحدودية مع تركيا، موازاة مع العملية الأخرى التي يقودها الأكراد في شمال الشرق السوري.

وقبل الحديث عن دور تركيا في العملية السياسة، لابد من الحديث عن أسس هذه العملية التي تمثلت في مرجعيتين رئيسيتين التين استند إليهما المبعوث الأممي لإطلاق المفاوضات وهما "اجتماعات فينا"، و"بيان مجلس الأمن 2254 ".

أولا– اجتماعات فيينا: التي عقدت بين شهري تشرين الأول/أكتوبر، وتشرين الثاني /نوفمبر 2015، والتي مثلت محطة مهمّة من محطّات البحث عن الحلول، والتي انطلقت من جنيف واحد، وجنيف 02، وقبلهما مجموعة من اللقاءات الثنائية بين أطراف من النظام والمعارضة، لحقتها مبادرات إقليمية ودولية، أبزها الوساطة الأممية بالشراكة مع جامعة الدول العربية، والتي قام بها الأمين العام السابق للأم المتحدة كوفي عنان، وتم استبداله لاحقا بالدبلوماسي الجزائري الأخضر الإبراهيمي[1].

وقد كان التدخل العسكري الروسي لمصلحة النظام السوري السبب المباشر لعقد هذه الاجتماعات، ابتداءً من 30أيلول /سبتمبر 2015 ، وازدياد احتمالات وقوع صدامات غير محسوبة بين القوى الإقليمية والدولية المنخرطة في الصراع السوري، على غرار ما حصل عندما أسقطت تركيا طائرةً حربية روسية خرقت مجالها الجوي يوم 24تشرين الثاني /نوفمبر 2015 ، فضلًا عن تفاقم أزمة اللجوء السوري تجاه أوروبا خصوصا، وتصاعد مستوى التحديات الأمنية التي أخذت تفرضها الأزمة السورية إقليميًا ودوليا، مع تزايد موجة التفجيرات التي شهدتها مدن غربية وعربية عديدة، تبنى أكثرها تنظيم الدولة "داعش".

جملة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية هذه، والتي أخذت القوى الدولية تتلمسها، بعد خمس سنوات من بداية الأزمة السورية، دعت إلى إحياء جهد تسويتها، عبر مسار سياسي جرى إطلاقه في فيينا باجتماع رباعي ضمّ الولايات المتحدة الأميركية، وروسيا، ولمملكة العربية السعودية، وتركيا في 23 تشرين الأول /أكتوبر 2015 ، لم يلبث أن توسّع ليشمل جميع الأطراف الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالشأن السوري، بما فيها إيران.

[1]– منى مصطفى محمد، "**تطور مبادرات تسوية الصراع السوري**"،2015/11/29، تاريخ الدخول:2016،15:31/04/24:
http://www.rcssmideast.org/Search.aspx?SearchString=

وقد نتج عنه إقرار مبادئ عامّة لحل الأزمة السورية في اجتماع فيينا الموسع الأول في 30 تشرين الأول أكتوبر 2015،تضمّنت[1]:

1- تأكيد وحدة سورية واستقلالها وسيادتها تجاه أراضيها كاملة .

2- الحفاظ على مؤسسات الدولة وحقوق السوريين جميعا، بغضّ النظر عن الإثنية والدين والمذهب.

3- و عدّ بيان جنيف 2012، وقرار مجلس الأمن رقم 2118 هما الأساس لأيّ تسوية كانت.

تمكّن اجتماع فيينا الموسع الثاني في 14 تشرين الثاني /نوفمبر 2015 من إقرار خريطة طريق للحل في سورية وفق جدول زمني يمتدّ إلى ثلاث فترات متلاحقة تنتهي آخرها في كانون الأول /ديسمبر2017 ، وتنطلق العملية التفاوضية برعاية الأمم المتحدة في الفترة الأولى التي تبدأ في مطلع عام 2016 ، وتهدف إلى الاتفاق على آليات وقف إطلاق النار، في حين تشهد الفترتان اللاحقتان الإعلان عن تأسيس حكمٍ" ذي صدقيه وشاملٍ وغير طائفي وإصلاحات دستورية"، يليها إجراء انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة تشمل السوريين كافة في الداخل والخارج، سواء كانوا في مخيمات اللجوء أو في بلاد المهجر، وفي موازاة مع ذلك كلف الأردن، بالتنسيق مع ممثلي استخبارات الدول المشاركة، بوضع قائمة تشمل الفصائل والجماعات العاملة في سورية التي ستدرج في قوائم الإرهاب، لاستبعادها من وقف إطلاق النار، ومن ثم الإعداد لضربها.

و أوكل اجتماع فيينا إلى السعودية مهمّة جمع أطراف المعارضة السورية وتوحيدها، استعدادً ا لإطلاق العملية التفاوضية مع النظام. بناءً على ذلك، تمّت دعوة أطراف المعارضة السورية إلى اجتماع في الرياض يومي 8 و 9 كانون الأول/ ديسمبر . 2015 اتفق المؤتمرون على وثيقة سياسية للحل، تشمل تأكيد على وحدة سورية، والاتفاق على مدنية الدولة وسيادتها، ووحدة الشعب السوري في إطار التعددية، إضافة إلى التزام الديمقراطية وحقوق الإنسان، ورفض الإرهاب بجميع أشكاله، والحاجة إلى إعادة بناء الجيش والأجهزة الأمنية وسحب

[1]- - نايف مصطفى، "**أسس فينا لحل الأزمة السورية**".جريدة الرياض،الرياض:2015/11/03،العدد1476،ص06.

السلاح وتسليمه إلى الدولة التي تدير شؤونها حكومة شرعية ينتخبها الشعب . كما أنهم اتفقوا على تشكيل هيئة عليا للإشراف على العملية التفاوضية مع النظام برعاية الأمم المتحدة[1].

مثّل مؤتمر الرياض محطة مهمة في مسيرة الأزمة السورية .فقد جاء بدعم وتكليف دولي لتوحيد موقف المعارضة السورية قبل انطلاق مسيرة التسوية التي تضمنها بيان فيينا الثاني وباستثناء رفض إيران ، أيدت جميع القوى المعنية –بما فيها روسيا – انعقاد المؤتمر الذي ضمّ أوسع تمثيل ممكن لأطياف المعارضة السورية السياسية والعسكرية من داخل سورية وخارجها، وشكلت مشاركة فصائل إسلامية كبرى مثل" أحرار الشام "و"جيش الإسلام "وموافقتهم على مبادئ تلتزم الديمقراطية وحقوق الإنسان ومدنية الدولة تطورا بارزا زد الاجتماع وما أفرزه من نتائج أهمية.

حاولت روسيا التي غلب على موقفها التشنّج، بعد إسقاط طائرة حربية تابعة لها خرقت المجال الجوي التركي، التراجع عن التزاماتها في مؤتمر فيينا المتمثلة بدعم تكليف السعودية جمع أطياف المعارضة السورية وتوحيد مواقفها، رأت في إصرار المعارضة على تضمين اتفاقها، في مؤتمر الرياض، مطلب رحيل الأسد مع بدء المرحلة الانتقالية خروجًا عن نصّ الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه في فيينا، فانتقدت الاجتماع و آخذته بدعوته للفصائل إسلامية التي تحارب نظام الأسد، وطالبت بإدراجها في قائمة التنظيمات الإرهابية، خصوصًا أنّ هذه الفصائل ظلّت الهدف الرئيس للقصف الروسي في سورية منذ بدايته، و إمعانا في تأكيد موقفها ذاك، قامت الطائرات الروسية في 24كانون الأول /ديسمبر 2015 باغتيال زعيم" جيش الإسلام "زهران علوش"، على الرغم من أنّ هذا الجيش يعدّ الخصم الأبرز لتنظيم الدولة الإسلامية الذي تزعم روسيا أنها جاءت لمحاربته في سورية[2].

[1]– عقيل محفوظ، **تقدير موقف: الحل السياسي في سوريا وفق مخرجات فينا**،2016/03/02، تاريخ الدخول:2015/04/17:
p://www.dohainstitute.org/home/Search?queryString =1&hitsPerPage=10

[2]– أيوب الأشرف، "**المعارضة تتوحد في الرياض**"، السفير اللبنانية،بيروت: 29 ديسمبر2015،العدد 2255،ص06.

ثانيا: قرار مجلس الأمن 2254.

الذي جاء بعد زيارة قام بها وزير الخارجية الأمريكي "جون كيري" إلى موسكو يوم 15 كانون الأول /ديسمبر 2015 اصطحب فيها مسودة مشروع قرار أممي يراعي المطالب الروسية، وتمكّن وزير الخارجية الأميركي الذي أخذت بلاده تعيد تموضعها في المسألة السورية، من خلال التحول إلى وسيط بين الأطراف الإقليمية والدولية المنخرطة في الصراع، من إقناع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بالمشاركة في اجتماع لمجموعة عمل فيينا في 18 كانون الأول /ديسمبر 2015 بنيويورك، على هامش جلسة لمجلس الأمن الذي كانت الولايات المتحدة تتولى رئاسته الدورية، في حين كانت موسكو تتذرع بعدم نضج الأوضاع للتوجه إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار يتضمن شروط الحلّ السياسي في سورية، بسبب الإخفاق في التوصل إلى اتفاق حول قائمة التنظيمات الإرهابية في سورية، وتشكيلة وفد المعارضة بشأن المفاوضات مع النظام.

وقد عرضت مسودة مشروع قرار مجلس الأمن في اجتماع مجموعة فيينا في نيويورك، وعارضه بقوة ممثلو تركيا والسعودية وقطر، لكنّ الولايات المتحدة على الرغم من ذلك، طرحت مشروع القرار في مجلس الأمن بالتنسيق مع روسيا، ليشكّل بذلك القرار الذي كان رقمه 2254 نتاج تسوية بين أميركا وروسيا، وليس بين أطراف الصراع في سورية، ولا بين الدول الإقليمية، فجاء بمنزلة بحثٍ عن مخارج، أو صوغٍ ل"تخريجات "أكثر مما شكّل اتفاقًا على تسوية ما[1].

في الآتي النص الكامل للبيان الذي أقرّه مجلس الأمن الدولي بإجماع أعضائه الخمسة عشر، في نيويورك، بشأن حل الأزمة في سوريا، والذي حمل الرقم 2254.

إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى قراراته 2042 (2012)، و2043 (2012)، و 2118 (2013)، و2139

[1] - "**تقدير موقف: هل تحسنت فرص التسوية في الأزمة السورية بعد القرار رقم 2254**"، يناير2016، تاريخ الدخول29 /02/2016،18:45.:

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/2/24/.1478

(2014)، و2165 (2014)، و2170 (2014)، و2175 (2014)، و2178 (2014)، و2191 (2014)، و2199 (2015)، و2235 (2015)، و2249 (2015)، والبيانات الرئاسية المؤرخة 3 آب/أغسطس 2011 (S/PRST/2011/16)، و21 آذار/مارس 2012 (S/PRST/2012/6)، و5 نيسان/أبريل 2012 (S/PRST/2012/10)، و2 تشرين الأول/أكتوبر 2013 (S/PRST/2013/15)، و24 نيسان/أبريل (S/PRST/2015/10) و17 آب/أغسطس 2015 (S/PRST/2015/15)،2015 وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية، واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وبمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وإذ يعرب عن أشد القلق إزاء استمرار معاناة الشعب السوري، وتدهور الحالة الإنسانية الأليمة، واستمرار الصراع الدائر والعنف الوحشي المتواصل الذي يتسم به، والأثر السلبي للإرهاب والأيديولوجية المتطرفة العنيفة في دعم الإرهاب، وما تخلفه الأزمة من أثر مزعزع للاستقرار في المنطقة وخارجها، بما يشمل الزيادة المترتبة على ذلك في أعداد الإرهابيين الذين يجتذبهم القتال في سوريا، والدمار المادي الذي لحق بالبلد، وتزايد النزعة الطائفية، وإذ يؤكد أن الحالة ستستمر في التدهور في ظل غياب الحل السياسي، وإذ يشير إلى مطالبته بأن تتخذ جميع الأطراف كل الخطوات الملائمة لحماية المدنيين، بمن فيهم أفراد الجماعات العرقية والدينية والمذهبية، وإذ يؤكد في هذا الصدد أن السلطات السورية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها، وإذ يكرر التأكيد أنه ما من حل دائم للأزمة الراهنة في سوريا إلا من خلال عملية سياسية جامعة بقيادة سورية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري، بهدف التنفيذ الكامل لبيان جنيف المؤرخ 30 حزيران/يونيو 2012، الذي أيده القرار 2118 (2013)، وذلك بسبل منها إنشاء هيئة حكم انتقالية جامعة تخوَّل سلطات تنفيذية كاملة، وتعتمد في تشكيلها على الموافقة المتبادلة، مع كفالة استمرارية المؤسسات الحكومية، وإذ يشجع، في هذا الصدد، الجهود الدبلوماسية التي يبذلها الفريق الدولي لدعم سوريا (الفريق الدولي) للمساعدة على إنهاء النزاع في سوريا، وإذ يثني على التزام الفريق الدولي، على النحو الوارد في

البيان المشترك عن نتائج المحادثات المتعددة الأطراف بشأن سوريا الصادر في فيينا بتاريخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2015، وبيان الفريق الدولي المؤرخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 -المشار إليهما في ما يلي ببياني فيينا-، بكفالة الانتقال السياسي تحت قيادة سورية وفي ظل عملية يمتلك السوريون زمامها، على أساس مجمل ما جاء في بيان جنيف، وإذ يشدد على الحاجة الملحة لأن تعمل جميع الأطراف في سوريا بشكل حثيث وبنّاء في سبيل تحقيق هذا الهدف، وإذ يحث جميع الأطراف في العملية السياسية التي تتولى الأمم المتحدة تيسيرها على الالتزام بالمبادئ التي حددها الفريق الدولي، بما في ذلك الالتزام بوحدة سوريا واستقلالها وسلامتها الإقليمية وطابعها غير الطائفي، وكفالة استمرارية المؤسسات الحكومية، وحماية حقوق جميع السوريين، بغض النظر عن العرق أو المذهب الديني، وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء البلد، وإذ يشجع على مشاركة المرأة على نحو هادف في العملية السياسية التي تتولى الأمم المتحدة تيسيرها من أجل سوريا، وإذ يضع في اعتباره الهدف المتمثل في جمع أوسع نطاق ممكن من أطياف المعارضة، باختيار السوريين، الذين سيقررون من يمثلهم في المفاوضات ويحددون مواقفهم التفاوضية، وذلك حتى يتسنى للعملية السياسية أن تنطلق، وإذ يحيط علما بالاجتماعات التي عقدت في موسكو والقاهرة وبما اتخذ من مبادرات أخرى تحقيقا لهذه الغاية، وإذ يلاحظ على وجه الخصوص جدوى اجتماع الرياض، المعقود في الفترة من 9 إلى 11 كانون الأول/ديسمبر 2015، الذي تسهم نتائجه في التمهيد لعقد مفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة بشأن التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع، وفقا لبيان جنيف و «بياني فيينا»، وإذ يتطلع إلى قيام المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا بوضع اللمسات الأخيرة على الجهود المبذولة تحقيقا لهذه الغاية[1].

المتمعن في البيان الأممي أعلاه يكتشف النقاط التالية:

1. يؤكد من جديد تأييده لبيان جنيف المؤرخ 30 حزيران/يونيو 2012، ويؤيد "بياني فيينا" في إطار السعي إلى

[1]- "**وثيقة ديمستورا لحل الأزمة السورية**"،2016/03/24، تاريخ الدخول2016/04/12، الساعة:19:21:

-http://www.aljazeera.net/topics/18745

كفالة التنفيذ الكامل لبيان جنيف، كأساس لانتقال سياسي بقيادة سورية وفي ظل عملية يمتلك السوريون زمامها من أجل إنهاء النزاع في سوريا، ويشدد على أن الشعب السوري هو من سيقرر مستقبل سوريا.

2. يطلب إلى الأمين العام أن يقوم، من خلال مساعيه الحميدة وجهود مبعوثه الخاص إلى سوريا، بدعوة ممثلي الحكومة السورية والمعارضة إلى الدخول على وجه السرعة في مفاوضات رسمية بشأن عملية انتقال سياسي، مستهدفا أوائل كانون الثاني/يناير 2016 كموعد لبدء المحادثات، عملا ببيان جنيف وتماشيا مع بيان الفريق الدولي المؤرخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، بهدف التوصل إلى تسوية سياسية دائمة للأزمة.

3. يقر بدور الفريق الدولي باعتباره المنبر الرئيسي لتيسير الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق تسوية سياسية دائمة في سوريا.

4. يعرب عن دعمه، في هذا الصدد، لعملية سياسية بقيادة سورية تيسرها الأمم المتحدة، وتقيم في غضون فترة مستهدفة مدتها ستة أشهر، حكما ذا مصداقية يشمل الجميع ولا يقوم على الطائفية، وتحدد جدولا زمنيا وعملية لصياغة دستور جديد، ويعرب كذلك عن دعمه لانتخابات حرة ونزيهة تجرى، عملا بالدستور الجديد، في غضون 18 شهرا تحت إشراف الأمم المتحدة، بما يستجيب لمتطلبات الحوكمة وأعلى المعايير الدولية من حيث الشفافية والمساءلة، وتشمل جميع السوريين الذين تحق لهم المشاركة، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المهجر، على النحو المنصوص عليه في بيان الفريق الدولي المؤرخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر2015.

5. يسلّم بالصلة الوثيقة بين وقف إطلاق النار وانطلاق عملية سياسية موازية، عملا ببيان جنيف لعام 2012، وبضرورة التعجيل بالدفع قدماً بكلتا المبادرتين، ويعرب في هذا الصدد عن تأييده لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء 2016 سوريا، وهو ما التزم الفريق الدولي بدعمه والمساعدة على تنفيذه، على أن يدخل حيز النفاذ بمجرد أن يخطو ممثلو الحكومة السورية والمعارضة الخطوات الأولى نحو انتقال سياسي برعاية الأمم المتحدة، استنادا إلى بيان جنيف، على النحو المنصوص عليه في بيان الفريق الدولي المؤرخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، على أن يتم

ذلك على وجه السرعة.

6. يطلب إلى الأمين العام أن يقود، من خلال مكتب مبعوثه الخاص وبالتشاور مع الأطراف المعنية، الجهود الرامية إلى تحديد طرائق وشروط وقف إطلاق النار، ومواصلة التخطيط لدعم تنفيذ وقف إطلاق النار، ويحث الدول الأعضاء، ولاسيما أعضاء الفريق الدولي لدعم سوريا، على دعم وتسريع كل الجهود المبذولة لتحقيق وقف لإطلاق النار، بسبل منها الضغط على جميع الأطراف المعنية للموافقة على وقف إطلاق النار والتقيد به.

7 . يشدد على الحاجة إلى آلية لرصد وقف إطلاق النار والتحقق منه والإبلاغ عنه، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن الخيارات المتاحة بشأن إنشاء آلية تحظى بدعم المجلس، وذلك في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز شهرا من تاريخ اتخاذ هذا القرار، ويشجع الدول الأعضاء، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، على تقديم المساعدة، بسبل منها الخبرة الفنية والمساهمات العينية، لدعم هذه الآلية.

8 . يكرر دعوته الواردة في القرار 2249 (2015) والموجهة إلى الدول الأعضاء لمنع وقمع الأعمال الإرهابية التي يرتكبها على وجه التحديد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف أيضا باسم داعش) وجبهة النصرة، وسائر الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطين بتنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية، وغيرها من الجماعات الإرهابية، على النحو الذي يعينه مجلس الأمن، وعلى نحو ما قد يتفق عليه لاحقا الفريق الدولي لدعم سوريا ويحدده مجلس الأمن، وفقا لبيان الفريق الصادر في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، والقضاء على الملاذ الآمن الذي أقامته تلك الجماعات على أجزاء كبيرة من سوريا، ويلاحظ أن وقف إطلاق النار المذكور أعلاه لن يطبق على الأعمال الهجومية أو الدفاعية التي تنفذ ضد هؤلاء الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات، على النحو المنصوص عليه في بيان الفريق الدولي لدعم سوريا الصادر في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

9 . يرحب بالجهود التي بذلتها حكومة الأردن للمساعدة في إيجاد فهم مشترك داخل الفريق الدولي لدعم سوريا

للأفراد والجماعات الذين يمكن أن يحددوا بوصفهم إرهابيين، وهو سينظر على وجه السرعة في التوصية التي قدمها الفريق لغرض تحديد الجماعات الإرهابية.

10 . يشدد على ضرورة قيام جميع الأطراف في سوريا باتخاذ تدابير لبناء الثقة من أجل المساهمة في فرص القيام بعملية سياسية وتحقيق وقف دائم لإطلاق النار، ويدعو جميع الدول إلى استخدام نفوذها لدى حكومة سوريا والمعارضة السورية من أجل المضي قدماً بعملية السلام وتدابير بناء الثقة والخطوات الرامية إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار.

11 . يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس، في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز شهرا واحدا من تاريخ اتخاذ هذا القرار، عن الخيارات المتاحة للقيام بالمزيد من تدابير بناء الثقة.

12 . يدعو الأطراف إلى أن تتيح فورا للوكالات الإنسانية إمكانية الوصول السريع والمأمون وغير المعرقل إلى جميع أنحاء سوريا ومن خلال أقصر الطرق، وأن تسمح فورا بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع من هم في حاجة إليها، لاسيما في جميع المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، والإفراج عن أي محتجزين تعسفيا، لاسيما النساء والأطفال، ويدعو دول الفريق الدولي لدعم سوريا إلى استخدام نفوذها على الفور تحقيقا لهذه الغايات، ويطالب بالتنفيذ الكامل للقرارات 2139 (2014) و2165 (2014) و2191 (2014) وأي قرارات منطبقة أخرى.

13 . يطالب بأن توقف جميع الأطراف فورا أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها، بما في ذلك الهجمات ضد المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي، وأي استخدام عشوائي للأسلحة، بما في ذلك من خلال القصف المدفعي والقصف الجوي، ويرحب بالتزام الفريق الدولي لدعم سوريا بالضغط على الأطراف في هذا الصدد، ويطالب كذلك بأن تتقيد جميع الأطراف فورا بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء.

14 . يؤكد الحاجة الماسة إلى تهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين داخليا إلى مناطقهم الأصلية وتأهيل المناطق المتضررة، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك الأحكام الواجبة التطبيق من الاتفاقية والبروتوكول المتعلقين بمركز اللاجئين، وأخذ مصالح البلدان التي تستضيف اللاجئين بالحسبان، ويحث الدول الأعضاء على تقديم المساعدة في هذا الصدد، ويتطلع إلى مؤتمر لندن بشأن سوريا الذي سيعقد في شباط/فبراير 2016 وتستضيفه المملكة المتحدة وألمانيا والكويت والنرويج والأمم المتحدة، بوصفه إسهاما هاما في هذا المسعى، ويعرب كذلك عن دعمه لتعمير سوريا وتأهيلها بعد انتهاء النزاع.

15 . يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن في غضون 60 يوما عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك عن التقدم المحرز في العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة.

16 . يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

كان موقف المعارضة هو التحفظ إزاء نصّ القرار، بالنظر إلى أنه يشكّل" تراجعا" عن مرجعيات التسوية، باعتماده تفسير روسيا لبيان جنيف 1 ، مترجما بذلك الواقع العسكري الجديد الذي أوجدته في سورية بعد تدخّلها، وبالنظر إلى أنه يعطي المبعوث الأممي "ستيفان دي مستورا" حقًا ينبغي ألّا يكون له، وهو المساهمة في تشكيل وفد المعارضة السورية بشأن المفاوضات مع النظام، فضلًا عن أنّ القرار لم يشر إلى مستقبل رئيس النظام السوري بشار الأسد، كما أنّ صوغه جاء غامضًا، خصوصا عند إشارته إلى المرحلة الانتقالية وشكل" هيئة الحكم /الحكومة الانتقالية "وصلاحياتها فيها.

أما النظام، فلا حدود لرفضه أيّ تسوية .فهو لم يكن سعيدً ا حتى بنص هذا القرار .أوخذ يقدّ م له تفسيرات خاصة به؛ من قبيل أنّ" الحل السياسي "سوف يجري مع" المعارضة الوطنية "التي يحددها هو بالتشاور مع حلفائه الروس و الإيرانيين، من دون مشاركة" الجماعات المسلحة "و"معارضة الخارج"؛ لتشكيل" حكومة وحدة وطنية" بموجب الدستور الحالي 2012 ، بمعنى أن تؤد ي هذه الحكومة اليمين القانونية أمام بشار الأسد، ثم تعكف على

صوغ دستور جديد يطرح للاستفتاء العامّ في البلاد .أي إنّ النظام يطرح الإصلاحات التجميلية التي كان قد قام بها أصلًا خلال العام الأول من قيام الثورة .

وعلى الرغم من ذلك، لن تتمّ هذه الخطوات قبل القضاء على جميع فصائل المعارضة المسلحة الموسومة لدى النظام وحلفائه بأنها إرهابية، واستعادة المناطق التي تسيطر عليها قبل بدء العملية السياسية–وليس الانتقالية– ما يقضي على أيّ" أمل "متعلّق بإمكان حصول تسوية، وهو أمرٌ يعني أيضا أنّ التدخل الروسي قد شجّع النظام على اختيار الاستمرار في طريق الحرب التي يفترض أن موسكو تعمل على إنهائها وفق مقتضيات الحل السياسي الذي تم الاتفاق عليه في فيينا.

ثالثا: سباق ميداني لتحديد اتجاه المسار السياسي ونتائجه.

ما إن أقرّ القرار الأممي رقم 2254 حتى بدأ النظام وحلفاؤه حملة تصعيديه كبير ةً في الميدان، وذلك لفرض وقائع جديدة على الأرض تحدّدا اتجاه المسار السياسي ونتائجه حتى قبل انطلاقه. فانطلقت حملة عسكرية واسعة النطاق لاستعادة مناطق إستراتيجية في ريف درعا جنوبا –محاولة السيطرة على مدينة الشيخ مسكين الإستراتيجية– وريف حلب الجنوبي شمالًا ، فضلًا عن محاولة استعادة مناطق في ريف اللاذقية الشمالي وأرياف حمص وحماة، كما أخذت روسيا تسعى، عبر استخدام قوات سورية الديمقراطية التي تتكون في معظمها من قوات حماية الشعب الكردية وتتلقى دعمً ا أميركيا أيضًا، للسيطرة على كامل الحدود مع تركيا من خلال غطاء جويّ لهذه القوات.

وبالتوازي مع العمليات العسكرية، يحاول النظام استكمال سلسة الهدن والاتفاقات المحلية لإفراغ مناطق إستراتيجية في أطراف دمشق ومحيطها من فصائل المعارضة المسلحة، وترحيل المقاتلين منها إلى مناطق أخرى في الشمال والشمال الغربي، فيتمّ تجميع المعارضة المسلحة في "إدلب" أمّا تنظيم الدولة فيجري حصره في الرقة، وبناءً على ذلك فقد اتفق مع جبهة النصرة على نقل بضع عشرات من مقاتليها من ريف درعا إلى "إدلب"، وتمّ تنفيذ

المرحلة الثانية من اتفاقية " الزبداني – الفوعة –كفريا "التي نصّت على إخراج جرحى الطرفين، كما تمّ تنفيذ اتفاق "حيّ الوعر"، آخر معاقل المعارضة في مدينة حمص، بنقل 300 مقاتل من المعارضة إلى أرياف "إدلب"، وتمّ التوصل أيضًا إلى اتفاق لإخراج مقاتلي تنظيم الدولة من" مخيّم اليرموك" للاجيئين الفلسطنين جنوب دمشق إلى الرقة، على الرغم من أنّ تنفيذ الاتفاق أرجئ بسبب اغتيال قائد جيش الإسلام "زهران علوش"؛ إذ كان يفترض أن يمرّ مسلحو تنظيم الدولة المنسحبون عبر الأراضي التي يسيطر عليها في "الغوطة الشرقية".

ويسعى النظام إلى التوصل إلى تسوية مماثلة في "معظمية الشام" جنوب غربي دمشق، وذلك من خلال فرض حصار قاسٍ وقصف عنيف لإخضاع مقاتلي المعارضة وتجويع الأهالي، وكان النظام قد توصل إلى اتفاق مع مسلحي "وادي بردى" شمال غرب دمشق ينصّ على إطلاق سراح بعض المعتقلات، والسماح بمرور المواد الغذائية إلى أهالي المنطقة المحاصرين، مقابل إعادة تزويد العاصمة بالمياه، وقد باتت السفارة الروسية في دمشق الراعي الأساسي والمشرف على تنظيم العمليات العسكرية لحماية اتفاقات الهدنة التي يعقدها النظام، كما حصل في الوعر و الزبداني، وهو دور كانت تؤديه إيران سابقًا[1].

رابعا: فرص التسوية، ومعيقاتها.

نظريا، تبدو فرص تسوية الأزمة السورية أكبر من أيّ وقت مضى، فالقرار رقم 2254 هو القرار السياسي الأول الذي يتناول حلّ المسألة السورية حالا مباشرا، في حين أنّ جميع القرارات الأممية السابقة كانت إما خاصة بتناول الجوانب الإنسانية أو الإغاثة في الأزمة السورية(مثل القرار 2042 و 2043 عام 2012)، أمّا القرار رقم2118 عام 2013 ، فقد كان مخصصّا للتخلص من أسلحة النظام الكيماوية.

من جهة أخرى، تعدّ تفاهمات فيينا التي أصبحت إحدى مرجعيات الحلّ بموجب القرار رقم 2254 الأوسع بشأن سورية، إذ شارك فيها جميع الفاعلين الدوليين والإقليميين في المسألة السورية وحضرتها 17 دولة و 3

[1]- محمد عبد الغفار، "**النظام السوري يفتح جبهة حلب**". جريدة الوطن، البحرين:2012/05/02، العدد561، ص16.

منظمات إقليمية، وذلك بعكس ما كانت عليه الحال في" بيان جنيف "الذي اقتصرت فيه التفاهمات على الجانبين الأميركي والروسي .

ولكن من الناحية العملية، يبدو أن فرص الحل لم تتحسن، بالنظر إلى الأسباب التالية:

1- لا يوجد أساس واضح متفق عليه للتسوية، ونقصد بالأساس المبادئ وليست طرائق الصوغ التي تفسّر على عدّة وجوه.

2- تشويه القوة العسكرية الروسية لتوازن القوى الحقيقي في سورية بين النظام والشعب السوري، وحتى بين النظام والمعارضة، وتجعل تجاهل تأثيرها في المفاوضات أمرا مستحيلا.

3- يسعى النظام وحلفاؤه لفرض وقائع ميدانية على الأرض قبل البدء بأيّ عملية تفاوضية، وذلك بالاستفادة من القوة التدميرية الروسية، وباستغلال تغير" المزاج "الدولي بشأن المسألة السورية خلال الفترة الأخيرة، إذ أخذت تطغى شعارات محاربة الإرهاب على ما عداها، وأخذ النظام يعرض نفسه شريكً في الجهد الدولي لمواجهة" تنظيم الدولة "ويستخدم هذه" المعمعة "غطاءً للقضاء على المعارضة المسلحة التي ما فتئ يسمها بالإرهاب.

4- سياسيا، سيحاول كلّ من النظام وحلفائه اختيار شركائه في العملية التفاوضية وفرض تفسيرات خاصة لهم لأكثر القضايا إشكالية في عملية التفاوض، مثل العملية الانتقالية، والانتخابات ومن يشارك فيها ..إلخ.

مجمل هذه التطورات تفرض على تركيا تحديات حقيقية ينبغي وضع إستراتيجية متكاملة لمواجهتها، لضمان نجاح هذا البديل الذي لن تتحمل أنقرة ضياعه في ظل الظروف الدولية المواتية من أجل التسوية، ولابد لهذه الإستراتيجية المقترحة أن تقوم على ثلاث مستويات وهي:

1- مستوى الداخل السوري: يجب أن لّا يكون الصمود الذي تبديه فصائل المعارضة سببا لاطمئنان في غير موضعه،خصوصا مع تزايد شراسة حملات النظام وحلفائه على مواقعها، إذ بات لزاما على أنقرة أن تبذل المزيد من

الجهود و بتنسيق مع السعودية وقطر لتوحيد المعرضة السورية و جهدها العسكري، تحت قيادة "الجيش الحر" مما قد يزيد من فعاليتها في أرض الميدان، لتحيق نتائج إيجابية يمكن البناء عليها في المفاوضات السلمية المطروحة.

2- مستوى مكافحة الإرهاب: على تركيا بذل المزيد من الجهود في إطار محاربة الإرهاب في المنطقة والتعاون مع التحالف الدولي، وطرح المعارضة السورية كبديل قوي في مجال مكافحة الإرهاب يمكن له أن يحضا بدعم المجتمع الدولي، و يقلل من اعتماد على الجيش النظام ووحدات حماية الشعب الكردي، وما يمكن المعارضة من السيطرة على مناطق جديدة وفك الحصار المفروض عليها.

لقد أصبحت هذه الخطوة أمرا ضروريا وملحا في مرحلة التدخل الروسي، وإعادة التموضع الغربي، ومحاولة تقسيم قوى المعارضة المسلحة إلى إرهابيين وغير إرهابيين، كما أصبحت ممكنة بعد أن نجحت المعارضة في الخروج برؤية سياسية موحدة ومتقدّمة في مؤتمر الرياض، فالأمر لم يعد يحتمل أيّ مناورات سياسية في هذا الشأن، ولاسيما أننا متجهون نحو تصنيف دوليّ لفصائل المعارضة لن يحميها منه إلا توحّدها تحت راية ثورية واحدة، بأجندة وطنية خالصة.

كما أصبح لزاما أيضا على تركيا أن تظهر المزيد من الجديدة في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية لتسلم هي نفسها من اتهامات تميل ودعم الجماعات الإرهابية في سوريا والعراق، بالأخص في الفترة الأخيرة أين بدأت بعض التقارير الإعلامية التركية أو الغربية تتهم أنقرة بشراء النفط من تنظيم الدولة الإسلامية.

3- مستوى الحشد الإقليمي: يتلخص هذا في زيادة التنسيق بين تركيا ودول المنطقة فيما يخص التسوية السلمية للأزمة السورية، وحشد جهودها في إطار مؤتمر أصدقاء سوريا للممارسة الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لتعجيل في الحل السلمي للأزمة، ويمكن لها أيضا أن تعمل من خلال مؤتمر أصدقاء سوريا لحشد الدعم الدولي لازم لجبر بشار الأسد على الرحيل.

المبحث الثاني: التدخل العسكري.

لا يعد موضوع التدخل التركي في سوريا أمرا جديدا، فقد زعمت العديد من التقارير إعلامية في نهاية عام 2011 عن وجود خطة تركية للتدخل في سوريا، لكن الأفكار والحلول التركية حول التدخل وغيره، لاسيما المتعلقة بإنشاء منطقة آمنة كانت ترتطم دائما بالموقف الأمريكي المعارض، الذي كان يعلن أنه يرجح أولوية مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية على أي شيء آخر، وقد أدى هذا الخلاف بين واشنطن وأنقرة إلى منع طائرات التحالف الدولي من استخدام القواعد التركية لفترة طويلة، ثم ما لبث أن وافقت على ذلك، بعدما حدثت بعض التغيرات الإستراتيجية على الأرض في الشمال السوري، ولعل أبرزها تراجع المعارضة و داعش، لصالح وحدات حماية الشعب الكردي[1].

وقد سهل هذا الخلاف بين أنقرة و واشنطن، على أطراف أخرى التدخل في سوريا مثل روسيا، بشكل مباشر تحت ذريعة محاربة الإرهاب نهاية سبتمبر2015، مما أدى إلى تعقيد الأمور على تركيا التي لم تكون تريد أن تتدهور علاقاتها مع روسيا، ولكن إسقاط المقاتلات التركية لطائرة سخوي24 الروسية شمال سوريا أدى إلى تعقيد الموقف التركي بشكل أكبر، فضلا على ما تبع ذلك من إنشاء نظام دفاعي صاروخي، ومن عمليات إعاقة لإيصال الدعم للمعارضة السورية.

و اليوم يبدو الخيار التركي بالتدخل العسكري في سوريا مطروح بشكل أكبر، وغير مستبعد من قائمة البدائل الموجودة على طاولة صناع القرار التركي، في ظل انسداد الأفق، و تصلب النظام وحلفائه على طاولة المفاوضات، وعجز الأمم المتحدة على تحقيق اختراق داخل مطامح النظام ، الذي بدا أكثر ثقة منذ قبل، واستأنسا بالحقائق الميدانية والدعم لا محدود من قبل حلفاءه، الأمر الذي قد يحتم على الساسة الأتراك الاستنجاد بهذا البديل على خطورته.

---

[1] - (--)،"**تقدير موقف: سيناريوهات التدخل العسكري التركي في سوريا**"، غازي عنتاب2015،:

أولا: مؤشرات قرب العملية العسكرية في سوريا.

و ما يرجح هذا الخيار أكثر، وهو مجل التطورات الميدانية التي شهدها الأزمة السورية، نذكر منها ما يلي:

1. تطورات جبهة حلب التي تهدف إلى خنق المعارضة هناك، وفصلها عن التواصل الجغرافي والسياسي والوجستي مع تركيا، وما لذلك بعد تمكن النظام ومساندية من العسكريين الإيرانيين، وحزب الله اللبناني من السيطرة على أجزاء كبيرة من ريف حلب الشمالي، وفك الحصار المفروض من قبل المعارضة على بلدتي نبل والزهراء الموالتين لنظام، بتمهيد من الطيران الروسي الذي قام بعمليات قصف مدمرة لتسهيل الطريق، وما تبعه من انعكاسات على المعارضة نفسها، وعلى الأزمة السورية ككل، وعلى الدول الإقليمية الداعمة للمعارضة فمقدمتها تركيا والسعودية.

2. التحركات العسكرية التركية على الحدود مع سوريا، فقد أعلنت وزارة الدفاع الروسية، على لسان المتحدث باسم الوزارة الجنرال "يغوكوناشينكوف" أن لديها "معلومات موثوقة"، تدفعها للاشتباه بأن تركيا تعد لتدخل العسكري في سوريا، وأن التطورات على الحدود تدل على استعدادات تركيا لتدخل العسكري في سوريا، لكن مسؤلا بمكتب رئيس الوزراء التركي أحمد داود أغلو قال: (إن روسيا تحاول صرف الانتباه على جرائمها في سوريا، من خلال الزعم بأن أنقرة تستعد لتوغل في سوريا)[1].

ومن جهة أخرى أفاد حسن عيادي زادة، رئيس تحرير وكالة مهر الإيرانية، وفقا لما قال أنها معطيات وصلته: "إن تركيا أكثر جدية في إرسال قواتها البرية إلى سوريا"، أما الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، فقد أعلن في تصريحات يمكن أتحمل دلالات إلى أن الأزمة السورية لن تستمر طويلا، وأن بلاده مستعدة لأي تطور يطرأ على الأرض في سوريا، وأن بلاده لن تكرر خطها حيث نأت بنفسها عن الأوضاع في العراق عام2003.

[1]- (--)،"**الدفاع الروسية تشتبه بأن تركيا تعد "لتخل عسكري في سوريا"** ،02/04/ 2016،تاريخ الدخول:2016/05/23:17،2016/05/17: http://www.alaraby.co.uk/portal

ومن الناحية الميدانية أشار المقدم عماد نديم شحود قائد حركة تحرير حمص،"إن الإستطلاعات على الحدود التركية السورية تشير إلى وجود تحركات عسكرية جدية، تتمثل بتحريك حشود عسكرية ملحوظة على طول الحدود التركية السورية، والقيام بعمليات استطلاع مرابض مسلحة، وتدريب قسم من الجيش التركي بنظام المجموعات[1]، بما يخالف خططه كجيش نظامي، على شكل أنساق وكتائب وألوية، وأيضا تقديم سلاح الهندسة إلى النسق الأول بالإضافة إلى سلاح المدرعات، وهو ما يحدث في حالات التحضير لعمليات هجومية، إضافة إلى قيام طيران الاستطلاع بطلعات جوية على مدار الأربع والعشرين ساعة.:

3. التنسيق الكبير بين الرياض وأنقرة حول العملية العسكرية في سوريا، فقد انتقدت السعودية العمليات العسكرية الروسية في سوريا، على لسان وزير الخارجية السعودي عادل الجبير متهما إياها بالعمل على التأثير في محادثات جنيف، كما أكد المستشار العسكري في مكتب وزير الدفاع السعودي أحمد العسيري قبل أيام عن استعداد السعودية للقيام بعملية برية في سوريا، في إطار التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب"داعش"، وتبع ذلك مباشرة قيام السعودية بإرسال طائرات حربية إلى قاعدة "انجرليك" التركية، في مؤشر واضح على استعداد الطرفين للقيام بالعملية البرية في سوريا.

وما يؤشر أيضا لتدخل العسكري التركي في سوريا، هو اقتناع القادة الأتراك بأهمية العملية البرية، بشرط التعاون بشأنها، فيقول أردوغان بشأن ذلك "إن الإرهاب لا ينتهي...ما لم نتعاون من أجل عملية برية"[2]. وتعد هذه إشارة على أن تركيا لن تخوض هذه العملية بمفردها، بل عبر مشاركة دول التحالف الدولي ودعمها، بهذا يبدو أنها تخشى من تحول الأزمة إلى شأن داخلي تركي.

---

[1] -(--)،**الجيش التركي يبدأ تدريبات تنبأ بتدخل عسكري شمال سوريا**،2016/02/08،تاريخ الدخول:2016/03/24، الساعة:23:14:

http://www.aiyaum.com/article/4118686

[2]- عماد قدوراة،" **تركياوالتدخل العسكري بين الضغوط والقيود**"،(الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر2014)، ص03.

ثانيا: أسباب ودوافع التدخل العسكري التركي في سوريا.

وهناك أيضا مجموعة من الأسباب والدوافع التي قد تدفع بالقادة الأتراك إلى انتهاج هذا الخيار رغم حجم المخاطرة التي يشكلها، فقد تصل هذه المغامرة إلى حد تهديد شكل بسقوط نظام الحكم، أو بقاء الدولة التركية بشكلها الحالي، لاسيما إذا انخرطت في مواجهة مباشرة مع الأكراد، ونذكر من الأسباب المشار إليها ما يلي:

1- المشروع السياسي الكردي في شمال سوريا، والذي يهدد على المدى البعيد جداً تركيا بسيناريوهات التقسيم، أو الحكم الذاتي لأكرادها، في ظل اتفاق روسي أمريكي وتسابق في تقديم الدعم العسكري لقوات سوريا الديمقراطية، المشكلة أساسا من وحدات حماية الشعب الكردي، والتي تعتبرها أنقرة الجناح السوري للحزب العمال الكردستاني، والذي بدأت ملامحه تتضح بإعلان الإدارة الذاتية في المناطق التي تسيطر عليها القوات الكردية، والحديث عن التقسيم الفيدرالي لسوريا في مفاوضات جنيف الأخيرة، الذي تراه تركيا- التقسيم الفيدرالي- مقدمة لدمج المناطق الكردية وتوحيدها خاصة بعد سيطرة وحدات حماية الشعب الكردي على معبر "اليعروبية" مع العراق، وهو ما مهد التواصل جغرافي بين أكراد العراق وسوريا،وأصبح يتحدث الآن عن كردستان الغربية إضافة إلى كردستان العراق[1].

2- توقع تركيا لموجات مستقبلية كبيرة من اللجوء نحو حدودها في حال فتحت جبهة حلب على مصراعيها، الأمر الذي ينج أزمة لجوء جديدة، تضاف إلى عدد اللاجئين السورين في تركيا ، والمقدرين بحوالي 3 ملايين لاجئ وما يصاحب ذلك من تهديدات أمنية،كتسلسل عناصر تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" بين الفارين، كما تعتبر أنقرة سياسة التهجير هذه سلاحاً تتقصد روسيا و النظام استعماله في مواجهتها.

3- اتهام أنقرة لقوات الحماية بالوقوف – مشاركة مع حزب العمال الكردستاني – خلف تفجير أنقرة الذي أودى بحياة 28 شخصاً، وتحذيرها من عمليات مشابهة وشيكة...وتهديدها برد قوي وعنيف في حالة وقوع ذلك.

[1]- مي العيسى، "**وحدات الحماية الكردية تمنع أهالي تل أبيض من العودة إلى بلدتهم**"، القدس العربي، لندن:العدد 815، 5012/05/30، ص08.

د- استمرار سريان تفويض البرلمان التركي للحكومة والجيش بعمليات عسكرية خارج الحدود،(التفويض الذي منح خلال سنة2012، عقب قيام الدفاعات الأرضية السورية بإسقاط الطائرة التركية).

4- توفر تأييد داخلي لتدخل مفترض للحكومة في سوريا، خصوصاً فيما يتعلق بمواجهة الفصائل الكردية المسلحة، وحماية التركمان، ممثلٍ بحزب الحركة القومية المعارض-إضافة للحزب الحاكم-وجزء مهم من الرأي العام التركي، فضلًا عن غياب أي خلافات أو تناقضات في مؤسسات السلطة التنفيذية بوجود حكومة متجانسة، مشكلة من حزب واحد ومتفقة في الرأي مع الرئيس، الذي هو أيضا من نفس الحزب.

5- تفوق تركيا عسكرياً على كل من النظام، وتنظيم الدولة وقوات حماية الشعب، بكونها ثاني أكبر قوة عسكرية في حلف الناتو بعد الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصاً إذا ما كان خيارها تدخلًا محدوداً على الحدود يمكن أن يحيد العامل الروسي الذي يمكن تخطيه بلإستناد إلى مدخلين رئيسين هما:

أ- المدخل الإنساني: المبني على فرض الانهيار الكامل للهدنة المعلنة من أطراف النزاع السوري، واشتداد المعارك والقصف السوري-الروسي على المدن الشمالية، الذي سيخلق حتما حملة نزوح جديدة، تضاف إلى الحالات السابقة، ما قد يستدعي هذا الخيار للقيام بتوغل قد يكون محدود في أغلب الضّن من أجل إقامة مناطق أمنة لإيواء المهجريين من المدن الشمالية، خاصة مدينة "حلب" عاصمة الشمال السوري التي تتميز بكثافة سكانية عالية.

ب- مدخل محاربة الإرهاب: وطبعا هذا بمشاركة السعودية التي أعلنت أنها مستعدة للقيام بحملة برية في سوريا، من أجل محاربة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"،ومما يعضد هذا الاحتمال هو وصول مقاتلات سعودية إلى قاعدة أنجرليك التركية، وإعلان وزير الخارجية، السعودية عادل الجبير أن العملية العسكرية ستكون تحت مظلة التحالف الدولي الذي تقوده أميركا ضد "داعش" في سوريا، وإجراء مناورات جوية بين القوات الجوية السعودية والتركية، سيقوم هذا الخيار في حال تعرض أنقرة إلى عمليات عسكرية كبيرة على شاكلة التي حصلت بباريس،

توجه فيها أصابع الاتهام إلى تنظيم الدولة الإسلامية، أو إلى وحدات حماية الشعب الكردي في سوريا، مما سيعطي مبررات أخلاقية وقانونية لانخراط أنقرة في سوريا، وقد تستند عندها أيضا إلى حلف الناتو عن طريق تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك بين أعضاء الحلف، في حالة تعرض دولة عضو إلى اعتداء.

6– بعض العوامل الإقليمية – الدولية التي قد تدعم قرار تركيا، مثل امتلاكها ورقة ضغط على الاتحاد الأوروبي ممثلة باللاجئين السوريين، والنظام الداخلي لحلف الناتو الذي يفرض على الدول الأعضاء مساندة أي دولة عضو تتعرض لاعتداء، فضلًا عن التوافق التركي – السعودي–القطري على الخطوط العامة اتجاه الأزمة السورية لمقاربتهم لأزمة السورية.

7– الخوف من نتائج الانتظار وتفويت الفرص،التي قد تكون كارثية بالنسبة لتركيا، مما قد يدفعها للمبادرة قبل أن يفقد أي تدخل مستقبلي معناه والفائدة المرجوة منه.

ثالثا: التحديات التي تعترض التدخل العسكري التركي في سوريا.

وعلى الرغم من هذه المشجعات، فإن حجم التحديات والمعيقات التي تعترض العملية العسكرية في سوريا تظل كبيرة، وحجم المخاطرة كبير قد يؤدي إلى نتائج عكسية ومزيد من التورط في المشهد السوري المتأجج، ومن بين هذه المعيقات نذكر ما يلي:

1- تفوق روسيا عسكرياً عليها بالمقارنة المباشرة بين الجيشين، وبسيطرتها التامة على الأجواء السورية، دون نسيان حادثة إسقاط الطائرة الروسية التي لم تبتلعها روسيا بعد، وهو ما يعزز التخوف التركي بردة فعل قاسية من طرف روسيا التي تتحين الفرص لذلك، بلى تسعى في الكثير من الأحيان إلى جرّ أنقرة لداخل السوري للاستفراد بها، بعدما تمكنت من تحيد الأمريكيين، وشغلهم بتنسيق العسكري لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية داعش[1].

[1]- خورشيد دلي، "**التدخل الروسي في سوريا.. نهاية الدور التركي**"،2015/11/05،تاريخ الدخول: 2016/04/08، الساعة 23:32:

http://www.wahdaislamyia.org/issues/167/kdalli.htm

2- الموقف الأمريكي الذي لم يتغير حتى الآن فيما يتعلق بخطوطه الحمراء إزاء سقف الدعم المقدم للمعارضة السورية، وخصوصاً مضادات الطيران، فضلًا عن التدخل المباشر في سوريا، والمختلف مع توجهات السياسة الخارجية التركية من حيث ترتيب الأولويات تجاه الأزمة السورية، وهو ما تأكد بعد ردات الفعل التركية على التطورات في الشمال السوري، حيث جاءت المواقف دولية أغلبها متحفّظة.

فقد دعت واشنطن في بيان صادر عن وزارة الخارجية الأميركية، في 13 شباط /فبراير 2016 ، أنقرة إلى وقف القصف، إذ اشتمل البيان على القول" :لقد دعونا الأكراد السوريين، وقوات أخرى تابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي إلى عدم استغلال الفوضى السائدة للسيطرة على مزيد من الأراضي ...لقد رأينا أيضا تقارير بشأن قصف مدفعي من الجانب التركي للحدود ودعونا تركيا إلى وقف هذا القصف. [1]"

أمّا وزارة الخارجية الفرنسية، فقد دعت تركيا في بيانها الصادر في 14 شباط /فبراير 2016 ، إلى وقف قصف المناطق الكردية في سورية .وقال البيان" تشعر فرنسا بالقلق بشأن الوضع المتدهور في منطقة حلب وشمال سورية . ندعو لوقف كلّ أنواع القصف سواء من النظام وحلفائه لكامل الأراضي السورية أو من تركيا للمناطق الكردية ... إنّ الأولوية اليوم ينبغي أن تكون لمحاربة تنظيم داعش وتطبيق الاتفاقات التي تمّ التوصل إليها في ميونيخ لوقف "العمليات العدائية "في سورية[2].

عكس البيانان الصادران عن الخارجيتين الأميركية والفرنسية مدى التغير الذي طرأ على الأجندة الدولية والرؤية للصراع في سورية، ومنها يبدو واضحً أنه على الرغم من إعلان تأييدها حقّ تركيا في الدفاع عن نفسها في مناسبات مختلفة، فإنّ إدارة الرئيس أوباما لا تبدي أيّ حماسة لتصعيدٍ تركي على الحدود مع سورية، مخافة أن

---

[1]- (--)، "تركيا تجدد قصفها أهدافا كردية شمال حلب"،2016/02/12، تاريخ الدخول:2015/02/12،الساعة 16:16:
http://www.aljazeera.net/topics/2458

[2]- (--)، **فرنسا تدعو تركيا لوقف قصف مناطق الأكراد في سورية** ،2016/02/14، تاريخ الدخول2016/02/14، الساعة:23:36:

http://www.alhayat.com/14567

يؤدّي ذلك إلى مواجهة مع موسكو، أو تعطيل الجهد الذي يتعلّق بالحرب على داعش، والذي تعدّ قوات سوريا الديمقراطية المدعومة أميركيا جزءا أساسيا منه، وبناء على ذلك، لا يوقع أن تدعم واشنطن أيّ تدخل بري تركي لإقامة منطقة آمنة في الشمال السوري، وستذهب واشنطن – على الأرجح – إلى تحذير تركيا من أنّ حلف الأطلسي ليس ملتزمً الدفاع عنها إ ن بادرت هي إلى صدامٍ عسكر ي في سورية.

3- خذلان حلف الناتو لتركيا، وصدور عدة تصريحات من قياداته تحذرها من أي خطوة قد تجعل منها "معتدية " على روسيا في سوريا، بما يحرمها من نصرة الحلف[1].

4- تشظي فصائل المعارضة المسلحة في سوريا، بما يصعّب من مهمة تركيا لغياب الحليف المحلي الذي يمكنها أن تعتمد عليه، إذ تظم الحركات " المناهضة للحكومة في الوقت الحالي بين10.000و 120.000مقاتل تقريبا- بينهم حوالي 7000إلى 10000 مقاتل من غير السورين- منقسمين إلى أكثر من 1.000 وحدة مسلحة، تشكلت على أسس سياسية أو دينية أو عرقية، وحتى قبلية[2].

5- وجود معارضة معتبرة في تركيا لأي تورط للجيش في سوريا، يتزعمها حزب الشعب الجمهوري أكبر أحزب المعارضة المعروف بتوجهاته الداعمة للأسد، وحزب الشعوب الديمقراطي القومي الكردي.

6- الصعوبات الوجيستية والعسكرية المتعلقة بالتدخل المفترض، خصوصاً في ظل تقاعس الناتو ورفض الولايات المتحدة.

7-حالة التصعيد الداخلي التي يقودها حزب العمال الكردستاني في أحياء مدن الجنوب ذات الأغلبية الكردية، وهو ما سيعقد أي قرار تركي مفترض بفتح جبهة ثانية أحد أهم مكوناتها من الأكراد، بما يحمله ذلك من حساسية للمشهد الداخلي الكردي المتعلق بالمشكلة الكردية تحديداً، فضلًا عن كلفته العسكرية، فقد يكشف

[1]- (--)، "**الناتو يحذر تركيا بعدم الوقوف إلى جانبها في حال التصعيد العسكري مع موسكو**"، **الميادين**، 19 شباط/فبراير2016

[2]- تارلز ليستر،"**الأزمة المستمرة، تحليل المشهد العسكري في سوريا**"،مايو 2014،تاريخ الدخول : 2016/03/24 ،10:23: http//:www.brookings.eud/about/centers/doha

التوغل التركي في الأرضي السورية، ظهر الجيش التركي أمام مقاتلي حزب العمال الكردستاني المتمركزة في جبال قنديل شمال العراق، مما قد يحول الحرب إلى"معركة كردية-تركية" تعيد عهد الموجهات الكبيرة أثناء ثمانينات و تسعينات القرن الماضي، بين تركيا والأكراد، وهذا ما يؤدي إلى صرف العملية عن أهدافها الرئيسة[1] .

8-الموقف الرسمي العربي الرافض لأي تدخل مفترض لتركيا في سوريا، وهو اعتبار مهم يضعه صانع القرار التركي نصب عينيه، لا سيما والموقف من التدخل العسكري التركي -معسكر بعشيقة العراقي- ما زال حديثاً، حينما نددت جامعة الدول العربية بالتدخل، وطلبت من أنقرة الانسحاب فورا من المعسكر، ومع تأيدها للعراق في استخدام كل الوسائل الدفاع عن أمنه وسيادته[2].

9-تسريبات مفترضة حول تحفظ المؤسسة العسكرية التركية لأي تدخل مباشر في سوريا، والاكتفاء بحماية الحدود وإفشال المشروع الكردي الذي يكسب فكل يوم نقاط إضافية.

ويقر العديد من المختصين في الشأن التركي بأن أنقرة ضيعت فاعلية هذا الخيار عندما قررت عدم التدخل في معركة عين العرب "كوباني" ، واكتفت بالسماح للقوات البشمركة باستخدام أرضيها للوصول إلى المدينة، لو قررت تركيا في تلك الفترة التدخل لنجحت في جذب التأيد العالمي لها عبر المدخل الإنساني المتمثل في أنقاض المدينة والسكان من قبضة تنظيم الدولة الإسلامية، ولا حصلت على حظوة لدى الأحزاب الكردية في سوريا، أو في تركيا نفسها، فقد طلب الأحزاب الكردية، وحتى بعض أحزب المعارضة التركية مثل حزب الشعب الجمهوري، التدخل لمساعدة مدينة عين العرب "كوباني"، في الوقت الذي كانت تحذرها سابقًا من أي تدخل في الشأن السوري طوال السنوات الثلاث الماضية، فعندما أقر البرلمان التركي مشروع قانون في تشرين الأول /أكتوبر2012، يمنح

[1]- **تركيا :لا قرار من التحالف الدولي بالتدخل البري**،2016/02/10،:

http://elaph.com/Web/News/2016/2/10/72693.html

[2]- محمد رمزي، " داود أوغلو يطلق صرخة عتاب إلى جامعة الدول العربية"، **شبكة سوريا مباشر**، 24 /2016/02:

http://slnnews.co/?p=40648

الجيش تفويضا لنشر قوات برية تركية خارج حدود البلاد، عارضه نواب حزب الشعب الجمهوري وحزب السلام والديمقراطية الكردي، واعتبر حزب الشعب الجمهوري، وحزب الحركة القومية حينها، أن النظام السوري يقوم بتسليح حزب العمال الكردستاني وتجهيز أحد فروع الحركة الكردية الانفصالية على طول الحدود التركية – السورية من أجل الانتقام من سياسة تركيا تجاه سورية.

المبحث الثالث: مواصلة نفس السياسة.

مع وجود شخصية كرزماتية مثل أردوغان في أعلى هرم السلطات التركية، فإن الكثير من الخبراء في الشأن التركي يستبعدون قيام هذا الأخير بتقديم تنازلات كبيرة في الأزمة السورية، في إطار عملية التسوية السلمية لصراع، رغم تلقيه لضربات موجعة، وان لم يقدم على التدخل العسكري البري الذي يلبي طموحه الكبير، فإن المرجح حسبهم هو المواصلة على نفس السياسة التي انتهجتها تركيا اتجاه الأزمة السورية منذ مطلع سنة 2011، وبتالي فإن لسان حال أردوغان و أوغلو يقول إن بلاده لن تقبل بفرض سياسة أمر الواقع الروسية كما صرح المسؤولين الأتراك بذلك أكثر من مرة، وعليه تحدث أردوغان أكثر من مرة أن بلاده ستقوم بعدة خطوات وعلى مستويات عدة نحاول في ما يلي استعراض أهم ما يمكن لتركبا القيام به، إذا حسمت أمرها بالاستناد لهذا الخيار:

1- **تعزيز التواجد العسكري على الحدود:** أعلن رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلوا أن تركيا اتخذت تدابير عسكرية إضافية لحماية مدينة "كيليس" من القذائف الصاروخية التي توجه إليها من الأراضي السورية، جاء ذلك خلال كلمة له أمام كتلة حزبه البرلمانية في أنقرة، تطرق فيها إلى الوضع في المدينة التي سقطت عليها سبع وأربعون قذيفة في الفترة الأخيرة، وقال أوغلو إن الحكومة قررت تعزيز وجود الجيش في هذه المنطقة بشكل واسع، وتوعد بالرد المباشر على أي قصف، قائلا "سنرد على الفور وسنتخذ كل الإجراءات المناسبة"، مضيفا أن طائرات إضافية من دون طيار ستنشر في منطقة "كيليس" لصد أي اعتداءات جديدة.

في غضون ذلك، تواصلت التعزيزات العسكرية التركية القادمة من مدينة غازي عنتاب، وبعض المدن الأخرى صوب مدينة كيليس الحدودية مع سوريا، وشوهدت الليلة الماضية وصباح اليوم شاحنات تنقل دبابات ومدافع ثقيلة وآليات عسكرية أخرى إلى منطقة الحدود السورية التركية، حيث يعمل الجيش على نشرها في النقاط الحدودية القريبة من مناطق الاشتباكات في سوريا.

ونقل مراسل الجزيرة في أنقرة عمر خشرم، بتاريخ 02/22/ 2016عن مصادر رسمية، أن التدابير التركية شملت مضاعفة أعداد طائرات الاستطلاع المسيّرة بدون طيار، التي تقوم بعمليات الاستكشاف على طول الحدود، وفوق المناطق المحاذية للحدود السورية التركية لاستكشاف وجود مجموعات تقوم بإطلاق القذائف الصاروخية على تركيا، وإصدار إنذار مبكر يمكن المدفعية التركية من قصف هذه المواقع قبل أن تطلق قذائفها باتجاه تركيا.

وأضاف أن هناك جولات من الطائرات المقاتلة التركية تقوم بتمشيط المنطقة الحدودية، إضافة إلى استعدادات ومباحثات تجري بين المسؤولين العسكرين والسياسيين الأتراك، ومسؤولين أميركيين وآخرين من قوات التحالف، وذلك لاستخدام الإمكانات المتاحة في قاعدة إنجيرليك وخاصة الطائرات المسيرة بدون طيار الأميركية القادرة على حمل الصواريخ التي تعتبر الأفضل عالميا في كشف الموقع وضرب النقاط الحساسة بدقة عالية جدا وذلك لضرب المجموعات التي تقوم بتوجيه الصواريخ نحو تركيا.

وأوضح المراسل أن هناك اتفاقا تركيا أميركيا لنشر بطاريات صواريخ من طراز "هاربمارس" على مدى 95 كم، وهي قادرة على الوصول إلى المواقع التي تقوم بقصف تركيا من داخل سوريا، وينتظر نشرها خلال الأيام المقبلة.

2- زيادة وتيرة دعم الفصائل السورية المسلحة في الشمال السوري: لمنع حصول تطورات ميدانية كبيرة لصالح النظام وحلفائه، ويبدو أن الأمر الجوهري هنا يتعلق بنوعية هذا الدعم، وتحديداً تقديم أسلحة مضادة للطائرات والتي طالبت بها المجموعات المسلحة مراراً، إذ أن تقديم مثل هذه الأسلحة يعني تصعيب المهمة الروسية

في تحقيق أهدافها، وربما محاولة التأسيس لإغراق روسيا في حرب طويلة تذكر البعض بالسيناريو "الأفغاني"، ولعل القرار بتقديم مثل هذا الدعم النوعي لا يتوقف على تركيا فحسب بل على حلفائها الإقليميين والدوليين، ولاسيما السعودية وقطر والولايات المتحدة، وقد كان هذا الأمر واضحا في (المحادثات التي جرت بين وزير الخارجية السعودي عادل الجبير ونظيره التركي مولو جاويش أوغلو في اسطنبول منتصف شهر أكتوبر/تشرين الأول2015 ، عندما أعلن الوزيران زيادة الدعم العسكري للمجموعات المسلحة، في إشارة إلى دعم هذه المجموعات بصواريخ "تاو" وسط حديث عن إمكانية دعمها بمضادات الطيران، إلا أنه ينبغي النظر إلى أن مثل هذا القرار لا يمكن أن يكون دون موافقة الولايات المتحدة، ففي النهاية القرار التركي السعودي بهذا الخصوص مرتبط بوجود موافقة أمريكية، فيما واشنطن تحرص على التنسيق مع روسيا عسكرياً كي لا تتحول العمليات العسكرية في الأجواء السورية إلى صدام وتفجر للمواجهة العسكرية بين الجانبين[1]).

3- إستراتيجية بناء القواعد العسكرية المتقابلة: فمقابل بناء روسيا قاعدة عسكرية ضخمة في جنوب اللاذقية إلى جانب القاعدة العسكرية الموجودة في ميناء طرطوس على الساحل السوري، وافقت تركيا على فتح قاعدة ديار بكر أمام الطائرات الأمريكية بعد فترة من السماح للطائرات الأمريكية باستخدام قاعدة انجرليك تحت عنوان انخراط تركيا في الحرب الجارية ضد داعش، كما أن التأكيد الأمريكي على إعادة نشر صواريخ باتريوت في تركيا بعد سحبها وتحديثها يشكل مؤشراً قوياً على احتمال اندلاع سباق من نوع جديد في المنطقة، عنوانه إقامة المزيد من القواعد العسكرية المتقابلة بين روسيا والغرب على الأراضي السورية والتركية، بما يعني احتمال المواجهة العسكرية يبقى قائما، ولعل ذلك يتوقف على مسار العمليات العسكرية الروسية في الفترة المقبلة وأهدافها، هل ستؤسس هذه العمليات لتسوية سياسية كما يقول الروس، أو الانفتاح على خيارات أخرى، تتراوح بين احتمال

[1]- مسعود عبد المولى، **"تحالف السعودي التركي في سوريا"**، 2015/12/15، تاريخ الدخول:2016/05/09، الساعة:19:58:
http://www.akhbaralaalam.net/?aType=haberYazdir&ArticleID=46150.

المواجهة الأمنية والاشتباك المخطط على الأرض، ولو عبر المجموعات السورية المسلحة على أساس إتباع خيار إستراتيجية إغراق روسيا في الوحل السوري كما جرى في أفغانستان على الرغم من اختلاف الظروف الدولية كليا بين سوريا وأفغانستان، ولكن ينبغي عدم استبعاد مثل هذا السيناريو طالما أن أحد أهم أسس الإستراتيجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية والمنطقة يقوم على استنزاف الدول الإقليمية الكبرى على أساس إضعاف هذه الدول لصالح إسرائيل ودورها المستقبلي في المنطقة.

4- اللعب على وتر المخاوف الأوروبية: مع ازدياد حدة التوترات بين أنقرة وموسكو، و استمرار العمليات الجوية الروسية في شمال سوريا، تحاول تركيا تجنب الصدام العسكري مع روسيا، فإجلاء تركيا لحراس كانت قد وضعتهم على ضريح "سليمان شاه" تاريخي لها في سوريا، أظهر الواقع العسكري غير المريح الذي تعيشه أنقرة في سوريا، وأشارت تقارير إلى أن القوات التركية كان بإمكانها العبور إلى شمال سوريا، عبر ممرات كانت قد فتحتها القوات الكردية، إلا أن الجيش التركي لم يشأ أن يضع نفسه مجددا في موقف مشابه لذلك الذي حدث خلال عملية إنقاذ حراسة ضريح سليمان شاه[1].

لا تقتصر مخاطر التدخل العسكري في سوريا على الشؤون العسكرية، إنما على الشؤون السياسية أيضا، كما أسلفنا سابقا. فسياسات تركيا حيال الحرب السورية لم تلق ترحيبا كبيرا في الأوساط التركية. وفي وقت يحاول فيه أردوغان تحقيق حلمه من خلال جعل نظام الحكم في تركيا رئاسيا، سيكون للتدخل العسكري في سوريا أثر سلبي كبير على نظرة الرأي العام التركي إلى هذه العملية.

وكان أردوغان قد ألمح سابقا إلى أن تركيا قد تتدخل عسكريا في سوريا إذا قادت أمريكا العملية. ولكن الظروف الراهنة وسياسة حكومة أوباما الحذرة قد تجعل الخطوة بعيدة حاليا. لذلك يبدو رهان تركيا الوحيد مقتصرا على

[1]- خورشيد دلي، المرجع السابق،ص03.

المعارضة التي تنوي زيادة دعمها لها، والدفع إلى إنشاء منطقة حظر جوي في سوريا. وستدعم تركيا رهانها باللعب على وتر المخاوف الأوروبية حيال أزمة تدفق اللاجئين، ما ينتج ورقة ضغط تركية على الاتحاد الأوروبي لقبول اقتراحاتها وطلباتها.

وجددت تركيا مؤخرا طلبها بإنشاء منطقة حظر جوي في شمال سوريا، مؤكدة على أن هذا هو الحل الوحيد لوقف تدفق اللاجئين، وبناء على ذلك، فقد يدعم الاتحاد الأوروبي وعلى رأسه المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، هذه الفكرة، إذ إن بلدها يتحمل العبء الأكبر في أزمة اللاجئين. ولكن طلبات أنقرة قد لا تجد آذانا صاغية كذلك، في ظل سياسة واشنطن في "تجنب المخاطر". تركيا ترفض حتى الآن تغيير سياستها حيال الأزمة السورية ولكن الوقائع المتغيرة قد تجبرها على ذلك.

5- **الحشد الدعم الإقليمي والدولي**: اسماها أردوغان بدبلوماسية الهاتف في إشارة إلى أنه سيتواصل مع حلفائه بهذا الخصوص، وفي خطواته أردوغان إصراره على طرح موضوع إقامة منطقة أمنية كما طرح ذلك خلال جولته الأوروبية الأخيرة، على الرغم من أن الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة أعلنت مراراً عدم وجود نية حقيقية لإقامة مثل هذه المنطقة، وكذلك التشاور مع الدول الغربية والإقليمية ولاسيما السعودية وقطر بهذا الخصوص ومحاولة إيجاد معادل إقليمي ودولي يوازي أبعاد التدخل العسكري الروسي، لكن إلى جانب هذه الجهود، من الواضح، أن تركيا تعمل على مواجهة تداعيات التدخل الروسي[1].

[1]- محمد رامي،"**أردوغان يواجه احتمال فشل سياسته بسوريا** "،14/ 02/ 2016، تاريخ الدخول:2016/05/12، 14:05:
http://arabic.cnn.com/world/2016/02/14/commentary-turkey-syria-nightmare-scenario

6- توسع رقعة الملاذات الآمنة على الحدود التركية السورية: ربما تؤدي مناطق اللاجئين المتزايدة والمتناثرة على جانبي الحدود بين تركيا وسوريا إلى إجبار أنقرة على التعبير عن مطالبها بمساعدات أمريكية ودولية مباشرة لحل الأزمة السورية.

في الوقت الذي تجاهد فيه أنقرة لاستيعاب تدفق اللاجئين السوريين الذين ينتظرون دخول تركيا، تتشكل الملاذات المؤقتة على الجانب السوري من الحدود دون تدخل واضح من دمشق، ويخلق هذا التطور حقائق جديدة على الأرض، تؤدي إلى إعادة إحياء احتمالية إنشاء ملاذات آمنة رسمية في الأراضي السورية تكون مدعومة دولياً، في حين تضيع فيها معالم الحدود القانونية والعرقية بين البلدين، ولو ترك الوضع على حاله فربما تشكل هذه الأمور تحدياً ضد الاستقرار المحلي لتركيا ووضع التعاون التركي الأمريكي بشأن سوريا على المحك.

مع تصاعد حدة القتال في محافظتي إدلب وحلب شمال غرب سوريا، يفرُّ الكثير والكثير من اللاجئين إلى تركيا، وجنوب تركيا هو الوجهة المعتادة لهؤلاء اللاجئين حيث تربط الكثير منهم علاقة قرابة بأتراك عرب في محافظة هاتاي -الواقعة بين سوريا، وساحل البحر المتوسط- ومناطق أخرى، وفي اللحظة الحالية يعيش حوالي 3 ملايين سورياً في معسكرات لاجئين تركية، وقد شهد شهر آب/أغسطس زيادة مثيرة بشكل خاص في عدد حالات العبور التي تم تسجيلها بواقع 5000 حالة في اليوم أثناء ذروة التدفق.

وتقدر أنقرة أيضاً أن حوالي 50000 سورياً قد سافروا إلى تركيا بشكل قانوني مستفيدين من سياسة إلغاء التأشيرة التي تسمح لهم بالبقاء في البلاد لمدة تصل إلى تسعين يوماً، وقد تخطى الكثيرون منهم الحد القانوني لإقامته.

وبالإضافة إلى إجهاد قدرة أنقرة على إيواء أعداد غفيرة من المدنيين فإن تدفق اللاجئين الرهيب يمكن أن يفرض تحديات أمنية، على سبيل المثال قام "حزب العمال الكردستاني" الإرهابي" مؤخراً بتفخيخ سيارة في مدينة غازي

عنتاب الكبيرة الواقعة قرب الحدود مما فاقم المخاوف التركية من نشطاء "حزب العمال الكردستاني"، الذين يدخلون البلاد من سوريا بأعداد أكبر ورداً على مثل هذه المشاكل أغلقت أنقرة مؤخراً المعابر الحدودية وزادت من التدابير الأمنية من أجل السيطرة على اللاجئين السوريين ومع ذلك، فقد زادت هذه الخطوة من مدة انتظار الدخول مما أدى إلى زيادة تكدس اللاجئين على الجانب السوري من الحدود وإنشاء معسكرات فعلية هناك، وفي 5 أيلول/سبتمبر2015 خيَّم ما يقدر بنحو 10000 سورياً بهذه الطريقة.

وقد ظلت أنقرة تدعو المجتمع الدولي إلى إدراك هذه الحقائق الناشئة على الأرض ودعم مناطق آمنة للاجئين في الأراضي السورية، وقد تجاهل البيت الأبيض إلى الآن هذا الطلب قائلاً "لقد انصب تركيزنا على مساعدة تركيا ودعمها لتكون قادرة على استيعاب عدد اللاجئين الذي تستطيع أن تسوسه على طرفها الحدودي."

وقد نتج عن هذا الوضع ثلاثة ملاذات رئيسية قرب نقاط العبور التركية في "يايلاداجي" و"سيلفيجوزو" و "أونكوبينار" ، في الوقت الذي يستمر فيه نزوح اللاجئين فإن مناطق ذات جغرافيا مفضلة ونقاط عبور قريبة قد شهدت أكبر حالات تدفق، مما أدى إلى وجود كانتونات متفرقة للاجئين متناثرة على العديد من النقاط الحدودية المختلفة. وتقع كل منطقة من هذه المناطق تحت رعاية تركية فيما تخلت عنها الحكومة السورية تماماً، وفي 18 آب/ أغسطس2015 بدأت "مديرية إدارة الكوارث والطوارئ" في تركيا بتوزيع المساعدات في تلك المعابر الحدودية بينما تموضعت قوات الجيش التركي المجهزة بالقرب منها[1].

[1]- سونر جاغابتاي،"**توسع رقعة الملاذات الآمنة على الحدود التركية السورية**"، 2012/10/13،تاريخ الدخول:2012/12/15، الساعة:17:56:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/safe-havens-overflowing-on-turkey-syria-border

الخاتمة: كما لاحظنا فإن جملة الخيارات والبدائل الموجود أمام تركيا محدود جدا، وتحمل حجم عالي من المخاطرة والتهديد للمصالح التركية في سوريا والمنطقة ككل، قد تصل إلى حد تغير تركيا التي نعرفها اليوم، في ظل تشكل محور من قوى المنطقة المعادية لأنقرة، تحظى بدعم كبير من روسيا، التي دخلت مع تركيا في خلافات حادة بد حادثة إسقاط الطائرة في السنة الماضية.

هذا الوضع المتأزم، يحتم على القادة الأتراك بذل الكثير من المجهود لإنجاح أيا من البدائل المقترحة أعلاه، من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه في الوقت الراهن، والتخلي عن الطموحات الكبيرة التي لم يعد ما يؤشر على إمكانية تحقيقها، في انتظار تطور الأوضاع في المستقبل لتعيد تركيا أنقرة حساباتها من سوريا والمنطقة ككل.

الخاتـــــــــــمة:

مما سبق يتضح أن المواقف التركية حيال الأزمة السورية اتسمت بنوع من التدرج والتصاعد البطيء في التعاطي مع تطور الأوضاع في سوريا عكس الاعتقاد السائد عند الكثيرين بأنه كانت مع النظام ثم انقلبت عليه، فقد تبين أن التعاطي التركي كان في بادئ الأمر بطيء وحذر، حاول الاستفادة من الفرصة التاريخية التي أوجدتها الثورات العربية بصفة عامة، والثورة السورية وبالأخص من خلال الدفع بالنظام إلى القيام بالإصلاحات التي تلبي مطالب والمحتجين وبذلك يتحقق الانتقال الديمقراطي المطلوب وتطرح أنقرة نفسها كقوة إقليمية ذات تأثير إيجابي، ومختلفة في المنطقة يمكنها المساهمة في حل المشاكل التي تتعرض لها المنطقة،مم يسهم في مضاعفة رصيدها لدى القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية كحليف مهم يمكن الاعتماد عليه، غير أن استمرار النظام السوري في التعنت، وانتهاج الخيار القمعي في مواجهة المحتجين العزل، دفع بتركيا إلى تشديد الخطاب تجاه الأسد بدأ بتكذيب ونفي صدقية رواياته عن الأحداث، وصولا إلى دعوته إلى التنحي وترك الشعب السوري يقرر بنفسه، وتبعها الانخراط المباشر في مسار إسقاط الأسد ونظامه، بشتى الوسائل المتاحة خاصة بعد تحول الثورة السورية عن مسارها، وتحولها إلى حرب أهلية.

وقد كانت تكلفة هذا التورط التركي في الأزمة السورية باهظة الثمن على تركيا التي تعاني أصلا من مجموعة من المشاكل الداخلية، فقد خلقت الأزمة السورية تداعيات مختلفة على الأمن القومي التركي بتزايد حدة الأعمال الإرهابية والتفجيرات مثل تفجير أنقرة وتفجير اسطنبول، كما فتح الملف الكردي على مصراعيه، كانتقام مباشر من أنقرة على مواقفها فقد قدم النظام السوري كل التسهيلا لحزب العمال الكردستاني من أجل إعادة تفعيل نشاطاته في العمق الكردي، كما منح الأكراد في الشمال السوري نوع من الإدارة الذاتية أو الحكم الذاتي وهو ما شكل تهديد حقيق لتركيا التي حوالي 20 من سكانها أكراد، وما زاد من تعقيد الأمر أكثر هو التدخل الروسي الذي أمن الحماية الجوية اللازمة لعمل وحدات حماية الشعب الكردي التي تعتبرها تركيا امتداد لحزب العمال

التركي، وهو ما شكل تهديد حقيقي ليس على أمن تركيا فقط، بل على شكلها ومستقبلها كوحدة جغرافية مهددة بالتقسيم.

ضف إلى ذلك، على الاقتصاد التركي الذي تعرض إلى عدة هزات خاصة بعد حزمة العقوبات الروسية على تركيا بعد حادثة إسقاط الطائرة الروسية من طرف تركيا، الأمر الذي خلق تحديات عديدة على تركيا وقلص من دورها في الأزمة السورية بلى أدى إلى استبعاده من مجريات المعارك التي تدور بالمقربة من الحدود الجنوبية التركية في حلب كبر مدن الشمال، مما أدى إلى تزايد تدفق اللاجئين إلى تركيا التي وجدت نفسها منهكة اتجاه هذه الأعداد الغفيرة الفارة من المعارك، ما عجل بدخولها في اتفاق مع الأوروبيين لم يرضي جميع صناع القرار التركي.

كما لم تتوقف التداعيات عند هذا الحد، فقد تأثرت علاقات تركيا الخارجية سواءا مع الدول المجاورة أو القوة الكبرى، فقد شهد العلاقات مع كل من إيران والعراق توتر شديد ترجم في تصريحات المسئولين في البلدين وفي العديد من المرات، نتيجة الاختلاف في المواقف من الثورة السورية التي أدت إلى تشكيل محاور جديدة في المنطقة على أسس دينية بامتياز فقد اصطفت كل من إيران الخارجة من العقوبات الدولية في الفترة الأخيرة بسب الاتفاق على البرنامج النووي، مع كل من العراق التي يحكمها الشيعة وحزب الله البناني إلى جانب نظام الأسد الذي يشاركهم نفس العقيدة، فحين شكلت الأزمة السورية مجالا لتقارب بين كل من تركيا وسعودية وقطر التي تخندقت في معسكر إسقاط النظام.

وقد مثل هذا الاصطفاف الطائفي خسارة سياسية كبيرة لحكومة حزب العدالة والتنمية التي لطالما رفضت سياسة المحاور، وركزت على التعاون بين دول المنطقة، وفقد الكثير من تميزها كحكومة علمانية تتسع للجميع، فبدت كغيرها من النظم و الحكومات الطائفية في المنطقة، أم بالنسبة لأردوغان الذي فقد أيضا من شعبيته الكثير في المنطقة، فقد تكرس فشله في الأزمة السورية بعد المصرية التي خرج منها خالي الوفاض لصالح السعودية، و بدا كحاكم عسكري لتركيا حين أمر بفض اعتصام ساحة التقسيم في اسطنبول الذي نظمه الناشطين من أجل

البيئة، وكذا حين أمر بحجب موقع التواصل الاجتماعي التويتر بسب تسريبات حول أحد اجتماعاته، وتواصل الأمر كذلك بملاحقة الصحفيين وإغلاق الصحف والجرائد بسب الحديث عن شخصه أو سياسة في سوريا.

و تحول هذا التسرع التركي فيما بعد إلى خلاف شديد مع الإدارة الأمريكية التي رفضت المقترح التركي بإقامة منطقة أمنة في الشمال السوري لإيواء المدنيين، كما أدى رفض أنقرة للمشاركة في التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب قيام الولايات المتحدة الأمريكية، بدعم وحدات حماية الشعب الكردي التي تعتبرها تركيا امتداد لحزب العمال الكردي التركي الذي تصنفه تركيا كمنظمة إرهابية، كما برز الخلاف التركي الأمريكي من خلال الرفض المتكرر لناتو لتوفير الغطاء الجوي للعملية العسكرية البرية في سوريا، التي تختلف في الحسابات مع الإدارة الأمريكية التي تولي موضوع محاربة الإرهاب الأهمية الكبرى في سوريا، فحين تعتبر تركيا أن الأسد هو أصل المشكلة وبتالي يجب تنحيته أولا.

أمام هذه المعطيات آتى التدخل الروسي ليضف تعقيدا أكبر للمسألة التي خرجت من يد تركيا، وحد من خيارات أنقرة اتجاه ما يجري بسوريا، ما استدعى مناقشة مجوع الخيارات الممكنة والمرتبطة بالتطورات الدراماتيكية الحالية، والمتوقعة للمشهد السوري الذي تجاوز حدود قدرة القوى الإقليمية في المنطقة، حين أصبح من اختصاص تفاهمات القوى الكبرى –روسيا والولايات المتحدة الأمريكية– التي صاغت بدورها سيناريو الجزء الأخير عبر تفاهمات فيينا المتعاقبة، والقرار الأممي رقم2245، اللذان حددا معالم خريطة الطريق، إلى أن يثبت العكس.

قـــــــــائمة المراجع:

أولا – الكتب:

1- الرنتيسي محمد سمير ، **خيارات السياسة الخارجية التركية**. (الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

2- جمران أسامة ، **خيارات بديلة من مجلس الأمن الدولي لحل الأزمة السورية**، (سوريا : مركز الشام للدراسات الاستراتيجية المعاصرة ، 2014) .

3- خليل محمد عبد القادر ، **حسابات أنقرة: التداعيات الاقتصادية لسياسة تركيا تجاه دول الربيع العربي**.(القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية،2012).

4- الحاج سعيد ، **محددات السياسة الخارجية التركية إزاء الأزمة السورية**.(الدوحة: مركز إدراك لدراسات والإستشارات، 2016).

5- الرنتيسي محمد سمير ، **خيارات السياسة الخارجية التركية ومتغيراتها الإقليمية والدولية**. (الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات،2015) .

6- السبعاوي عبد الرحمن عوني، النعيمي عبد الجبار مصطفى ، **العلاقات الخليجية– التركية، معطيات الواقع وآفاق المستقبل**. (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011) .

7- العلي عامر محمود ، **الأزمة السورية: اتجاهات التدافعات الإقليمية والدولية**. (الدوحة: مركز الجزيرة لدراسات السياسات، يناير2016).

8- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مؤتمر بعنوان : **العرب وتركيا: تحدّيات الحاضر ورهانات المستقبل**. (السياسات، الدوحة: 2011).

9- أوغلو أحمد داود ، **العمق الاستراتيجي :موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**.(تر: محمد جابر ثلجي ،وطارق عبد الجليل)، طبعة10،(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ،2010)

10- باكير علي حسين ، **الثورة السورية في المعادلة التركية الإيرانية: المأزق الحالي والرهانات المتوقعة**،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة ،2012).

11- باكير علي حسين ،**العراق في الحسابات الإستراتيجية التركية والتوجهات المستقبلية**. (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات،2014).

22- خماش عبد العزيز رنا ،"**العلاقات التركية–الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية**".(عمان: مركز درسات الشرق الأوسط،2013).

13- فلانجان ستيفن ، "**أولويات خاطئة: تقيمات التركية للقوة الأمريكية**".(تر: مركز الزيتونة)،(بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، ، 2011).

14- محفوظ عقيل ، **سوريا وتركيا: نقطة تحول أم رهان تاريخي**. (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات2012).

15- نور الدين محمد ، **تركيا الصيغة والدور**.(بيروت : رياض الريس للكتب والنشر ،2008) .

16-باكير علي حسين ، **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية :الأبعاد الأنية والإنعكاسات المستقبلية**. (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011) .

17-باكير علي حسين ،**أكراد سوريا في الحسابات التركية من الأزمة السورية**. (الدوحة: مركز الجزيرة لدراسات،2015/10/15) .

18-صالحة سمير، **المواقف التركية من الأزمة السورية: التداعيات والتوقعات** . (الدوحة: مركز الجزيرة لدراسات،2013) .

19-قدوراة عماد ، **تركياوالتدخل العسكري بين الضغوط والقيود**.(الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر2014).

ثانيا– الوثائق الرسمية :

1- وزارة الشؤون الخارجية التركية، "بيان بشأن الأزمة السورية تحت رقم: 82"، أنقرة: وزارة الشؤون الخارجية، 2011/03/25:

www.mfa.gov.tr/dat25-03-2011-ne82.ar.maf

2- وزارة الشؤون الخارجية التركية، **بيان بشأن الأزمة السورية رقم111**.أنقرة:وزارة الشؤون الخارجية التركية، 2011/04/24:

www.mfa.gov.tr/dat24-043-2011-ne11182.ar.maf

ثالثا– المجلات و الجرائد:

1- الطاهر رانيا ،" **الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي**"،2014/09/17 ،تاريخ الدخول 2015/12/25، الساعة:20:19:

2 - علي جلال معوض، **الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل ثورات الربيع العربي**. مجلة السياسة الدولية، القاهرة: العدد185، 2011/07/18.

3- مرتضى مسعود، "**تركيا تنفذ سياسات أمريكا في المنطقة**".الصبح الصادق، طهران: العدد1688، 2011/08/13.

4- إبراهيم على سالم ، "**الاستخبارات التركية حول الإرهاب: إسرائيل أفضل متعاون برغم الأزمة**". السفير البنانية،بيروت: العدد 18983، التاريخ 2011/08/03.

5- الأشرف أيوب ، "**المعارضة تتوحد في الرياض**"، السفير اللبنانية،بيروت: 29 ديسمبر2015،العدد 2255.

6- الحمش منير ، **وجهة نظر عربية في واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية العربية التركية** .مجلة المستقبل العربي، بيروت: عدد 382 .

7- السقا محمد إبراهيم، **"هل يتكامل العرب مع تركيا"**. المجلة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 6647،2011/12/23.

8- العامر حامد ، **التدعيات الأمنية لحرب الخليج الثانية**. جريدة القبس،الكويت: العدد760، 2004/04/17.

9- المسلم نادية ، **"مجازر روسية وواشنطن تنتقد" وحشية نظام الأسد – "خط أحمر تركي للأكراد في أعزاز"**.جريدة المستقبل، العدد849، 2016/02/16).

10- درغام راغدة ،" **التعاون الاستراتيجي بين السعودية وتركيا"**، صحيفة الحياة ، لندن: العدد12897،تاريخ،15/12/2015:

11- ديلي خورشيد ، **تحالف التركي وحركات الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي** ،17 /04/ 2012 ، تاريخ الدخول2014/06/28، الساعة:17:08:

12- زين جهاد ،**"انهيارات السياسة الخارجية التركية"**. جريدة النهار اللبنانية، بيروت: العدد12413، 2013/08/06.

13- حمد سالم، مقابلة مع أحمد داود أغلو، وزير الخارجية التركي ، اسطنبول،2011/03/17.صحيفة الشرق القطرية، العدد758 ، 2011/03/19 .

14- شاويش ميّس ، **"المهجرون السوريون ونظام اللجوء في تركيا"**. جريدة الغد اللبنانية،بيروت: العدد24،2014/10/27856.

15- صلاح سالم، **أثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الإقليمية**. مجلة شؤون عربية، القاهرة: عدد 145، مايو:2011.

16- عبد الغفار محمد ، "**النظام السوري يفتح جبهة حلب**". جريدة الوطن، البحرين:2012/05/02، العدد561.

17- عبد الهادي نسرين ، "**سوريا تسقط طائرة تركية**".الراية القطرية، الدوحة: العدد847، 2012/02/10.

18- عصام فاعور ملكاوي، **تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة**.بحث مقدم في الملتقى العلمي" **الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية**" .الخرطوم: نزهة عطبرة، 2015.

19- علي جلال معوض، "**الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية**". مجلة السياسة الدولية،القاهرة: العدد185، 2011/06.

20- عمران محمد ، "**البيان التأسيسي للمجلس الوطني المعارض**". صحيفة الإتحاد، عمان:عدد 740 ، تاريخ 2011/10/03

22- كارت جلال الدين ، "**السياسة الخارجية التركية :أبعادها وأفاقها**" . مجلة شؤون الشرق الأوسط. بيروت:العدد19،258 /1213/05، ص 65.

24- محمد تامر العلي، "**التداعيات الاقتصادية للأزمة السورية**". جريدة الوحدة اللبنانية، بيروت:العدد 27،2015/04/841.

25- مي العيسى، "**وحدات الحماية الكردية تمنع أهالي تل أبيض من العودة إلى بلدتهم**"، القدس العربي، لندن:العدد 815، 5012/05/30.

26- نايف مصطفى، "أسس فينا لحل الأزمة السورية". جريدة الرياض، الرياض: 2015/11/03، العدد 1476

رابعا– المذكرات:

1- منصور رياض ، "**تطورالعلاقات الاقتصادية التركية الليبية: 2003–2009**". مذكرة قدمت لنيل رسالة ماجيستير، جامعة غزة، 2008.

المواقع الإلكترونية :

1- أجاويد بولوط،"**موقع العراق في الحسابات التركية**"، 2014/05/20،تاريخ الدخول:2015/09/19، الساعة:18:14:

http//:www.turkesat.com/conde12895/.

2-أحمد عماد ،**داود أغلو يسمع كلاما قاسيا في طهران**، 2011/07/15،تاريخ الدخول2015/07/22، الساعة:15:23:

http//:www.chamlaive.net/cond/14578

3- الدوسري محمد العبد ، "**الأسد يعتبر اتهامات العراق"لا أخلقية**"،01 /2014/09، تاريخ الدخول:2015/08/29:

http ://www.alriyadh.com/456383

4-الشافعي بدر الدين حسن ، "**تداعيات التقارب التركي السعودي على الإخوان المسلمين**"،2016/10/22،تاريخ الدخول:08/05/ 2016، الساعة:09:18:

http//:www. egyption Institute for political and strategic studies.eg-org

5- براء ميكائيل، الموقف الأوروبي الموحد من الأزمة السورية: غياب الفعالية وافتقاد التأثير، 2011/06/15، تاريخ الدخول:2016/01/06، 22:25:

http://studies.aljazeera.net/ar/5879.

6- خورشيد دلي، "**التدخل الروسي في سوريا.. نهاية الدور التركي**"،2015/11/05،تاريخ الدخول: 2016/04/08، الساعة 23:32:

http://www.wahdaislamyia.org/issues/167/kdalli.htm

7- خورشيد دلي،"**انهيار سياسة تركيا في الشرق الأوسط، 10أكتوبر"2015**، 2015/04/30،تاريخ الدخول:2015/07/14، الساعة:22:37:

http://www.wahdaislamyia.org/issues/167/kdalli.htm

8- خليل،عبد القادر **دوافع التغير في الحسابات التركية تجاه سورية،2014/10/11**،تاريخ الدخول:2016/03/24، الساعة18:45:

http://rouyaturkiyyah.com/ nond/17895

9- مصطفى محمد منى ، "**تطور مبادرات تسوية الصراع السوري**"،2015/11/29، تاريخ الدخول:2016/04/24،15:31:

http://www.rcssmideast.org/Search.aspx?SearchString=

10- ليستر تارلز ،"**الأزمة المستمرة، تحليل المشهد العسكري في سوريا**"،مايو 2014،تاريخ الدخول : 2016/03/24 ،10:23:

http//:www.brookings.eud/about/centers/doha

11- (--)، "تركيا تجدد قصفها أهدافا كردية شمال حلب"،2016/02/12، تاريخ الدخول:2015/02/12،الساعة 16:16:

http://www.aljazeera.net/topics/2458

12- (--)، **فرنسا تدعو تركيا لوقف قصف مناطق الأكراد في سورية** ،2016/02/14، تاريخ الدخول2016/02/14، الساعة:23:36:

http://www.alhayat.com/14567

13- (--)، "**الناتو يحذر تركيا بعدم الوقوف إلى جانبها في حال التصعيد العسكري مع موسكو**"، **الميادين**، 19 شباط/فبراير2016

14- **تركيا :لا قرار من التحالف الدولي بالتدخل البري**،2016/02/10،:

http://elaph.com/Web/News/2016/2/10/72693.html

15- رامي محمد،"**أردوغان يواجه احتمال فشل سياسته بسوريا** "،02/14/ 2016، تاريخ الدخول:2016/05/12، 14:05:

http://arabic.cnn.com/world/2016/02/14/commentary-turkey-syria-nightmare-scenario

16- رمزي محمد ، " **داود أوغلو يطلق صرخة عتاب إلى جامعة الدول العربية**"، شبكة سوريا مباشر، 24 /2016/02:

http://slnnews.co/?p=40648

17-عبد المولى مسعود ، "**تحالف السعودي التركي في سوريا**"، 2015/12/15، تاريخ الدخول:2016/05/09، الساعة:19:58:

http://www.akhbaralaalam.net/?aType=haberYazdir&ArticleID=46150.

18- عقيل محفوظ، **تقدير موقف: الحل السياسي في سوريا وفق مخرجات فينا**،2016/03/02، تاريخ الدخول:2015/04/17:

http://www.dohainstitute.org/home/Search?queryString=1&hitsPerPage=10

19- غاندي عنتر،"**التحالف الاستراتيجي بين السعودية وتركيا الآبعاد والأفاق**"،2016/01/20، تاريخ الدخول:2016/02/02، 18:46:

http//:www.egyption Institute for political and strategic studies.eg-org

20- سونر جاغابتاي ،"**توسع رقعة الملاذات الآمنة على الحدود التركية السورية**"، 2012/10/13،تاريخ الدخول:2012/12/15، الساعة:17:56:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/safe-havens-overflowing-on -turkey-syria-border

21- مروان فرنجية ،**الأسد سيعلن قرارات مهمة تسعد الشعب، و أردوغان يحثه على الإصلاح.** 2011/03/29، تاريخ الدخول:2015/05/06، 16:45:

http:/ /enternationlan.daralhayat.com /enternationlarticle/246494.

22- فرقاني فتيحة ، "**تقدير موقف: تدعيات التدخل الروسي العسكري في سوريا على تركيا**"، 2015/10/14 ،تاريخ الدخول: 2015/10/22،الساعة:19:04 ،ص02.

http//:www. egyption Institute for political and strategic studies.eg-org

23- دباغ باسم ، "**روسيا وتركيا الأطلسي: هل تعيد سوريا زمن الحرب الباردة**"،2015/10، تاريخ الدخول:2016/03/22، الساعة:21:54:

www.alaraby.co.uk/politics/10/2015.

24 جول محمد زاهد ، "**روسيا بحاجة إلى استرضاء تركيا لنجاح مهمتها في سوريا**"،2015/11/29،تاريخ الدخول:2016/04/12، 11:05:

Htpp://www.turtpress.com/node/13022

25- ميشال نوفل، **طبول الحرب العثمانية القيصرية تدق في سوريا**، السفير البنانية، بيروت: العدد18946، 2015/11/40، ص27.

26- علي حسين باكير، "**تقارير: أكراد سوريا في الحسابات التركية من الأزمة السورية**"، 08/15/ 2015،يخ لدخ: 03/24/ 2016

http://studies.aljazeera.net/ar/Search/22445

27- ريناد منصور، "**تقرير:دور كردستان العراق في مسعى أكراد سوريا للحكم الذاتي**":20114،تاريخ الدخول2016،10:44/05/12:

http://studies.aljazeera.net/ar/Search/14758

28- غول محمد زاهد ، **التحالف الدولي لم يتخذ قراراً بعد للتدخل العسكري في سوريا**. 2016/02/03،(تاريخ الدخول2016/04/28 ،الساعة:16:12):

http://www.turkpress.co/node/18501

29- عبدالقادر محمد ، **تركيا في شرق أوسط جديد** 2013/10/29، تاريخ الدخول:2015/04/12: الساعة:19:42:

http//:www.almohit adou/cond/15897.

30- الفيلالي علي، **وزارة الخارجية الأمريكية تطلب من سوريا إعادة الجنود إلى ثكناتهم و إطلاق سراح جميع المعتقلين**،2011/06/24. تاريخ الدخول 2015/04/30، الساعة:21:25:

https://arabic.rt.com/search/?cx=0122737/Aiy4mxcpqrji&cof=FORID%3A11&ie=utf8&q

31- رضائي محمد ،**صفقة الإتحاد الأوروبي مع تركيا لحل مشكلة للاجيئين**، 2015،/10/19، تاريخ الدخول 2016/03/20، الساعة: 1823:

https://www.irinnews.org/ar/report/5092.

32- "**تقدير موقف: هل تحسنت فرص التسوية في الأزمة السورية بعد القرار رقم 2254**"، يناير2016، تاريخ الدخول29 /2016،18:45/02:.

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/2/24/.1478

33- (--)،"**تقدير موقف: سيناروبوهات التدخل العسكري التركي في سوريا**"، غازي عنتاب2015،:

Htpp//:www.josoor for studies.com

34-" **تقدير موقف: خلفيات التباين الأمريكي– التركي في سورية**"،2014/11/10،تاريخ الدخول:2016/05/03، 17:63:

http://www.dohainstitute.org/home/Search?queryString=%

=1&hitsPerPage=10

35- تقدير موقف: **التقارب السعودي–التركي: الخلفيات، الدوافع والأفاق**،2016/02 ،تاريخ الدخول2016،23:02/04/22 :

http://www.dohainstitute.org/home/Search?queryString

36-**تقديرموقف،خلفياتالتباين الأمريكي– التركي في سورية** " ، نوفمبر2014،27/12/05:21،2015:

http://www.dohainstitute.org/home/Search?qu12454

37- "**تقدير موقف: تصعيد حرج :تداعيات إسقاط المقاتلة على العلاقات التركية–الروسية**"، 29 /2015/10،تاريخ الدخول 2016/03/06 ، 18:23:

http://studies.aljazeera.net/ar/Search/.584725

38-"**وثيقة ديمستورا لحل الأزمة السورية**"،2016/03/24، تاريخ الدخول2016/04/12، الساعة:19:21:

http://www.aljazeera.net/topics/18745

39-مجلس الأمن الوطني: "**جميع الخيارات مفتوحة في حال عدم الانسحاب التركي خلال 48 ساعة**"،25 /2016/04، تاريخ الدخول:2016/05/07، الساعة:1911:

http://ar.farsnews.com/middle_east/news/13940915001534

40- (--)،"**الدفاع الروسية تشتبه بأن تركيا تعد "لتخل عسكري في سوريا"** ،02/04/ 2016،تاريخ الدخول:2016،17:23/05/17:

http://www.alaraby.co.uk/portal

41-(--)،**الجيش التركي يبدأ تدريبات تنبأ بتدخل عسكري شمال سوريا**،2016/02/08،تاريخ الدخول:2016/03/24، الساعة:23:14:

http://www.aiyaum.com/article/4118686

-Abd allah chawich, **four messges for assad** ,sabahnewspapar ,07/04/2011,articl8445,p16;

http:/English.sabah.com.tr/world/07/04/2011/four-messges-for-assad.

42" **عدد الاجئين في تركيا تجاوز 03 ملايين**"، الخميس2015/11/08،تاريخ الدخول:2016/02/17، الساعة: 17:05:

http://www.turkpress.co/node/16131

43-**السعودية وتركيا في سوريا :هل صار التدخل العسكري وشيكا** 2015/10/27،تاريخ الدخول:2016/02/11، 17:30:

http://www.turkpress.com/nod/14323.

[1]-http://www.turkpress.com/nod/1432352.

44- **اتفاق إيران النووي مع البرازيل وتركيا**،01 /2015/03، تاريخ الدخول 2016/01/12، الساعة : 14:42:

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2014/12/30/.

45**أنقرة تفكر في تجميد أموال الأسد وعائلته في تركيا**، 2011/10/01،تاريخ الدخول2016/04/12، الساعة:17:32:

http//:www.turkeytoday.net/node/5828.

46"**عقوبات تركية مرتقبة ضد سورية: توقف مشروع أكابنك وخط النفط والغاز**"، 2011/09/29،تاريخ الدخول2016/12/14، الساعة:18:24:

http//:www.aliqtisadi.com/index.php ? mod=article&id=14920.

الفـــــهرس:

مقدمة .....أ.

الفصل الأول: التعاطي التركي مع الأزمة السورية.....19.

المبحث الأول: الموقف التركية اتجاه الأزمة السورية.....20.

أولا: مرحلة النصح والإرشاد.....21.

ثانيا: مرحلة المراجعة والضغط.....23.

ثالثا: مرحلة الضغط والعمل على إسقاط النظام.....25.

رابعا: مرحلة القبول بالحل السياسي.....27.

المبحث الثاني: محددات المواقف التركية من الأزمة السورية.....29.

أولا: المحددات الثنائية.....30.

1- محدد الجيوبوليتيك والتاريخ.....30.

2- المحدد السياسي.....31.

3- المحدد الاقتصادي.....38.

4- المحدد الأمني. .....39.

ثانيا: المحددات الإقليمية.....41.

1-العلاقات التركية الإيرانية.....42.

2- علاقات التركية مع دول الخليج العربي.....47.

3- العلاقات الـتركية مع إسرائـــيل.....47.

ثالثا:المحـددات الـدولية.....49.

1- العلاقات الـــتركية الأمريكية والأوروبية.....49.

2- الــعلاقات الروسية التركية.....51.

المبحث الثالث: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية التركية في لأزمة السورية.52.

1-الضغوط الدبلوماسية" الدبلوماسية القهرية".....52.

2- استضافة اللاجئين.....53.

3- دعم المعارضة السورية.....54.

4- العقوبات الاقتصادية وحظر التسلح.....54.

5- المنطقة العازلة .....55.

5-التهديد بالتدخل العسكري.....56.

الفصل الثاني: تداعيات الانخراط التركي في الأزمة السورية على تركيا...58.

المبحث الأول: التداعيات الداخلية.....59.

أولا: ثانيا: من الناحية السياسية. .....59.

ثانيا: من الناحية الاقتصـــادية. .....64.

ثالثا: من الناحية الأمـــــــنية.....66.

رابعا: تكاليف دعم اللاجئين السوريين.....71.

المبحث الثاني: التداعيات الإقليمية.....72.

أولا: العلاقات الإيرانية التركية "عودة التوتر".....72.

ثانيا : العلاقات التركية العراقية " المفارقة بين الاقتصاد والسياسة".....75.

ثالثا: العلاقات التركية السعودية "من الخلاف إلى التقارب".....79.

المبحث الثالث: التداعيات على العلاقات الدولية.....85.

أولا– العلاقات التركية الروسية.....85.

ثانيا: العلاقات الأمريكية التركية.....92.

الفصل الثالث: الخيارات التركية إزاء الأزمة السورية.....99.

المبحث الأول: الانخراط في التسوية السلمية للأزمة.....99.

أولا: اجتماعات فيينا.....100.

ثانيا: بيان مجلس الأمن 2254. .....103.

ثالثا: سباق ميداني لتحديد اتجاه المسار السياسي ونتائجه.....110.

رابعا: فرص التسوية، ومعيقاتها.....111.

المبحث الثاني: التدخل العسكري.....114.

أولا: مؤشرات قرب العملية العسكرية في سوريا.....115.

ثانيا: أسباب ودوافع التدخل العسكري التركي في سوريا.....117 .

ثالثا: التحديات التي تعترض التدخل العسكري التركي في سوريا.....119.

المبحث الثالث: مواصلة نفس السياسة.....123.

1- تعزيز التواجد العسكري على الحدود.....123.

2- زيادة وتيرة دعم الفصائل السورية المسلحة في الشمال السوري.....124.

3- إستراتيجية بناء القواعد العسكرية المتقابلة.....125.

4- اللعب على وتر المخاوف الأوروبية.....126.

5- حشد الدعم الإقليمي والدولي.....127.

6- توسع رقعة الملاذات الآمنة على الحدود التركية السورية.....127.

الخاتمة. .....131.

قائمة المراجع.....135.